E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/32/Rev.1
E/ICEF/1997/12/Rev.1
18 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دوراته العادية الأولى والثانية والثالثة ودورته السنوية لعام ١٩٩٧

المحتويات

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا	- تنظيم الدورة	١ - ١٢	٥
	ألف - انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٧	١	٥
	باء - بيانا الرئيسة والمديرة التنفيذية	٢ - ٩	٥
	جيم - إقرار جدول الأعمال	١٠ - ١٢	٧
ثانيا	- مداولات المجلس التنفيذي	١٣ - ١٨٨	٩
	ألف - المذكرات القطرية	١٣ - ٦٧	٩
	باء - تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف	٦٨ - ٧٣	٢١
	جيم - ورقة تنفيذية بشأن مسائل مختارة تتعلق بتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ	٧٤	٢٢
	دال - متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦ و ١٩٩٦/٣٣ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	٧٥ - ٨٩	٢٢
	هاء - متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٩٠ - ٩٦	٢٦
	واو - متابعة مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري	٩٧ - ١٠٠	٢٨
	زاي - برنامج الامتياز الإداري	١٠١ - ١١٤	٢٨

الفصل		الفقرات	الصفحة
حاء	- تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة	١١٥ - ١٢٦	٣٢
طاء	- اقتراح بشأن الميزنة المتكاملة لليونيسيف	١٢٧ - ١٣٤	٣٥
كاف	- المسائل المالية	١٤٣ - ١٦٢	٣٩
لام	- مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية	١٦٣ - ١٦٩	٤٤
ميم	- تقرير شفوي عن نتائج المشاورات التي جرت بشأن العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة	١٧٠ - ١٧٩	٤٥
نون	- مسائل أخرى	١٨٠ - ١٨٦	٤٨
سين	- ملاحظات ختامية	١٨٧ - ١٨٨	٥٠

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧

أولا	- تنظيم الدورة	١٨٩-١٩٣	٥١
	ألف - البيانات الاستهلالية	١٨٩-١٩١	٥١
	باء - إقرار جدول الأعمال	١٩٢-١٩٣	٥٢
ثانيا	- مداولات المجلس التنفيذي	١٩٤-٢٧٥	٥٣
	ألف - انتخابات ممثلي المجلس التنفيذي في اللجان المشتركة عن فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨	١٩٤-١٩٥	٥٣
	باء - استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية .	١٩٦-٢٤٩	٥٣
	جيم - تقرير المديرة التنفيذية: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٥٠-٢٥٧	٦٦
	دال - برنامج الامتياز الإداري	٢٥٨-٢٦٥	٦٧
	هاء - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ المقدمة من اليونيسيف	٢٦٦-٢٦٧	٦٩

الفصل		الفقرات	الصفحة
واو	- مسائل أخرى	٢٦٨-٢٧٤	٦٩
زاي	- اختتام الدورة	٢٧٥	٧٠

الفصل		الفقرات	الصفحة
	الجزء الثالث		
	الدورة السنوية لعام ١٩٩٧		
أولا	- تنظيم الدورة	٢٧٦-٢٨٨	٧١
	ألف - بيانان افتتاحيان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية	٢٧٦-٢٨٥	٧١
	باء - إقرار جدول الأعمال	٢٨٦-٢٨٨	٧٣
ثانيا	- مداولات المجلس التنفيذي	٢٨٩-٣٩٧	٧٥
	ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني)	٢٨٩-٣٠٨	٧٥
	باء - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	٣٠٩-٣١٧	٨٠
	جيم - تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها في مجال الأطفال المحتاجين إلى تدابير خاصة للحماية	٣١٨-٣٢١	٨٢
	دال - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا	٣٢٢-٣٣١	٨٣
	هاء - مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا	٣٣٢-٣٣٤	٨٥
	واو - تقرير عن توزيع الموارد العامة	٣٣٥-٣٤٧	٨٦
	زاي - الخطوط العامة لسياسة اليونيسيف في مجالي الإعلام والمنشورات	٣٤٨-٣٥٢	٨٩
	حاء - عملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة	٣٥٣-٣٦٣	٩٠
	طاء - تقريرا اجتماعي لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف، واللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية	٣٦٤-٣٧٢	٩٢
	ياء - تنفيذ التفوق الإداري في اليونيسيف	٣٧٣-٣٨٤	٩٤
	كاف - زيارة أعضاء المجلس التنفيذي الميدانية	٣٨٥-٣٨٩	٩٧
	لام - تقديم جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ الممنوحة من اليونيسيف	٣٩٠	٩٨
	ميم - مسائل أخرى	٣٩١	٩٨
	نون - ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية ورئيسة المجلس التنفيذي	٣٩٢-٣٩٧	٩٨

الفصل		الفقرات	الصفحة
	الجزء الرابع		
	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧		
أولا	- تنظيم الدورة	٤٠٥-٣٩٨	١٠٠
	ألف - بيانان استهلاليان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية	٤٠٢-٣٩٨	١٠٠
	باء - إقرار جدول الأعمال	٤٠٥-٤٠٣	١٠١
ثانيا	- مداولات المجلس التنفيذي	٥٤٢-٤٠٦	١٠٢
	ألف - اليونيسيف وعملية إصلاح الأمم المتحدة	٤١٤-٤٠٦	١٠٢
	باء - مقترحات للتعاون البرنامجي لليونيسيف	٤٧١-٤١٥	١٠٣
	جيم - تنفيذ الامتياز الإداري في اليونيسيف	٤٩٦-٤٧٢	١١٦
	دال - عمليات الإمداد	٥٠٤-٤٩٧	١٢١
	هاء - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧-٢٠٠٠	٥١٢-٥٠٥	١٢٣
	واو - نظرة عامة على الميزانية المتكاملة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩	٥٢١-٥١٣	١٢٥
	زاي - التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية لليونيسيف	٥٢٢	١٢٧
	حاء - تقرير شفوي عن القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٥٣١-٥٢٣	١٢٧
	طاء - لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة: الاختصاصات المقترحة	٥٣٥-٥٣٢	١٣٠
	ياء - برنامج العمل لعام ١٩٩٨	٥٣٧-٥٣٦	١٣١
	كاف - مسائل أخرى	٥٣٨	١٣١
	لام - ملاحظات ختامية	٥٤٢-٥٣٩	١٣١
المرفق	- المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٧		١٣٣

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٧

١ - تم انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧ كما يلي:

الرئيسة: الدكتورة مرسيدس بوليدو بريسينيو (فنزويلا)

نواب الرئيس: السيد دينو بيتي (سويسرا)
السيدة هازيل دي ويت (ناميبيا)
سعادة السفير نغو كوانغ تشوان (فييت نام)
السيد فكرة محمد علي باشاييف (أذربيجان)

باء - بيانا الرئيسة والمديرة التنفيذية

٢ - أعربت الرئيسة عن تقديرها لتشريف فنزويلا بانتخابها رئيسة للمجلس التنفيذي. وقالت إنها تتطلع إلى العمل، في أثناء مدة ولايتها، مع أعضاء المكتب الآخرين ومع جميع الأعضاء والمراقبين والمديرة التنفيذية واللجان الوطنية لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية. وأضافت قائلة إن لليونيسيف دورا هاما عليها أن تقوم به في العالم نظرا لأن هناك مشاكل عديدة تؤثر على الأطفال، كعدم المساواة والعنف والفقر. ويشكل إدراج حقوق الطفل في جدول الأعمال الدولي إنجازا هاما، ولكنه ليس كافيا بالنظر إلى أن مشاكل من قبيل عمل الأطفال والاستغلال الجنسي لهم لا تزال تضر بملايين الأطفال. ومن المعروف جيدا أن الموارد المتاحة لليونيسيف ليست على مستوى المهمة الهائلة التي تواجه المنظمة. ومن السبل التي يمكن بها حل هذه المشكلة استخدام المجلس التنفيذي كمحفل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتبادل التقني. ويولي برنامج عمل المجلس لعام ١٩٩٧ أولوية عالية لتحقيق التوازن بين التفوق الإداري وفعالية البرامج القطرية.

٣ - وقالت المديرة التنفيذية إن من أهم الأحداث التي شهدتها الأسابيع الأخيرة تعيين السيد كوفي عنان أمينا عاما للأمم المتحدة. ولقد كان سلفه الدكتور بطرس بطرس غالي نصيرا قويا لليونيسيف وكانت تربطه بالمديرة التنفيذية علاقة عمل طيبة. وستواصل اليونيسيف، في ظل إدارة السيد عنان، السعي إلى توثيق الصلة بمنظومة الأمم المتحدة.

٤ - وأضافت قائلة إن دعم الدول في جهودها المبذولة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل ربما كان أعظم مهمة تواجه اليونيسيف وشركاءها. ولقد تزامن مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٠ انعقاد مؤتمر

القمة العالمي من أجل الطفل، الذي اعتمد خطة عمل رؤيوية واسعة النطاق تناولت كامل نطاق حقوق الطفل. فقد حددا معا معالم جدول أعمال اليونيسيف للقرن الحادي والعشرين، حيث أضفت الاتفاقية مزيدا من القوة والشرعية على الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة. ولما كانت أفريقيا هي أشد القارات تأثرا بهذه المسائل، فقد واصلت اليونيسيف اعتبارها المنطقة ذات الأولوية العليا لديها. وكما لا بد أن تظل أفريقيا ذات أولوية نظرا لكثرة التحديات التي تواجهها، كذلك لا بد من أن تظل مسألة الفتيات.

٥ - ومضت تقول إن البرامج القطرية لليونيسيف تعكس، على نحو متزايد، الاهتمام المتنامي للدول بالوفاء بالتزاماتها الجديدة المحددة في اتفاقية حقوق الطفل، واستشهدت بمثالي مالي والهند. وأضافت أن كل برنامج قطري لليونيسيف يعكس الحالة في البلد المعني ويوضع بعد مشاورات مطولة مع الحكومات والشركاء الإنمائيين الآخرين، باستخدام أحكام الاتفاقية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي كمبادئ توجيهية. وهذه اللامركزية أحد أسباب قوة اليونيسيف، إذ تتيح لها الاستجابة لأولويات البلدان والمجتمعات باستخدام مزيج من تقديم الخدمات وبناء القدرات والتمكين والدعوة من أجل الوفاء بالالتزامات القانونية والأخلاقية تجاه الأطفال.

٦ - وأضافت أن هناك تطورا آخر يتصل بآثار الاتفاقية بالنسبة إلى البلدان الصناعية. إذ يتزايد تحول اللجان الوطنية لليونيسيف إلى أجهزة دعوة لحقوق الطفل في بلدانها، فضلا عما اعتادت القيام به من جمع الأموال، والتثقيف لأغراض التنمية بالنيابة عن اليونيسيف.

٧ - وتابعت قائلة إنه لكي تؤدي اليونيسيف عملها بفعالية، فلا بد أن تكون وكالة تتسم بالكفاءة والإدارة الجيدة. وقالت إنها تولي قدرا كبيرا من اهتمامها، منذ أن تولت منصب المديرة التنفيذية، للتفوق الإداري في جميع أقسام المنظمة. وشددت على أن التدابير المتخذة حاليا في إطار هذا الجهد ليست غايات في حد ذاتها كما أنها لا تتم بمعزل عن مهمة اليونيسيف باعتبارها جهاز دعوة لصالح الطفل. وستؤدي أية خطوة لتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في عمليات اليونيسيف إلى زيادة فعالية استخدام الموارد. وتركز اليونيسيف، في جميع مراحل العملية، على الأهمية الأساسية للبرنامج القطري.

٨ - وتطرقت إلى مسألة الإصلاح، فتحدثت عن مجالات تعاون اليونيسيف مع غيرها من أعضاء أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل من أجل المواءمة بين طرق عرض الميزانيات، واستخدام أماكن العمل المشتركة في الميدان، ومواءمة دورات البرمجة والالتزام بنظام المنسق المقيم، فضلا عن مشاركة المنظمة في المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (اليونيدز)، وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تقوم بمتابعة المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا.

٩ - واختتمت بيانها بالقول إن اليونيسيف، بولايتها الواضحة وبتنفيذ برامجها تنفيذا ناجحا وفي حينه وبفعالية قدرتها على جمع الأموال، تضيف قيمة كبيرة إلى منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وستواصل اليونيسيف، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذه المنظومة، خدمة الأطفال بصورة فعالة والدعوة لصالحهم وتعبئة الموارد من أجلهم. وستواصل اليونيسيف مراعاة آراء النساء والأطفال لدى وضع جداول الأعمال الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى عملها على مدى ٥٠ عاما لصالح الطفل إلى إحراز نجاحات عديدة، غير أنه لا يزال أمامها تحديات كثيرة. ولكي تساعد اليونيسيف شريكاتها من الحكومات على مواجهة هذه التحديات ويعتبر من الضروري للغاية تمتع اليونيسيف بالقوة والحيوية. أمرا ذا أهمية حاسمة (للاطلاع على النص الكامل لملاحظات المديرة التنفيذية، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.2).

جيم - إقرار جدول الأعمال

١٠ - تم إقرار جدول أعمال الدورة، بالصيغة الواردة في الوثيقة E/ICEF/1997/2 و Corr.2. وكان جدول الأعمال يحتوي على البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة

(أ) انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

(ب) بيانان استهلاليان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: المذكرات القطرية

البند ٤: تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

البند ٥: ورقة تنفيذية بشأن قضايا مختارة تتعلق بأنشطة اليونيسيف في حالات الطوارئ

البند ٦: متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

البند ٧: متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٨: متابعة مراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا: التقرير النهائي

البند ٩: برنامج الامتياز الإداري

البند ١٠: تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف

البند ١١: اقتراح بشأن الميزنة المتكاملة لليونيسيف

البند ١٢: الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

البند ١٣: المسائل المالية[1]:

(أ) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

(ب) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

البند ١٤: مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في لجنة السياسة الصحية، المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

البند ١٥: تقرير شفوي عن نتائج المشاورات بشأن العلاقات بين المجلس التنفيذي والأمانة

البند ١٦: مسائل أخرى

البند ١٧: اختتام الدورة: ملاحظات المديرة التنفيذية والرئيسة

١١ - ووفقا للقاعدة ٢/٥٠ ومرفق النظام الداخلي، أعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٦٦ وفدا من الوفود الحاضرة بصفة مراقب قد قدمت وثائق التفويض للدورة.

١٢ - وعلاوة على ذلك، قدم المراقب عن فلسطين وثائق تفويضه، وكذلك سبع وكالات للأمم المتحدة، والفريق الدائم المعني باللجان الوطنية لليونيسيف، ولجنة اليونيسيف المعنية بالمنظمات غير الحكومية، و ١٣ منظمة غير حكومية.

---

(١) ارجئت من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - المذكرات القطرية

استعراض عام

١٣ - ذكّرت الرئيسة الوفود بأنه وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٥/٨ (E/ICEF/1995/9/Rev.1)، تحيط الأمانة في المذكرات القطرية المجلس علما في مرحلة مبكرة، بأفكارها الأولية بصدد المزيج من الاستراتيجيات والأولويات البرنامجية في البرامج القطرية لليونيسيف والأهمية المعطاة لها بما في ذلك تقديم وصف موجز للأنشطة الأخرى داخل كل قطاع، يستخدم كأساس لمزيد من المناقشات في البلد المستفيد. ويعلق المجلس على المذكرات القطرية، ويتم تشاطر هذه المعلومات مع المكاتب القطرية المعنية التابعة لليونيسيف ومع الحكومات الشريكة. وستعد التوصيات النهائية للبرامج القطرية التي ستُقدم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على أساس "عدم الاعتراض"، مع مراعاة التعليقات المدلى بها في الدورة الحالية.

١٤ - وقدم مدير شعبة البرامج استعراضا عاما للمذكرات القطرية وعملية إعدادها. وتلبية لطلب المجلس التنفيذي، جرى اختزال المذكرات في أربع صفحات كما بُذل جهد لتحديد الاستراتيجيات البرنامجية بأقصى درجة ممكنة من الوضوح. وفي جميع الحالات، كانت الحكومات ذاتها تقوم بتنسيق عملية إعداد المذكرات القطرية، التي تشارك فيها الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المهنية والبحثية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويجري حاليا وبصورة متزايدة لدى إعداد المذكرات القطرية، الاسترشاد باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتولي الأمانة اهتماما متزايدا لمسألة الاستدامة، الشديدة الارتباط بلامركزية الخدمات وتنمية القدرات الوطنية. ويجري حاليا التركيز بصورة أكبر على عمليات الرصد والتقييم وإقامة شراكات من أجل الطفل.

١٥ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للأمانة لما تبذله من جهود لتوسيع نطاق عملية التشاور على الصعيد القطري لتشمل السفارات والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وطلب أحد الوفود التركيز بصورة أوضح على الأولويات الشاملة لكل برنامج قطري، مشيرا إلى أن بعض المذكرات القطرية يشوبها الغموض مما يصعب معه التعرف على الأهداف والأولويات، بينما تقدم مذكرات أخرى أهدافا وإحصاءات واضحة. وقال المتكلم إنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التساوق بين المذكرات القطرية، رغم أنه لا ينبغي أن تصبح هذه المذكرات متطابقة إلى الحد الذي لا يمكن معه تمييز إحداها عن الأخرى. وينبغي أن تكون غايات البرامج القطرية وأهدافها أكثر تحديدا كما ينبغي أن يكون هدف الاستدامة أكثر وضوحا. وينبغي إجراء مزيد من التحليل لأثر البرامج القطرية السابقة. ورد مدير شعبة البرامج قائلا إنه يلزم تحقيق توازن بين الحاجة إلى الدقة والشمول من ناحية، والاقتصار على الصفحات الأربع المخصصة للمذكرة القطرية من ناحية أخرى. وقد حاولت الأمانة إيراد أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة.

١٦ - وسأل وفد آخر عما إذا كان تخصيص الموارد العامة المبين في المذكرات القطرية قد تم التوصل إليه باستخدام المعايير الحالية أو المنقحة لتخصيص الموارد العامة. ورد المدير قائلا إن الأمانة، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي، لا تطبق أية معايير جديدة لتخصيص الموارد العامة وقد تم التوصل إلى تخصيص الموارد المبين في المذكرات القطرية باستخدام المعايير الحالية. وسأل الوفد نفسه عما إذا كان يجري تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين المقر في نيويورك والمكاتب الإقليمية والقطرية لدى إعداد المذكرات القطرية، قد جرى على نحو يتمشى مع المناقشات الجارية من أجل الأخذ باللامركزية في عملية إعداد البرامج وتبسيطها. وقال المدير إن الأفرقة الإدارية القطرية قد شاركت في عملية إعداد المذكرات. وقام المديرون الإقليميون ومدير شعبة البرامج معا بإجازة المذكرات القطرية كجزء من ترتيب مؤقت.

١٧ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي أن تكون المذكرات القطرية أكثر تحديدا وأن يزداد توضيح الصلة بين تحليل الحالات واستراتيجيات البرامج القطرية. وسيكون من المفيد أيضا زيادة التماسك في المصطلحات المستخدمة في وصف البرامج المتشابهة. وارتأى متحدث آخر أن من المفيد تحديد أنواع الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها من أجل بناء القدرات والاستدامة. واقترح أحد الوفود أن تحدد المذكرات القطرية أنشطة الجهات الفاعلة الأخرى في البرامج القطاعية. وقال المدير إن نظام مديري البرامج الجديد سيمكن الأمانة، عند تطبيقه، من تحسين رصد عمليات تخصيص الموارد حسب الهدف ووفقا لمؤشرات برنامجية محددة. وقد وضّحت المشاورات المبكرة مع الحكومات المستفيدة والشركاء الآخرين على الصعيد القطري الصلات بين تحليل الحالات والاستراتيجيات البرنامجية واستعراضات منتصف المدة وعمليات التقييم.

١٨ - وتساءل وفد آخر عما إذا كان التقرير الذي أعدته مجموعة من البلدان المانحة وعنوانه "عملية البرمجة القطرية لليونيسيف (المقرر ٨/١٩٩٥) المذكرات القطرية: استعراض الخبرة الأولى (ورقة غفل)"، قد أحيل إلى مكاتب اليونيسيف وأخذ في الاعتبار لدى إعداد المجموعة الحالية من المذكرات القطرية. واقترح المتكلم الأخذ مجددا بالمصفوفة التي تبين الجهات المانحة والوكالات التي شاركت في العملية التشاورية. وقال المدير إن الوثيقة قد أحيلت إلى مجموعة مختارة من مكاتب اليونيسيف، كما تُبذل حاليا جهود لتنفيذ التوصيات الواردة فيها. وأضاف أن الطلب المتعلق بالمصفوفة أدرج لاتخاذ إجراء بشأنه في المستقبل.

١٩ - وتلبية لطلب أحد الوفود، وبالنظر إلى ملاءمة الطلب لعملية إعداد البرامج القطرية، أوضح المدير بإيجاز آراء اليونيسيف فيما يتعلق بمنشور صدر مؤخرا عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعنوانه "تشكيل القرن ٢١: دور التعاون الإنمائي". وقال المدير إن الأفكار الإنمائية التي يُنادي بها في التقرير تتلاءم مع غايات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. فالمنشور يحدد أهدافا لتخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات لسنة ٢٠١٥ ويشدد على استخدام مؤشرات ملائمة للرصد والتقييم. ويشدد أيضا على أهمية بناء القدرات الوطنية ويدعو إلى الشراكة الإنمائية العالمية من أجل بلوغ الأهداف وهو ما تؤيده اليونيسيف. ويقترح المنشور الاستخدام الرشيد للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل علاج التهميش الاقتصادي للأمم الفقيرة، وهو ما سيُفيد الأطفال أيضا.

أفريقيا

٢٠ - عرض المدير الإقليمي لمنطقة غرب ووسط أفريقيا المذكرات القطرية للكاميرون وغينيا - بيساو ومالي (E/ICEF/1997/P/L.1-E/ICEF/1997/P/L.3) وقدم استعراضا عاما للحالة في المنطقة، بما في ذلك تقرير عن الحالة في ليبريا.

٢١ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمذكرات القطرية الواردة من المنطقة، وقالت هذه الوفود إن جميع المذكرات الثلاث تعكس الالتزام السياسي للبلدان بحقوق الطفل والمرأة. بيد أن الافتقار إلى الموارد من شأنه أن يحد من تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتحتوي المذكرات القطرية الثلاث جميعها على استراتيجيات لبرامج بقاء الطفل ونمائه كما تصمَّم فيها خدمات الرعاية الصحية الأولية استنادا إلى مبادئ مبادرة بماكو. وقال أحد الوفود إن المذكرات القطرية قيِّمة إجمالا، وإن تفاوتت نوعية الوثائق.

٢٢ - وقال أحد المتكلمين إن الفقر سيظل يقيد نماء الطفل وتحسن حالة المرأة وإن عدم الاستقرار السياسي يشكل تهديدا حقيقيا لرفاههما. والطفل والمرأة هما أول من يعاني من الحرب، ويجب أن تكون اليونيسيف جهاز دعوة من أجل السلام. وأكثر صور التمكين فعالية هو التعليم، وخاصة تعليم المرأة. وأكد المتكلم أيضا أهمية تدريب الناس "العاديين" على مسائل النظافة العامة.

٢٣ - وأشاد وفد آخر بالمذكرة القطرية للكاميرون لما أوردته من وصف لمشاريع محددة وفئات مستهدفة وتفاصيل لآليات المشاركة المحلية.

٢٤ - وفي معرض التعليق على المذكرة القطرية لغينيا - بيساو، أكدت الوفود على حاجة البلد إلى الموارد، حيث إن عدم توفرها يقيد تطوير الخدمات الاجتماعية. وأوضح المدير الإقليمي أن غينيا - بيساو تحتاج إلى موارد أكبر مما هو متاح حاليا وأعرب عن أمله في أن يلبي أعضاء المجلس التنفيذي الحاجة إلى الموارد حتى يتسنى المضي قدما بالبرامج وفق ما هو مخطط لها.

٢٥ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لعملية التحليل والتخطيط التعاونية التي جرت في مالي واستخدام اتفاقية حقوق الطفل في البرنامج القطري. وأشار أحد الوفود تحديدا إلى الفقرة ٩ من المذكرة القطرية، التي تشير إلى إدماج المجتمع المدني واللامركزية والأنشطة الجغرافية المركزة. وتساءل متكلم آخر عما إذا كان هناك مجال لزيادة دعم اليونيسيف لأنشطة البنك الدولي في مجال التعليم. ولئن كان قد جرى إحراز نجاحات كبيرة في المجال الصحي، فإنه ينبغي، لدى بناء قدرات الموارد البشرية، إعطاء أولوية أعلى لاستدامة البرنامج. وشكك أحد الوفود في إمكانية بلوغ الأهداف المذكورة، ولا سيما الهدفان المتمثلان في خفض معدلات وفيات الرضع بنسبة قدرها ٣٠ في المائة في خمس سنوات وزيادة معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة من ١٤ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وقال متكلم آخر إن الإشارة إلى مذكرات الاستراتيجية القطرية باعتبارها جزءا من عملية التخطيط تعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وكان ينبغي أن يجري،

بمزيد من التفصيل، تناول التعاون المقترح في مجال المياه والنظافة العامة، وأن تحدد، بصورة أوضح، أدوار الشركاء الآخرين وأن تولي مشاركة المجتمعات المحلية مزيدا من التركيز، حتى يكون البرنامج فعالا في تعزيز ملكية المجتمعات المحلية.

٢٦ - وعلق أحد الوفود على زيارة جرت مؤخرا لمالي. وقال إن من بين الأمور التي تركت انطباعا ملائما الالتزام الذي أبداه كل من الزعماء الوطنيين وفريق اليونيسيف، والأولويات الإنمائية للبلد. ورغم أن البرمجة القائمة على الحقوق تشكل مفهوما جديدا، فإن هناك أيضا أسلوبا جديدا للتفكير الإنمائي في البلد. وقال إن الاستراتيجيات المقترحة تتسم بالواقعية في السياق الراهن، غير أن هناك أيضا بعض المخاطر التي تعود إلى جِدة الاستراتيجيات. ولما كانت المذكرة القطرية نظرية جدا، فإنه سيلزم تبادل معلومات إضافية مع جميع الشركاء لكفالة الفهم الواضح لما هو مقترح والفهم الدقيق لكيفية تنفيذه. وقد يكون من المفيد إدراج أمثلة لكيفية نجاح النهج القائم على الحقوق على الصعيد القطري وإدراج مؤشرات لقياس التغير.

٢٧ - وأشار متكلم آخر إلى الدور الهام لرؤساء الدول في التنمية وهنأ مالي على تعزيز النهج القائم على الحقوق وعلى التزامها بتقليل التفاوت. بيد أن النمو الاقتصادي المحدود سيؤثر على قدرة البلد على الدعم الكامل لمقترحات برنامجية معينة.

٢٨ - وأكد المدير الإقليمي على التعاون الوثيق بين جميع الشركاء في مجالي الصحة والتعليم في مالي. وأضاف أنه يجري حاليا التخطيط لإصلاح التعليم، رغم أن الإصلاحات قد تأخرت عن موعدها. وتعمل اليونيسيف جنبا إلى جنب مع البنك الدولي في قطاع التعليم، ورغم أنها لا تستطيع أن تؤدي دور البنك، فإن بإمكانها أن تكمِّل عمله. والاستدامة وتنمية القدرات مسألتان رئيسيتان في البرمجة. وتروج البرامج القطرية في المنطقة حاليا لمبادرة بماكو ولاتباع نُهُج مختلفة في التعليم كاستراتيجيات تعزيز الاستدامة، مع التركيز الخاص على مشاركة المجتمعات المحلية. وقد جرى البت في الأهداف البرنامجية من خلال عملية للتشاور وبناء التوافق في الآراء. وستتوقف قابلية هذه الأهداف للتحقيق على إسهامات شركاء كثيرين.

٢٩ - وردا على سؤال عما إذا كانت أنشطة اليونيسيف في ليبريا محصورة في مونروفيا، قال المدير الإقليمي إن من عادة اليونيسيف أن تقدم الخدمات الأساسية في مناطق آمنة كمونروفيا وبوكانن وهاربيل، حيث يعيش ٨٠ في المائة من السكان حاليا. وفي غير هذه المناطق، تضطلع اليونيسيف بأنشطتها عندما تتيسر سبل الوصول إلى تلك المناطق، حتى وإن كانت بعيدة بُعد فوينجاما وتوبمانبورغ. كما تقدم اليونيسيف خدماتها من خلال العمليات العابرة للحدود.

٣٠ - ورغم أنه لم تقدم أية مذكرات قطرية من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، فقد قدم المدير الإقليمي استعراضا عاما للحالة في المنطقة. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لنهج البرامج القطرية لليونيسيف ولتركيزها على التعاون بين الوكالات. وقال إن عملية البرمجة تستهدف تعزيز قدرة الحكومات

والأفراد والمجتمعات المحلية. وينبغي أن يظل التعليم ذا أولوية، وخاصة بالنظر إلى الزيادة المروعة في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٣١ - عرضت المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المذكرة القطرية الخاصة بالأردن E/ICEF/1997/P/L.10. وقدمت عرضا عاما موجزا لما طرأ من تطورات في المنطقة، بما في ذلك تقرير عن أنشطة اليونيسيف في العراق.

٣٢ - وأيد عدد من الوفود المذكرة القطرية الخاصة بالأردن. وذكر أحد الوفود أنه بالرغم مما أحرزته حالة الأطفال الأردنيين من تقدم، فإنه لا تزال هناك حاجات هامة لم تسد، وأشاد باستراتيجية دعم بناء القدرات ونوعية الخدمات. وقال أحد المتكلمين إنه قام بزيارة المكتب الإقليمي في عمان وأعجب بحيوية والتزام الموظفين والمدير الإقليمي.

٣٣ - وقال أحد الوفود إن من حسن الطالع بالنسبة إلى أطفال العراق أن اليونيسيف كانت أحد الأطراف التي شاركت في تنفيذ المساعدة الإنسانية بموجب التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وقال وفد آخر إنه رغم أن حاجات الأطفال في الشمال تعتبر أكثر حدة، فإن حالة الأطفال في جميع أنحاء العراق بالغة الصعوبة.

٣٤ - وفي معرض تعليقه على الإشارة التي وردت في عرض المديرة الإقليمية عما يقدم من مساعدة إلى النساء والأطفال في فلسطين، أشاد أحد الوفود بمبادرة ٢٠/٢٠ وقال إن هناك حاجة إلى مزيد من المساعدات الخارجية في إطار المبادرة.

٣٥ - وأشار متكلم آخر إلى الزيارة الناجحة التي قام بها مؤخرا أعضاء لجنة حقوق الطفل إلى المغرب، بعد ما قدمت الحكومة أول تقرير لها إلى اللجنة. وذكر أنه يجري استكمال تقرير الحكومة في ضوء ما ورد من تعليقات.

آسيا

٣٦ - وقدمت المديرة الإقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ المذكرتين القطريتين الخاصتين بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبابوا غينيا الجديدة (E/ICEF/1997/P/L.7-E/ICEF/1997/P/L.8) وناقشت الاتجاهات والتطورات الكبيرة في المنطقة.

٣٧ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه لاستراتيجية البرنامج القطري المقترح لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وذكر هؤلاء أن الاستراتيجية والأهداف تعكسان بوضوح الأولويات الوطنية. ولاحظ متكلمون

مشاركة كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في العملية. وأشار أحد الوفود إلى التزام البلد بتنفيذ كل من اتفاقيـــة حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حسبما جاء في المذكرة القطرية. وقال وفد آخر إن الاستراتيجية ستسهم في استدامة الخدمات الأساسية بإشراك المجتمعات ومشاركتها النشطة فيها. وتم التركيز أيضا على مسائل حماية الطفل.

٣٨ - وأشير إلى ضرورة متابعة التنسيق فيما بين الشركاء، وذكر أحد الوفود أن الهدف المقترح الذي يدعو إلى مواصلة إقامة شراكات جديدة من شأنه دعم المبادرة التي تقوم بها الحكومة في مجال تفويض السلطات. وسلط الأضواء على مسألة الحصول على الخدمات الصحية وفعاليتها وصيانة الهياكل الصحية الأساسية، كما أبرز ضرورة مواصلة اليونيسيف الدعوة إلى صياغة واعتماد سياسة صحية وطنية. وجرى التأكيد على ضرورة متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، لا في البلد موضوع البحث فحسب، بل وفي جميع برامج التعاون التي تدعمها اليونيسيف. ووافقت المديرة الإقليمية على ضرورة وضع سياسة صحية وطنية وشرحت طريقة تنفيذ الاستراتيجيات في الوقت الحاضر، خاصة البرنامج الموسع للتحصين وذكرت أن تقوية التعاون مع الاتحاد النسائي في لاو، تمخضت عن نتائج جيدة. ومضت تقول إن استمرار التعاون مع الشركاء الآخرين، مثل برنامج ميكونغ لفيروس نقص المناعة المكتسب، يقدم دليلا على النهج المتبع من قبل اليونيسيف إزاء صحة الفتيات. وأضافت أن من الشواغل الرئيسية الأخرى حماية الأطفال على طول حدود البلد والاتجار بالأطفال.

٣٩ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لكون الاستراتيجية القطرية لبابوا غينيا الجديدة قد وضعت على أساس الأولويات الوطنية بما يتمشى وأهداف مؤتمر القمة العالمي للطفل واتفاقية حقوق الطفل. وأشار أحد المتكلمين إلى أن المذكرة القطرية، كما هو واضح، لا تعكس النشاط الجيد الذي تضطلع به اليونيسيف في البلد. وأضاف أنه ينبغي معالجة استراتيجية البرنامج القطري بمزيد من التركيز، بمعنى تحديد النهج بصورة جيدة وإعطاء أمثلة محددة لبيان طريقة تطبيق الاستراتيجيات البرنامجية وتكييف المبادرات العالمية على الواقع المحلي. وأضاف أن من الضروري أن تعزز اليونيسيف تعاونها مع المانحين الآخرين، ولا سيما في المجالات التي لا تقوم فيها بدور المانح الأساسي.

٤٠ - وأعلن ممثل بابوا غينيا الجديدة التزام حكومته إزاء الأطفال باستمرار التعاون مع اليونيسيف. وأعرب عن القلق إزاء معالجة بعض المسائل في المذكرة القطرية، مثل انتشار حالات استخدام العنف ضد المرأة، والفقر بدلا من انعدام التكنولوجيا والمهارات كأحد أسباب المشاكل التي يعاني منها الأطفال، وإنفاق الحكومة على التنمية الاجتماعية. وأشار إلى المبادرات التي قامت بها حكومته، بما فيها التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والحث على تعليم البنات وعمالة المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية الوطنية. ووجه كذلك مناشدة لتعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين في مجال تقديم المساعدة للبلد.

٤١ - وذكرت المديرة الإقليمية أن مسألة استخدام العنف ضد المرأة أثيرت من قبل المنظمة النسائية والحكومة معا في اجتماع الاستراتيجية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بمشاركة مكتب التخطيط الوطني المنشأ حديثا ووزارة التربية ووزارة الصحة. وسلمت بحساسية المسألة وذكرت أنها سوف تعمل على إطلاع الممثل على التحليل الأخير لهذه الحالة. وأكدت أيضا التزام اليونيسيف بالتعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة.

٤٢ - وعرض المدير الإقليمي لجنوب آسيا المذكرة القطرية الخاصة بالهند (E/ICEF/1997/P/L.9) وقدم استعراضا عاما للحالة في المنطقة.

٤٣ - وذكرت ممثلة الهند أنه ستجري مواءمة البرنامج القطري الجديد مع الخطة الخمسية المقبلة للبلد. وأضافت أن الاستراتيجيات الرئيسية المقترحة في المذكرة القطرية - أي تنمية القدرات البشرية وتوحيد الأنشطة - تعكس الخطة التاسعة للبلد. ومضت تقول إن برنامج الخدمات المتكاملة لنماء الطفل لعب دورا كبيرا في تحقيق عدة أهداف تخدم الطفل والمرأة، بما في ذلك التحصين، وهو يركز الآن على أهداف متصلة بممارسات التغذية والمغذيات الدقيقة. وقالت إن القرار الأخير الذي اتخذته المحكمة العليا يبرز التزامات الحكومة والمجتمع بحظر عمل الأطفال. وأوضحت أن هناك حاجة الآن لتوعية المجتمع بأهمية انتظام الأطفال في الدراسة وقيام الحكومة والمجتمع بكفالة إتاحة الفرص المناسبة للتعليم. وشددت على أهمية الدعوة وإيجاد الوعي اللازم لتغيير السلوك.

٤٤ - وسلطت عدة وفود أخرى الضوء على ما اعتبرته تحولا إيجابيا عن تقديم الدعم لإنجاز الخدمات إلى بناء القدرات والتمكين. بيد أن بعض الوفود رأت أن من الضروري وضع استراتيجيات أوضح لمعالجة مشاكل الأطفال الذين يعيشون في ظروف استثنائية صعبة. ورحب عدة متكلمين بما يجري من تركيز على النساء والفتيات وباتجاه النية إلى منح الأولوية لعملية تفويض السلطات والتمكين. وقال أحد الوفود إن الفرع الذي يتناول الدروس المستقاة قصير إلى حد مفرط وليست له علاقة بالاستراتيجية المقترحة. وقال متكلم آخر إن الاستراتيجيات المقترحة تفتقر إلى التركيز. وقال المدير الإقليمي إن بعض الأسئلة التي أثيرت ستكون أكثر ملاءمة عند استعراض تقرير البرنامج القطري نفسه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بدلا عن الاستراتيجية المقترحة. بيد أنه وافق على أن المذكرة القطرية لا تعكس الدروس المستقاة بشكل واف بالغرض ولهذا السبب أشار، إلى بعض الدروس التقليدية التي وردت في كلمته.

٤٥ - وأجرت عدة وفود مقارنة لدور اليونيسيف مع دور مانحين وشركاء آخرين وطلبت زيادة التنسيق بينهما، ولا سيما مع البرامج التي لا تضطلع فيها اليونيسيف بدور كبير. وسلط هؤلاء الضوء على ضرورة إجراء تنسيق الأنشطة بشكل أوثق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي والهيئة السويدية للتنمية الدولية في مجال الصحة التناسلية. وسأل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي لليونيسيف أن تؤدي دورا أكثر تحفيزا، بينما تساءل وفد آخر عن الطريقة التي تعتزم بها اليونيسيف الوصول إلى المجتمعات المحلية

المذكورة بالنظر إلى نظام الهند الهائل وغير المركزي. وأوضح المدير الإقليمي أنه ليس من مهمة اليونيسيف أن تصل إلى المجتمعات المحلية مباشرة، وإنما أن تساعد الحكومة والأجهزة غير المركزية على الوصول إلى تلك المجتمعات، وأن تعمل على تمكين المنظمات من القيام بدورها وأن تعزز قدراتها، ووافق المدير الإقليمي على القول بضرورة أن تضطلع اليونيسيف بدور حفاز وأن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الآخرين. وأشار أيضا إلى التعاون الوثيق القائم بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤٦ - وأشارت عدة وفود إلى أن الاستراتيجيات المتعلقة بعمالة الأطفال غير محددة ولذا ينبغي زيادة إيضاحها ضمن السياق العام الاقتصادي الاجتماعي للبلد. وأشار أحد الوفود إلى جواز أن تتبع اليونيسيف بعض النهج الناجحة الأخرى كالنهج الذي يجري تطبيقه في بنغلاديش. وأثار عدة وفود تساؤلات عن الاتساق بين بيانات اليونيسيف المتعلقة بالسياسة العامة وبرمجتها، وذلك في ضوء الاستعراض الذي أجري لعدة مذكرات قطرية. فالمذكرة القطرية للهند، على سبيل المثال، لم تتطرق إلى عمالة الطفل وبغاء الأطفال إلا مرة واحدة فقط. وأوضح المدير التنفيذي أنه لما كان مركز نشاط اليونيسيف هو البرنامج القطري، فإنه ينبغي تحديد الأولويات على الصعيد القطري. وأضاف أن الدعوة العالمية المتعلقة بمسائل رئيسية من قبيل عمالة الطفل لا تقتضي تصدي جميع البرامج لنفس المسألة بنفس الأسلوب.

٤٧ - وأشارت عدة وفود إلى مسألة الصحة التناسلية وصحة المراهقين. وقال أحد المتكلمين إن صحة المراهقين تتطلب اهتماما خاصا من اليونيسيف تمشيا وولايتها، رغم أن المذكرة القطرية لم تشر إلى هذا الموضوع. وقيل إنه يلزم زيادة فعالية التنسيق مع الشركاء الآخرين، وخصوصا صندوق الأمم المتحدة للسكان. ورد المدير الإقليمي بأن هناك مشاركين كثيرين وأن اليونيسيف تركز اهتمامها على المرأة التي تعيش في أصعب الظروف، وذلك بمنح الأولوية العليا لمسألة خفض وفيات الأمهات، بدلا من أن تشتت اهتمامها على جبهة عريضة.

٤٨ - ورد المدير الإقليمي كذلك أيضا على السؤال المتعلق بتركيز اليونيسيف على أكثر المناطق فقرا، قائلا إن هذه المسألة درست بعناية. وأضاف أن السؤال الحقيقي هو ما إذا كان ينبغي لليونيسيف أن تقصر تركيزها على أكثر المناطق فقرا فقط أم على أكثر الفئات فقرا في كل المناطق، لأن الفقر موجود في جميع الولايات الهندية. أما بالنسبة للوصول إلى من تعذر إلى الوصول إليهم، فقال إن التحدي يكمن في إيجاد السبل التي من شأنها تمكين اليونيسيف من الوصول إلى هذه الفئة المستهدفة.

٤٩ - وسئل المدير الإقليمي عن مدى تأثير التغير الذي أدخل على الاستراتيجيات المتعلقة بالتوظيف والإدارة في المكتب القطري، فقال إن هذا التأثير سيكون كبيرا وإن إحدى المهام ذات الأولوية بالنسبة للمكتب القطري هي إعداد خطة مناسبة لإدارة البرنامج القطري. وقال وفد آخر إن الاستراتيجيات الجديدة تقتضي استحداث المؤشرات الجديدة لقياس التقدم وسير العمل وطلب أن يكون تقديم تقرير البرنامج القطري في أيلول/سبتمبر مشفوعا بتقرير شفوي عن نظام الرصد والتقييم المقترح.

٥٠ - وقال أحد الوفود إن عدم عرض الميزانية حسب الأبواب يجعل من الصعب فهم الأولويات النسبية ذات الصلة بالبرامج. وقال وفد آخر إن مستوى التمويل التكميلي المقترح يتسم بالطموح وطلب معلومات عن مستويات المساهمات في البرنامج القطري الحالي. وسأل المتحدث أيضا عما إذا كانت اليونيسيف تعتزم القيام بحملة لجمع الأموال داخل الهند نفسها. ورد المدير الإقليمي بأن مستوى التمويل التكميلي المقترح يستند إلى خبرة سابقة وتقديرات واقعية. وأضاف أن اليونيسيف تقوم بإجراء مباحثات بشأن مسألة جمع الأموال محليا، بيد أن المبالغ التي يجوز جمعها داخل البلد ستكون محدودة، لذلك فإن المانحين الخارجيين سيظلون المصدر الرئيسي للتمويل التكميلي. وذكرت ممثلة الهند أن المباحثات المتعلقة بجمع الأموال داخل البلد من قبل اليونيسيف وصلت إلى مرحلة متقدمة وأن من المتوقع أن تبت الحكومة في هذه المسألة في القريب العاجل. ومع ذلك قالت إن حكومتها ستقابل بالتقدير أي دعم يقدمه المانحون للبرنامج القطري وأعربت عن أملها في استمرار هذا الدعم لأن الموارد الإضافية لا تزال مطلوبة من أجل استدامة التقدم.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٥١ - قدمت المديرة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المذكرتين القطريتين لبوليفيا وفنزويلا والبرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرقي البحر الكاريبي (E/ICEF/1997/P/L.4 - E/ICEF/1997/P/L.6) وقدمت عرضا عاما للحالة في المنطقة.

٥٢ - وهنأ عدد كبير من الوفود رئيسة المجلس التنفيذي على انتخابها وأشادوا بالمديرة الإقليمية لقيامها بتنفيذ جهود اليونيسيف في المنطقة. وامتدح أحد الوفود المنطقة لما اتخذته من مبادرات فيما يتعلق بأنشطة "صوت الطفل" وطلب تقديم المزيد من الوثائق بشأن طريقة الاستماع إلى أصوات الأطفال على نحو أفضل. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء اتساع الفجوة بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر وارتفاع معدلات العنف. ورحبت الوفود بالإشارات إلى زيادة التعاون مع البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمات أخرى. وذكر أحد الوفود أن هناك حاجة إلى أن تكون عمليات التكيف مشفوعة بزيادة التعاون المشترك بين الوكالات والمانحين.

٥٣ - وأيد عدد كبير من الوفود المذكرة القطرية لبوليفيا لكونها دقيقة وغنية بالمعلومات، وتصور بوضوح تحليل الحالة والدروس المستفادة. ورحبت وفود أخرى بمنظور حقوق الطفل، والاستراتيجية المتوازنة توازنا حسنا والنهج المشترك بين القطاعات. وشجع عدد من الوفود اقامة المزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في المناطق الجبلية، بشأن خدمات أساسية من خلال بناء القدرات على جميع مستويات الحكومة. وأشار أحد المتحدثين إلى الرابطة بين الأهداف واستراتيجية البرنامج في المستقبل، ولكنه قال إن الحاجة تدعو إلى وصف الميزة النسبية لليونيسيف بمزيد من الوضوح.

٥٤ - وأعرب عدد من الوفود عن الارتياح إزاء العملية الاستشارية، وشجع مواصلة الحوار مع المانحين، فضلا عن إجراء المزيد من الحوار مع المنظمات غير الحكومية. وأكد بعض المتحدثين أهمية وضع نظام للرصد وللمؤشرات الاجتماعية لقياس الآثار المترتبة على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في حالة الأطفال والنساء. وطلب أحد الوفود تقديم إيضاحات بشأن الطريقة التي تخطط بها اليونيسيف لرصد دعم السياسات الاجتماعية الموضوعة على الصعيد الوطني في كل البلديات الـ ١٤٠ ذات الأولوية. وقالت المديرة الإقليمية إن فريق الإدارة الإقليمي قد حدد عمليتي الرصد والتقييم بوصفهما الأولوية الرئيسية في السنة القادمة وسوف يتم التصدي لقضايا من قبيل المنهجية، وتطوير مؤشرات وتدريب الموظفين.

٥٥ - وأكد عدد من الوفود أهمية التنسيق، والتعاون والحوار المتعلق بالسياسة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية بغية تحقيق الاستدامة على الأجل الطويل والملكية الوطنية. وطلب أحد المتحدثين تقديم إيضاح بشأن الطريقة التي تخطط بها اليونيسيف لتعزيز تطوير السياسة على جميع مستويات الحكومة، وطلب متحدث آخر تقديم معلومات مفصلة بشأن الاستراتيجيات التي سوف تستخدم.

٥٦ - وطلب تقديم إيضاح بشأن الجهود المحددة المبذولة من أجل الفئات الضعيفة وذلك بصدد الاشارة إلى الفقرات ١٢-١٤ من المذكرة القطرية. وطلب الوفد ذاته تقديم المزيد من المعلومات المفصلة فيما يتعلق بالأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، بما في ذلك أطفال الشوارع وعمالة الأطفال. وطلب تقديم معلومات إضافية عن مدى دعم اليونيسيف للصحة الإنجابية في إطار البرنامجين المشتركين بين القطاعات. وأكد عدد من الوفود على ضرورة إيلاء أولوية عليا للتعليم بما في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة الحضور في المدارس. وصرح أحد الوفود بأن الاتحاد الأوروبي سوف يمول برنامجا للأمن الغذائي وتساءل عن الطريقة التي سوف تتبعها اليونيسيف لتنسيق هذه المبادرة مع وكالات الأمم المتحدة.

٥٧ - وأشار بعض الوفود إلى وجود حالة من عدم التوازن بين الموارد العامة والتمويل التكميلي وصرحوا بأنه يتعين التصدي لموضوعي الاستدامة والجدوى. وصرح أحد المتحدثين بأن مستويات التمويل التكميلي مفرطة في التفاؤل. وطلب تقديم إيضاح بشأن طريقة الحصول على الأموال التكميلية، كما طلب تقديم معلومات إضافية فيما يتعلق بعملية تخطيط البرامج. وحذر أحد الوفود من الاعتماد على المعونات واقترح أن يتوخى التخطيط الطويل الأجل إلغاء دعم المانحين تدريجيا. وصرحت المديرة الإقليمية بأن مستوى المساهمات في الأموال التكميلية لبوليفيا كان مرتفعا نسبيا في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الأموال من البرنامجين دون الإقليميين لآندين والأمازون. وسلمت بأن من المتوقع أن تنخفض المساهمات في الأموال التكميلية. وقالت إن المكتب القطري سوف يعمل على حشد الأموال من القطاع الخاص، وعقد مناسبات لجمع الأموال ومن المصارف الدولية للتنمية.

٥٨ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية الخاصة بفنزويلا، أعرب وفد فنزويلا عن الشكر لليونيسيف لما قدمته من مساعدة تقنية لتحسين حالة الأطفال والنساء. وصرح بأنه سوف تبذل جهود إضافية لجمع الأموال

على الصعيد المحلي، وبخاصة من القطاع الخاص. ولاحظ وفد آخر الحالة المنذرة بالخطر فيما يتعلق بالعنف، وبخاصة في المدن، وشدد مشيرا إلى الفقرات ٧-١٣، على أهمية الدعوة وضرورة أن تؤكد سياسة الحكومة على بناء القدرات. وأكد عدد من الوفود ضرورة إيلاء أولوية عليا لمجالي التعليم والصحة.

٥٩ - أعربت الوفود عن الارتياح إزاء البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرقي البحر الكاريبي، وذكرت أن البرنامج يعكس ويتصدى على النحو الصحيح للطبيعة المتنوعة في كثير من البلدان المختلفة. وأثنى أحد المتحدثين على الإشارة إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية وشجع على إقامة المزيد من التعاون. وطلب وفد آخر تقديم المزيد من الإيضاح بشأن أثر حالة الطوارئ في مونتسيرات على استراتيجية البرنامج. ولاحظ الوفد نفسه أن البرنامج القطري الجديد قد توسع ليشمل ١٣ بلدا، وأعرب عن القلق لأن الموارد محدودة جدا بالنسبة لهذه التغطية الواسعة.

٦٠ - صرحت المديرة الإقليمية بأنه سوف يتم النظر في الاقتراحات المتعلقة بأنشطة برنامجية محدد عند تقديم توصيات البرامج القطرية.

أوروبا

٦١ - قدم المدير الإقليمي لأوروبا استعراضا موجزا للحالة في المنطقة. وأشار بصفة خاصة إلى مسؤولية المكتب الإقليمي عن توجيه السياسة الشاملة، وإسداء النصح وإدارة عمليات التخطيط ورصد ضمان النوعية مع ٣٨ لجنة وطنية لليونيسيف. وقال إن المكتب سوف يولي أعلى الأولويات في عام ١٩٩٧ لتنفيذ آليات تحسين الشراكة مع اللجان الوطنية.

وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٦٢ - قدم المدير الإقليمي لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق نظرة موجزة على الحالة في المنطقة.

٦٣ - وبصدد الإشارة إلى تعليق المدير الإقليمي على ندرة الموارد، طلب أحد الوفود تقديم معلومات بشأن ما إذا كانت هناك مشاكل ذات صلة بإقامة اتصال أو بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والوكالات المنتسبة، وطلب تقديم اقتراحات من أجل تخفيف حدة مشاكل التنسيق مع تلك المنظمات. وصرح المدير الإقليمي بأنه ليس لديه علم بأي مشاكل وقال إن هناك جوا من الصراحة والرغبة والفعالية فيما يتصل بالتعاون المشترك بين الوكالات في كل بلد، مما يعزى بصورة جزئية إلى أنه لا يتوفر لمنظمة دولية بمفردها موارد بشرية ومالية كافية لتلبية الاحتياجات في كل بلد.

٦٤ - وبصدد الإشارة إلى التقرير عن النهج الذي تتبعه اليونيسيف في المنطقة (E/ICEF/1996/P/L.61) والذي نظر فيه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦، صرح أحد المتحدثين بأن المكتب الإقليمي يراعي الأوضاع

المختلفة في المنطقة باتباع ثلاثة نهج أساسية - ١٦ برنامجا قطريا، وأنشطة تعليمية مختارة في بلدان لا ينفذ فيها البرنامج ومساعدات إنسانية في حالات الطوارئ. وقال إنه يؤيد تعاون اليونيسيف مع الحكومات وشركاء آخرين الأمر الذي ساعد على إدامة الانجازات الاجتماعية في المنطقة وأدى في الوقت نفسه إلى إصلاح المؤسسات الوطنية لحماية الأطفال والأمهات وفقا للظروف المتغيرة في البلدان. وثمة ضرورة إلى الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لتعزيز السياسات الوطنية لخدمة مصالح الأطفال والأمهات على أفضل وجه، ولضمان وجود خدمات اجتماعية تعمل على النحو الصحيح لمصلحة المراهقين والنساء ولمساعدة المجتمع المدني، والدولة والمؤسسات العامة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وشجع المتحدث المكتب الإقليمي على تقصي طرق ابتكارية لجمع موارد إضافية للأنشطة القطرية إضافة إلى الموارد العامة المتوفرة.

٦٥ - وأشار متحدث آخر إلى الدور الهام الذي تقوم به اليونيسيف في المنطقة نظرا لوجود مشاكل من قبيل الأزمة الاقتصادية والنزاع. وقال إن كل برنامج قطري ينبغي أن يأخذ في الحسبان عوامل رئيسية مثل عدد اللاجئين، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي أو التطورات الإيجابية. وأشار المتحدث إلى برنامج تقديم المساعدات في حالة الطوارئ في بلده والذي استهدف اللاجئين والمشردين وكافح الأمراض المعدية وقدم التأهيل الاجتماعي من خلال مراكز الأطفال في مخيمات اللاجئين. وبفضل الدعم الذي تقدمه اليونيسيف، تم الحد بدرجة كبيرة من شلل الأطفال والخناق. وقال إن برنامج تنمية بلده الطويل الأجل لاصلاح نظامي الصحة والتعليم من شأنه أن يزيد القدرة الوطنية.

٦٦ - وبصدد الإشارة إلى الحالة الحرجة للأطفال والمراهقين والأسر والنساء التي تواجه دول الاتحاد السوفياتي سابقا، قال أحد المتحدثين إن من شأن الأعمال البنّاءة التي يضطلع بها المكتب الإقليمي أن تساعد البلدان في تنظيم أنشطة لحماية حقوق ومصالح الأطفال والنساء. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين مركز المرأة، تدعو الحاجة إلى تقديم أموال تكميلية إضافية للبرامج التي تساعدها اليونيسيف. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تصميم برامج جديدة لتخفيف حدة المشاكل التي تواجه المنطقة.

٦٧ - وحث وفد آخر المجتمع الدولي على تخفيف حدة الحالة في أذربيجان. وأشار المتحدث إلى مؤتمر يجري تنظيمه حاليا لتعقده الرابطة الدولية لطب الأطفال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، معني بالاحتياجات العاجلة للأطفال والتدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين حالتهم. كما أشار المتحدث نفسه إلى الحالة المروعة التي شهدها فريق الرابطة الدولية لطب الأطفال في البوسنة والهرسك. وقد ارسل تقرير إلى المديرة التنفيذية يتضمن مقترحات لتحسين الحالة الصحية بمساعدة من أطباء الأطفال من بلدان أخرى. وطالب بتقديم أموال تكميلية لتخفيف حدة المشكلة.

باء - تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

٦٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف (E/ICEF/1997/3)، قدمه مدير قسم الصحة. كما تحدث مدير شعبة صحة الأسرة في منظمة الصحة العالمية أمام المجلس.

٦٩ - وهنأت الوفود أمانة اليونيسيف على التقرير وعرضه. ورحبت ببرمجة وتنفيذ المبادئ التي أبرزت في خطة التنفيذ وتطورها في إطار اتفاقية حقوق الطفل. وبصورة أخص، شجعت العمل على زيادة مراعاة الفوارق بين الجنسين في عملية البرمجة التي تضطلع بها اليونيسيف وأكدت ضرورة تشجيع مشاركة الرجال والبنين في القضايا المتعلقة بالأسر والأطفال والنساء.

٧٠ - ورحب المتحدثون بانصباب التشديد على تعزيز وتطوير الشراكات، وتشجيع النهج المشتركة بين القطاعات والنهج المتكاملة وبناء القدرة المحلية. وقالوا إن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تفضي إلى استدامة برنامجية أطول أجلا كما أنها تتسم بالأهمية لتحقيق أهداف سنة ٢٠٠٠، والتي لا تزال اليونيسيف ملتزمة تماما بتحقيقها. وهذه الأهداف، إضافة إلى البرامج الرامية إلى تحسين صحة الأطفال والنساء، ينبغي أن تولى أولوية عليا. وأيد المتحدثون أيضا تطوير نُهُج التصدي للاحتياجات التي ينفرد بها الشباب.

٧١ - وأثنى متحدثون كثيرون على الجهود التي تبذلها اليونيسيف لتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات، مع الاحترام الكامل لولاية اليونيسيف وسياساتها ونهجها الرامية إلى تعزيز الإنصاف. ورحبوا بخاصة بتحسين التعاون بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ولا سيما في مجالات من قبيل صحة الأطفال والتحصين، والحد من وفيات الأمومة وصحة الشباب.

٧٢ - وحث المتحدثون اليونيسيف بقوة على التعجيل بتبادل المعلومات والخبرات بين البلدان التي تدعمها اليونيسيف وأيدوا وضع نماذج للبلدان لتعزيز تكرار أفضل الممارسات فيما بين البلدان التي تشترك في أنماط تنمية مماثلة في مناطق مختلفة. وأيدوا أيضا تعزيز الدور الذي تضطلع به اليونيسيف، والحكومات الوطنية والشركاء على الصعيد الإقليمي في عملية البرمجة القطرية وفي تكييف الاستراتيجية الصحية على الصعيد الإقليمي. وشجعوا اليونيسيف على زيادة تطوير إجراءاتها في ميدان الرصد من أجل الصحة.

٧٣ - وأوصي بتحديد أولويات بصدد تنفيذ الاستراتيجية الصحية، وحثت اليونيسيف على حشد الموارد البشرية والمالية، فضلا عن شركائها. وأعربت الوفود عن اهتمام شديد بتنفيذ الخطة في أثناء السنة المقبلة وطلبوا تقديم تقارير مرحلية دورية. (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٩ للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

جيم - ورقة تنفيذية بشأن مسائل مختارة تتعلق بتدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ

٧٤ - نوقش هذا البند من جدول الأعمال مقترنا ببند جدول الأعمال عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (انظر الفقرات ٧٥ - ٨٩ أدناه).

دال - متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

٧٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقريران هما: "الطفل والمرأة في حالات الطوارئ: أولويات استراتيجية وشواغل تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة" (E/ICEF/1997/7) و "تقرير مرحلي عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٦ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" (E/ICEF/1997/5). وقدم مدير مكتب برامج الطوارئ عرضا للتقريرين، اللذين نظر فيهما المجلس التنفيذي في إطار مناقشة واحدة، وأفاد أيضا عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيسيف مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وألقى كلمة أمام المجلس أيضا مدير مكتب نيويورك التابع لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ونائب وكيل الأمين العام.

٧٦ - وأثنت غالبية الوفود على الجهود التي تبذلها اليونيسيف لتلبية احتياجات النساء والأطفال في حالات الطوارئ. وأثنى بعض المتكلمين على ما تقدمه المنظمة عموما من مساعدة إنسانية، بما في ذلك تدابير التأهب، وتوفير المعدات، والتدريب على الاستجابة السريعة، واستكمال قائمة السلع، والحفاظ على مستودع كوبنهاغن. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للعملية التشاورية التي اتبعت في إعداد التقرير المتعلق بالأولويات الاستراتيجية، وقالت إن كلا التقريرين ساعد على توضيح عدد من المسائل التي سبق أن أثارها المجلس التنفيذي. وأعرب عدد من المتكلمين عن موافقته على استجابة اليونيسيف لحالات الطوارئ بالشكل الذي يتفق مع ظروف كل حالة، التي تركز على الأسرة وتتخذ وجهة إنمائية وتتبع نهجا واسع النطاق ومتكاملا.

٧٧ - وقالت عدة وفود إن مجالات الأولوية بالنسبة لليونيسيف ينبغي أن تظل محصورة في التنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تركز على بناء القدرات المحلية والاعتماد على الذات. وقال وفد آخر إن المبالغة في التركيز على التنمية قد تؤثر بشكل سيئ على الاحتياجات الفورية وإنه ينبغي لليونيسيف أن تتبع استراتيجية متوازنة. وأعربت بعض الوفود عن انشغالها من أن حالات الطوارئ "الصارخة"، مثل النزاعات المسلحة، تحظى بالاهتمام الفوري من المجتمع الدولي، بينما تقابل بالنسيان حالات الطوارئ

"الصامتة"، مثل الفقر والمجاعة، التي يذهب ضحيتها أعداد أكبر من الأشخاص كل سنة وغالبا ما تكون هي الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الصارخة. واقترح أحد المتكلمين إدراج حالات الطوارئ الصامتة ضمن عملية البرمجة العادية لحالات الطوارئ. وقال أحد الوفود إن من المهم التمييز بين الأسباب المباشرة والأسباب الجذرية للنزاعات، وتحديد ما ترجو اليونيسيف تحقيقه في كل حالة. وذكر وفدان كارثة تشيرنوبيل النووية، التي أثرت، حسب قولهما، على حياة ٠٠٠ ٥٠٠ طفل.

٧٨ - وأثار معظم الوفود مسألة التنسيق، وأيد العديد منها جهود اليونيسيف الرامية إلى كفالة التنسيق مع الوكالات الأخرى والشركاء الآخرين، بوصف ذلك أساسا يمكن التعويل عليه للأنشطة المقبلة. وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية تعزيز التنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية. وسأل أحد المتكلمين إن كانت قد وضعت أي ترتيبات يقوم بمقتضاها الممثلون الميدانيون لليونيسيف بتزويد إدارة الشؤون الإنسانية بمدخلات مباشرة لكي يمكن اتخاذ الإجراءات الملائمة في التوقيت المناسب. وقال متكلم آخر إن التقرير يخلو من أمثلة التعاون المكثف بين اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية. وقال أحد الوفود إنه ينبغي تنظيم التعاون ضمن المنطقة الواحدة واستخدامه في دعم المساعدة الإنسانية.

٧٩ - وأيد كثير من المتكلمين التوقيع على مذكرات تفاهم مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالمفوض السامي لحقوق الإنسان. وقال بعض المتكلمين إنه ينبغي التنسيق بين العدد المتزايد من مذكرات التفاهم الثنائية، واقترح أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور في إجراء المقارنات بينها. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف ستواصل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان، ووضع مذكرات تفاهم معهما تنبني على موقف موحد بشأن الطفل. واقترح أن تستخدم اليونيسيف آلية اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات وأن تساعد على تعزيز دور إدارة الشؤون الإنسانية. وقال متكلم آخر إن من الضروري تحديد أولويات عمل تلك اللجنة وإنها ينبغي أن تقدم تقاريرها في مواعيدها المقررة. وطلب من اليونيسيف أن تحدد بالتفصيل أدوارها ومسؤولياتها في عملية التنسيق بين الوكالات. وذكر أنه ينبغي أن يكون لجميع الوكالات أدوار ومسؤوليات واضحة ومحددة على الصعيدين العالمي والقطري لكفالة التنسيق الفعال وتفادي الازدواج فيما بينها. وقال عدد من الوفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل إعارة الموظفين لإدارة الشؤون الإنسانية. وطلب أحد المتكلمين إعطاء أمثلة للتنسيق والمشاركة المشار إليهما في نداءات المساعدة الصادرة في الفترة الأخيرة. وسأل متكلمون آخرون عن السياق الذي ترى فيه اليونيسيف دورها في تنسيق أعمالها مع أعمال قوات حفظ السلام.

٨٠ - وأثار كثير من الوفود مسألة المشردين داخليا، بما في ذلك ما إذا كانت اليونيسيف قد درست الميزة النسبية التي تتمتع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معالجة شؤون اللاجئين والمشردين داخليا. وقال عدة متكلمين إنه ينبغي لليونيسيف أن تركز على الأطفال المشردين داخليا، وإنه كان ينبغي للتقرير أن يميز بشكل واضح بين المشردين داخليا عموما والأطفال المشردين داخليا. وسألت بعض الوفود عن المعايير المستخدمة في تعيين الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالمشردين داخليا. وقال متكلم إن كلا من

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف قدم المساعدة للمشردين داخليا في بلده، وأوصى بأن تتعاون الوكالتان مع إدارة الشؤون الإنسانية لوضع مبادئ توجيهية في مجال البرمجة بشأن الاحتياجات المتعلقة بالمشردين داخليا. وأفادت المديرة التنفيذية بأنه تجري حاليا مناقشات فيما بين الوكالات بشأن المشردين داخليا، وبأن اليونيسيف ستواصل التركيز على الأطفال المشردين داخليا. وستولي اليونيسيف الأولوية للتنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، التي أعدت خلاصة وافية تبين الخدمات المتعلقة بالمشردين داخليا.

٨١ - وتناول عدة متكلمين مسألة الحماية التي نوقشت في التقرير، وشدد بعضهم على أنه لا ينبغي النظر إليها في إطار سياسي. وقال متكلمون آخرون إن المسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة المتعمقة، وتساءلوا عما إذا كان لليونيسيف ميزة مقارنة في هذا المجال، نظرا إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما لديها من ولاية محددة في مجال الحماية وموظفين مخصصين لهذا الغرض، تبدو في وضع أفضل لتولي هذه المهمة. وأعرب أحد الوفود عن اتفاقه مع اليونيسيف في أنه لا يمكن لأي وكالة أو منظمة أن تعمل بمفردها على حماية الأطفال. وسأل متكلم آخر عما إن كانت اليونيسيف قد وضعت أي معايير للبرمجة المركزية فيما يتعلق بمسألة حماية حقوق الأطفال والنساء، وإذا كانت اليونيسيف قد عملت على إعادة بناء النظام القانوني، وعما إذا كانت تأمل في وضع قواعد قانونية بشأن الحماية. وقالت المديرة التنفيذية إن لليونيسيف قدرا من الاختصاص في مجال العدالة بالنسبة للأطفال، ومثال ذلك ما تم في رواندا، حيث قدمت اليونيسيف الدعم إلى إدارة قضاء الأحداث وفصلت المحتجزين من الأحداث عن السجناء الآخرين.

٨٢ - وقال أحد المتكلمين إن الأمر يقتضي مزيدا من إيضاح الفرق بين الولاية القانونية والولاية التنفيذية، وبين الحماية من الجوع والحماية من الإيذاء البدني. وذكر أيضا أن هذه المسألة مسألة متطورة وأنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل وضع استراتيجية بشأنها. وقالت المديرة التنفيذية إن تركيز اليونيسيف على الحماية يتفق مع النهج الذي أساسه الحقوق. واليونيسيف لن تعالج شؤون الحماية القانونية، كما تفعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكنها سوف تركز على التفاوض (تحت لواء إدارة الشؤون الإنسانية) لكفالة حصول الأطفال على المساعدة الإنسانية، وحصول الأطفال غير المصحوبين، والأطفال المنكوبين والمجندين والذين تعرضوا للإيذاء - وجميعهم مشمولون بولاية اليونيسيف - على المساعدة الكافية والمنسقة.

٨٣ - وقال عدد من الوفود إن التقرير أخذ في الاعتبار الميزة المقارنة لليونيسيف. وقال متحدث إنه قد اقترحت، في سياق تلك الميزة النسبية، مجموعة من الأهداف، ولكن يبدو أنه لا يوجد متسع لتحقيق التكامل بين الأعمال التي يقوم بها مختلف الشركاء. وسأل أحد الوفود عما يمكن لليونيسيف أن تقوم به، وما لا يمكنها القيام به، في ضوء مواردها المحدودة. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تدافع عن صالح الأطفال لضمان حماية احتياجاتهم وحقوقهم. واليونيسيف لا تعمل بمفردها، بل تعمل دائما بالتعاون

مع شركائها. فعلى سبيل المثال، لا تقوم اليونيسيف بتقديم اللقاحات أو الأغذية مباشرة، بل تساعد شركاءها المحليين والوطنيين على القيام بذلك. وقال متكلم آخر إنه ينبغي لليونيسيف أن تستكمل باستمرار مواردها وموظفيها وأساليبها الخاصة بالطوارئ، التي ثبتت كفاءتها. وقال أحد المتكلمين إنه نظرا إلى أن أنشطة الطوارئ لا يمكن تنفيذها وفقا لمخططات مسبقة، فإنه ينبغي منح الموظفين الميدانيين مرونة كبيرة في تنفيذهم لمهامهم. وسألت عدة وفود عن كيفية تأمين اليونيسيف للاتصالات الاستراتيجية مع موظفيها الميدانيين.

٨٤ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تعزز درجة تأهبها لحالات الطوارئ على جميع المستويات، وسأل إن كانت اليونيسيف ستستخدم هياكلها الإقليمية في تخطيط تدابير التأهب وفي استعراض البيانات المتعلقة به واستكمالها. وقال وفدان إن جهود الرصد والتقييم جهود قاصرة وإنه ينبغي لليونيسيف أن تحدد الأولويات وأن تحافظ على إمكانية التنبؤ والمساءلة، وأن تقيّم تدخلات اليونيسيف في حالات الطوارئ. وقال أحد المتكلمين إن إجراء تقييم واف أثناء الأزمات وبعد انتهائها يتيح قدرة أفضل على الاستجابة. وأعربت المديرة التنفيذية عن موافقتها على أن من المهم لليونيسيف تحسين الرصد والتقييم، داخليا وضمن النظام المشترك بين الوكالات على السواء. وقد اضطلعت اليونيسيف بعملية تقييم للدروس المستفادة، وستشارك في شباط/فبراير ١٩٩٧ في الاستعراض النهائي لتجربة رواندا.

٨٥ - وتناول العديد من الوفود مسائل التمويل، وبخاصة عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. وقال بعض المتكلمين إنه ينبغي تبسيط إجراءات عملية النداءات الموحدة. وأثنى البعض الآخر على تعزيز عملية النداءات الموحدة من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ، ولكنهم قالوا إن ذلك ينبغي أن يتجلى بشكل كامل في الميدان. وسأل أحد المتكلمين عن السرعة التي تتم بها الموافقة في المقر على إعادة برمجة الأموال، وطلب تقديم أمثلة لعملية إعادة البرمجة. وسئل أيضا إن كانت تلك التحويلات تعتبر مؤقتة، وإن كانت هناك أي آليات أخرى مطبقة للتمويل. وقالت المديرة التنفيذية إن تحويل الأموال إلى أنشطة الطوارئ يقع ضمن اختصاص ممثلي اليونيسيف. وأعربت وفود عديدة عن قلقها فيما يتعلق بانخفاض المساهمات المقدمة إلى عملية النداءات الموحدة، واقترح أحدها استحداث آليات مبتكرة للتمويل عن طريق الحكومات والمجتمعات المحلية وقطاع الأعمال التجارية. وشدد أحد الوفود على أهمية آلية التمويل وأهمية تحديد أولويات واضحة في كل نداء من النداءات. وقال متكلم آخر إن تمويل حالات الطوارئ ينبغي أن يظل عن طريق الموارد التكميلية. وقالت المديرة التنفيذية إن عملية النداءات الموحدة الموسعة توفر حاليا نافذتين للاهتمام بأنشطة الإغاثة والإنعاش. وقالت إن النقاش لا يزال جاريا عن كيفية إدارة عملية النداءات الموحدة الموسعة في الميدان، ويتصل هذا النقاش بالمناقشات التي تتركز حول عمليات المائدة المستديرة من أجل تعبئة الموارد، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، ومبادرات البنك الدولي.

٨٦ - وسألت بعض الوفود عن الموارد البشرية اللازمة لإجراءات التنفيذ في حالات الطوارئ والتفويض في اتخاذ القرارات التنفيذية. وقال أحد المتكلمين إن دور اليونيسيف في مجال الدعوة دور حيوي بالنسبة

لتعبئة الموارد. وسألت وفود أخرى كيف ترى اليونيسيف مستقبل الصندوق الدائر المركزي للطوارئ بالنظر إلى ما يتوقع من انخفاض الطلب. وسألت بعض الوفود إن كان من الواقعي افتراض أن نفقات اليونيسيف المتعلقة ببرامج الطوارئ سيتراوح متوسطها على المدى الزمني بين ١٥ و ٢٠ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية السنوية. فقالت المديرة التنفيذية إن الأرقام المذكورة في التقرير، وهي ١٥ - ٢٠ في المائة، هي مجرد نطاق لهذه النسبة، وأن الأمر يتوقف بقدر كبير على المناخ الدولي وعلى فعالية اليونيسيف. وطلب أحد الوفود أن تقوم الأمانة بدراسة التكاليف النسبية للخدمات التي تقدمها اليونيسيف مقارنة بتلك التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس.

٨٧ - وأيدت عدة وفود الإجراءات التي اتخذتها اليونيسيف فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد. وقال أحد الوفود إنه لم ترد إشارة في التقرير إلى الآثار السلبية للجزاءات على الأطفال، وخاصة في العراق. فقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تعمل في ظل إدارة الشؤون الإنسانية على تقييم آثار الجزاءات على الأطفال. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لما تقوم به اليونيسيف في مجال الإنعاش البدني والنفسي - الاجتماعي للأطفال الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، وما تقوم به من أجل مساعدة النساء المنكوبات في رواندا. وسأل عدد من الوفود عن إدارة الأغذية على المدى القصير.

٨٨ - وشدد عدد من الوفود على أهمية التركيز على التعليم في حالات الطوارئ. وقال أحد المتكلمين إن المانحين لا يستجيبون استجابة كافية في مجالي التعليم والصحة، واقترح تمويل مشاريع مشتركة بين الوكالات عن طريق النداءات.

٨٩ - وللاطلاع على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقررين ١/١٩٩٧ و ٧/١٩٩٧.

هاء - متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن متابعة المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/1997/4) عرضه مدير مكتب شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية. واسترعى المدير انتباه المجلس أيضا إلى المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين والتي تعتبر ذات صلة بعمل اليونيسيف.

٩١ - وركزت الوفود على جوانب عديدة لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، تقتضي الرصد الدقيق بما فيه مواءمة الدورات البرنامجية، وقوة العمل المشتركة بين الوكالات التي تتابع أعمال المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا، وتقديم الدعم لنظام المنسقين المقيمين،

ومذكرات الاستراتيجية القطرية، ومواءمة الإجراءات، والتقييمات القطرية المشتركة. وقـُدمت مذكرة بصفة خاصة بشأن التقدم المحرز في مواءمة الميزانيات وما يوفره ذلك من سابقة مفيدة للمجالات الأخرى.

٩٢ - وشددت وفود عديدة على أهمية التعاون الأوثق مع البنك الدولي على أن يشمل ذلك إشراك اليونيسيف في إعداد استراتيجيات التقييم القطرية وفي برامج الاستثمار القطاعية بالإضافة إلى التعاون البرنامجي، وبناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية، وتبادل المعلومات، والدراسات المتعلقة بالسياسات العامة. كما تم التشديد على الحاجة إلى تعاون أوثق مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، منها على وجه الخصوص، منظمة العمل الدولية في مجال عمالة الطفل، وعلى الحاجة لأن تتولى البلدان الملكية الكاملة للبرامج.

٩٣ - وطلب كثير من الوفود عقد المزيد من جلسات الإحاطة غير الرسمية مشيرين إلى عدة مواضيع محددة شملت الدروس المستقاة من العمل مع البنك الدولي ومن الاستراتيجيات المتعلقة بحماية الأطفال الذين يحتاجون لحماية خاصة ومن التقييمات.

٩٤ - وردا على الأسئلة المتعلقة بمواءمة دورات البرمجة ذكر المدير أنه بسبب الموعد المستهدف بعام ١٩٩٩ تعيـَّن وضع عدد من الترتيبات الانتقالية. بيد أن ٩٠ في المائة تقريبا من تلك الدورات ستتم مواءمتها في دورة البرمجة المقبلة مما سيترك عددا صغيرا لا يمكن مواءمته لأسباب متعددة. وقال إن عملية المواءمة في المستقبل ستكفل النظر،في الوقت نفسه، في البرامج القطرية في الميدان ومن جانب المجلس التنفيذي لكل منها على السواء.

٩٥ - ورحبت اليونيسيف بالاقتراح الذي يدعو إلى عقد جلسة إحاطة غير رسمية مع البنك الدولي ووافقت على عقدها إما أثناء دورة المجلس التنفيذي أو خلال جلسة تعقد بين الدورات. وفيما يتعلق بالتعليقات الخاصة بالاهتمامات الاجتماعية وبالبنك ذكر المدير أن العمل يجري بشكل حثيث لتحقيق تعاون أوثق وأن هذا التعاون ظل يسير بشكل جيد حتى الآن ولكنه يقوم إلى حد كبير على العلاقات الشخصية بين العاملين في الميدان. وذكر أن الطرفين معا يدركان أنه ينبغي التوسع في تأسيس الترتيبات التعاونية. وقال إن البنك يؤيد تعزيز الروابط مع منظومة الأمم المتحدة ولكن مجلس مدرائه وضع سابقة تتمثل في معاملة منظومة الأمم المتحدة كأي وكالة استشارية أو منفذة. وأضاف أن أي مساعدة يستطيع المجلس التنفيذي تقديمها فيما يتعلق بالتعامل مع مدراء البنك لتأييد إقامة علاقة خاصة مع اليونيسيف ومنظومة الأمم المتحدة ستجد التقدير. وفيما يتعلق بمجالات الشراكة ذات الأولوية فإن برامج الاستثمار القطاعي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام.

٩٦ - وردا على سؤال يتعلق بالرد على رسالة مقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة إلى المديرة التنفيذية يطلب دعم مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة قال المدير إن الميزانية التي تم اعتمادها مؤخرا تشتمل على وظيفة من الرتبة مد - ٢ ويزمع إعارتها لذلك المكتب. وقامت اليونيسيف، على الصعيد

الميداني، بإعارة موظفين لكي يشغلوا وظائف منسقين مقيمين وقامت بدور رائد في المجموعات المواضيعية من بين الأنشطة الأخرى.

واو - متابعة مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

٩٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بمتابعة مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري (E/ICEF/1997/AB/L.2). وقدم مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات استكمالا للتقرير بعرض تفاصيل عن إحراز تقدم يدعو للتفاؤل منذ إعداد التقرير. فحتى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تم تنفيذ ٦٤ توصية من توصيات مراجعة الحسابات وعددها ٦٧ ولم يبق منها سوى ثلاث توصيات. وقال إن التوصيات المتبقية تعتبر وإلى حد كبير خارج سلطة اليونيسيف. ورحبت المديرة التنفيذية بدعم حكومة كينيا لمحاكمة ٢٣ موظفا كان قد تم فصلهم وذكرت أن جميع القضايا ستعرض على المحاكم في وقت قريب.

٩٨ - وذكر المدير أنه تم استرداد مبالغ كبيرة من الموردين وغيرهم. وأشار إلى وجود إطار قوي للرقابة الداخلية في مكتب كينا القطري بالرغم من عدم إمكانية اختبار الضوابط بشكل كامل نظرا لأن برنامج اليونيسيف الحالي لا يشتمل على عدد كاف من المعاملات. وسيعود مسؤول مكتب الرقابة الداخلية إلى مكتب كينيا القطري بنهاية عام ١٩٩٧ للتحقق من تطبيق الضوابط وعند ذلك سيكون عدد المعاملات قد ازداد.

٩٩ - وذكر العديد من الوفود أنه لما كان معظم توصيات مراجعة الحسابات قد تم تنفيذها فينبغي أن يركز مكتب كينيا القطري الآن على تنفيذ برنامج أكثر تركيزا بغرض تحقيق الأهداف البرنامجية قبل نهاية الدورة البرنامجية في عام ١٩٩٨.

١٠٠ - ورحب وفد آخر بالطريقة الواضحة التي عالجت بها اليونيسيف هذه المسألة بتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي وذكر أنه لم تعد هناك حاجة لتقديم أحد التقارير المنتظمة إلى المجلس الآن، ولكن ينبغي تقديم تقرير نهائي في الوقت المناسب يشتمل على تفاصيل بالتدابير التي تم اتخاذها والنتائج التي تم إحرازها. ووافقت المديرة التنفيذية على تقديم هذا التقرير. وفي الختام قالت إن أحد الدروس الهامة المستفادة من هذه القضية هو وجوب أن تكون لليونيسيف عمليات جيدة لتشغيل برامج جيدة. (انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/٢ للاطلاع على المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

زاي - برنامج الامتياز الإداري

١٠١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن برنامج الامتياز الإداري (E/ICEF/1997/AB/L.1) عرضته المديرة التنفيذية. وقالت إن التقرير ينبغي استعراضه بالاقتران مع الميزانية الموحدة المنقحة لفترة

السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ للمقر والمكاتب الإقليمية (E/ICEF/1997/AB/L.5) التي تصف الآثار المترتبة في الميزانية من جراء التغييرات التنظيمية حتى الآن (انظر الفقرات ١٣٥ إلى ١٤٢ أدناه).

١٠٢ - وناقشت المديرة التنفيذية التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير. وقالت إن الدراسة الخارجية لبطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها قدمت مجموعة مفيدة من التوصيات لعملية بطاقات المعايدة لإعادة وضع الأساس اللازم للنمو ولتصبح منظمة تجارية أكثر فعالية مما يؤمن بالتالي قدرات طويلة لجمع الأموال لليونيسيف. وأضافت أن الدراسة أنجزت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وتم إحراز نتائج ملموسة بالفعل. وقالت إن عملية بطاقات المعايدة شرعت في تخفيض دورة منتجاتها بشكل جذري وأصبحت تستهدف مستهلكين أصغر عمرا ولديهم الرغبة في شراء بطاقات المعايدة على مدار العام. وذكرت أنه سيتم في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٧ تدشين منتج جديد في فرنسا وألمانيا.

١٠٣ - شملت أوجه التقدم الأخرى إنجاز الفرق العاملة لمشاريعها الرامية إلى تعزيز عملية البرامج القطرية وإيضاح أدوار المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر وإعادة تنظيم مكتب جنيف بوصفه مركز التنسيق المعني بتنظيم العلاقات مع اللجان الوطنية. وشملت مبادرات الامتياز الإداري في المكاتب القطرية إنشاء أفرقة إدارية قطرية وتعزيز مهارات الإدارة القائمة على المشاركة. وعقدت في عام ١٩٩٦ ٥٠ حلقة عمل تدريبية في المقر وفي المكاتب القطرية لتعزيز القدرات في مجال إعادة تصميم العمليات وإدارتها والتشجيع على العمل الجماعي وتحسين قدرات الأفراد على التخاطب. وتلقى جميع الممثلين الجدد دورة توجيهية ركزت على الإدارة، مدتها أسبوعان وشملت المساعدة في إعداد البلدان لتنفيذ نظام مديري البرامج.

١٠٤ - وتتمثل الأولوية الحالية لفريق الإدارة العالمي في تعزيز إدارة الموارد البشرية على نطاق المنظمة ومنح شعبة الموارد البشرية وظيفة أكثر استراتيجية تركز على تلبية احتياجات المنظمة الحالية والمستقبلية وإضافة قيمة لبرامج اليونيسيف القطرية وبناء القدرات اللازمة لإدارة الموارد البشرية وتقديم خدمات نوعية للموظفين.

١٠٥ - وأعربت عدة وفود عن شكرهم للأمانة للنتائج الملموسة التي أحرزتها حتى الآن كما أعربت عن تقديرها للمعلومات الواقعية التي وردت في التقرير ولا سيما الجدول الذي أجريت فيه مقارنة بين توصيات بوز آلن هاميلتون الأصلية بالإجراءات التي تم اتخاذها. وطلب عدد من المتحدثين تضمين الجدول معلومات عن تحسين الفعالية. وذكر العديد من الوفود أن جهود الإصلاح التي بذلتها الأمانة قد ساعدت في تحسين ليس فقط اليونيسيف وإنما منظومة الأمم المتحدة ككل.

١٠٦ - وتم تسليط الضوء على التحسينات التي ادخلت على الإدارة المالية ونظم تكنولوجيا المعلومات بوصفها تطورات مهمة من جانب الوفود. إلا أن أحد المتحدثين ذكر أن التقرير لم يشتمل على معلومات

عن تكلفة النظام المالي الجديد أو عن الخيارات المتعلقة بنظم بديلة. واقترحت وفود قليلة أن تسترشد أولويات الاستخدام الملائم لتكنولوجيا المعلومات، بالمكاسب العائدة على الأطفال. وذكرت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف مستعدة لأن تترك لجهات أخرى مسألة إزالة الصعوبات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات الجديدة. لقد تم وضع نظام داخلي للإدارة لتحديد الأنشطة ذات الأولوية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تعد أفضل ملائمة لاحتياجات واستراتيجيات اليونيسيف. وأعرب أحد المتحدثين عن تقديره لزيادة استخدام البريد الالكتروني وما نجم عن ذلك من انخفاض في رسوم الهاتف بالمقر.

١٠٧ - وأعرب عدة متحدثين عن ترحيبهم بتوثيق التعاون بين مهمتي الإمدادات والبرامج، مما جعل شعبة الإمداد أكثر استجابة لاحتياجات البرامج القطرية. وطلب أحد الوفود المزيد من معلومات عن جوانب المساءلة والمسؤولية فيما يتعلق بالموظفين العاملين في مجال الإمداد من أجل ضمان الاحترام التام للقواعد والمعايير. وتساءل وفد آخر عما كان التوسع في تخويل السلطات في مجال الإمداد سيؤدي إلى استبعاد عملية المناقصة التنافسية. وذكرت المديرة التنفيذية أن من المهم تعزيز ما للموظفين العاملين في مجال الإمداد من قدرات على وضع نظم للمراقبة والاستفادة من أكثر الأسواق قدرة على المنافسة.

١٠٨ - ورحّب كثير من الوفود بالنتائج الملموسة التي تم تحقيقها حتى الآن لتعزيز عملية البرامج القطرية من خلال تحديد أدوار المكاتب القطرية والإقليمية وللمقر. وطلب بعض المتحدثين إجراء مناقشة أخرى في الدورة المقبلة عن كيفية تقاسم المهام بين المكاتب المختلفة. وأعرب أحد المتحدثين أيضا عن تقديره لخفض عدد الشُعب في المقر. وأشار أحد الوفود إلى مقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٦/٣٢ (E/ICEF/1996/12/Rev.1) الذي أيّد فيه النهج الإضافي الذي اتبعته الأمانة لتنفيذ برنامج الامتياز الإداري، فقال إن العروض التي قدمها المدراء الإقليميون بشأن المذكرات القطرية وعمليات الاستعراض الإقليمية قد أوضحت القيمة المضافة التي وفّرها الدعم الإقليمي لعملية البرمجة القطرية. وحث المتحدث الأمانة على مواصلة جهودها لتعزيز عملية البرامج القطرية بوصفها جزءا لا يتجزأ من نظام التغيير الكامل الذي يشمل أيضا وضع قواعد لوظيفتي المالية والإمداد وتحسين تكنولوجيات المعلومات والمعلومات الإدارية بما في ذلك نظام مديري البرامج.

١٠٩ - وأعرب العديد من المتحدثين عن تقديرهم لجلسات الإحاطة غير الرسمية التي عقدت أثناء الدورة بشأن خطة إدارة البرامج القطرية ونظام مدير البرنامج وكلاهما ينطوي على إمكانيات ضخمة لتحسين فعالية البرامج القطرية. وذكر العديد من المتحدثين أن الغرض من الإصلاح هو تعزيز تنفيذ ورصد برامج اليونيسيف القطرية. وذكر أحد المتحدثين أنه من أجل ذلك ينبغي تعزيز دور المكتب الإقليمي في رصد عمل المكاتب القطرية. وذكرت المديرة التنفيذية أن التعاون قد ازداد بين المكاتب القطرية والإقليمية لتعزيز عمليات التحليل الاستراتيجي والتخطيط والرصد على الصعيد القطري.

١١٠ - وأبدى أحد الوفود تأييده للخطوات التي تم اتخاذها لتعزيز عملية البرامج القطرية من خلال إعادة تحديد دور القطاعات الجغرافية بالمقر الرئيسي. وأعلنت المديرة التنفيذية أن تقرير الفريق العامل المعني بالقطاعات الجغرافية سيتم تقاسمه مع المجلس عند توفره. وقالت إن القطاعات الجغرافية ستظل تقوم بدور حيوي في المقر الرئيسي سيما في توفير التحليل للقضايا الإقليمية. وقد اقتُرح أن يظل هيكل المنظمة في المستقبل متسما بالمرونة. ورحب متحدث آخر بزيادة التعاون مع الحكومات فيما يتعلق بإعادة تشكيل المكاتب القطرية.

١١١ - وفيما يتعلق بقضايا الموارد البشرية، أيد كثير من المتحدثين العمل الذي يقوم به فريق الإدارة العالمي بشأن هذه المسألة وتم تأكيد الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتدريب. وطلب المتحدثون من الأمانة أن تتقاسم المعلومات بشأن معوقات النظام المشترك للأمم المتحدة التي يتم الوقوف عليها وتقوم بتحسين تقييم الأداء وإدارته. وذكرت المديرة التنفيذية أن إدارة الوضع الوظيفي مجال مهم لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وينبغي أن يكون الأداء هو أساس التطوير الوظيفي وأن يتوفر للموظفين مجال أكبر لاكتساب الخبرة بالمقر الرئيسي وفي الميدان. وأن التدريب وحده لن يحل المشكلة.

١١٢ - وطلب أحد المتحدثين من رئيس رابطة الموظفين العالمية أن يقدم للمجلس التنفيذي عرضا موجزا عن مدى تأثير تحسين إدارة الموارد البشرية على الموظفين وعلى معنويات الموظفين عموما، وأكدت المديرة التنفيذية التزامها برفع معنويات الموظفين ولكنها ذكّرت أعضاء المجلس بأن التغيير التنظيمي قد أثار القلق في أوساط الموظفين. وقالت إن الزيادة في استخدام الأفرقة قد ساعد في تحسين مشاركة الموظفين وفي رفع معنوياتهم. وأعرب كثير من الوفود عن تقديرهم لإنشاء الأفرقة الإدارية كنظام جديد للإدارة وطلبوا معلومات محددة عن عمل أفرقة الإدارة الإقليمية.

١١٣ - وذكر ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف أن اللجان الوطنية اشتركت اشتراكا كاملا في عمل الفريق العامل الذي وضع مقترحات لإعادة تنظيم مكتب جنيف. كما اشتركت اللجان أيضا في دراسة كويرز ولبراند بشأن عمليات بطاقات المعايدة. وقد تم تقاسم الاستنتاجات التي توصلت اليها العمليتان مع جميع اللجان الوطنية، وسوف تبدأ عملية تنفيذ التوصيات أثناء الاجتماع السنوي للجان الوطنية في أيار/مايو ١٩٩٧. ويتمثل مجالا التحسين في استهداف تحقيق عائدات أفضل من عمليات اللجان الوطنية لزيادة المساهمات لليونيسيف وتحسين الأداء العام للجان بما فيها لجان البلدان الصناعية من أجل تعزيز اتفاقية حقوق الطفل. وأكدت المديرة التنفيذية على أهمية جميع اللجان الوطنية بصرف النظر عن حجمها أو الإيرادات التي تُحصلها.

١١٤ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الأمانة ستعرض على المجلس الإنجازات عند تحقيقها في المستقبل بما في ذلك النتائج المحققة في مجال الكفاءة. وقالت بيد أنه لن يتوفر لكل نشاط نتائج محددة فيما يتعلق بالوفورات وربما تكون هناك حاجة للاستثمار في مجالات كالنظام المالي الجديد، وقالت إن

الأمانة سوف تواصل العمل بطريقة منظمة فيما يتعلق بعرض الميزانيات وفي تحقيق المواءمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى حتى تتحقق التغييرات فورا بدلا من تأجيلها إلى عملية الميزنة التالية.

حاء - تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

١١٥ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقتين التاليتين:

(أ) تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (E/ICEF/1997/AB/L.3 و Add.1)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف (E/ICEF/1997/AB/L.6).

١١٦ - وقالت المراقبة المالية ومديرة شُعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري إن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وافق على الصور المقترحة خلال دورته المعقودة في الأسبوع الماضي. وقد بدأ مشروع التنسيق في عام ١٩٩٤ بالمقررين اللذين اتخذهما المجلسان التنفيذيان، وطلبا فيهما من رؤساء اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان العمل على تنسيق عرض ميزانيات منظماتهم بغية التوصل إلى تعاريف موحدة، وبخاصة تعاريف التكاليف الإدارية، وتحقيق درجة أعلى من الشفافية والقابلية للمقارنة على الصعيد المالي. وقد قُدمت تقارير مرحلية وورقات عمل إلى المجلسين التنفيذيين خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وقُدم تقرير مرحلي شفوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات مشتركة فيما بين الدورات للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

١١٧ - وقد تمخضت عمليات تبادل الرأي المختلفة عن مبادئ توجيهية هامة حكمت اتجاه المشروع، وتمثل هذا أساسا في بيان شامل أدلى به أحد الوفود وأيدته الوفود الأخرى في كلا المجلسين التنفيذيين. وقد بينت هذه المبادرة الغرض الأساسي لعملية التنسيق وحددت المبادئ التي ينبغي أن تؤسس عليها تلك العملية. فقد ذكر في هذا البيان أن التنسيق يعني جعل أشكال عرض الميزانيات أكثر تماثلا تعزيزا لإمكانية فهمها ودعما لسلامة عملية صنع القرارات، وأن ذلك التماثل ينبغي أن يتجاوز المضمون وأسلوب العرض. وينبغي لعملية التنسيق أن تشمل المبادئ الأساسية التي تطبق في إعداد الميزانيات وأن يكون مؤداها تحقيق التماثل وليس التطابق.

١١٨ - وأعرب أعضاء المجلس خلال الإفادات غير الرسمية عن مبدأ ثان مؤداه أن التحليلات والمعلومات ينبغي أن تدعم عمليات رسم السياسات وصنع القرارات التي يضطلع بها المجلسان، لا أن تشغل المجلسين بقدر مفرط من التفاصيل الميزانوية. ورئي بوجه عام أن هذه التفاصيل تدخل في إطار المسؤولية الإدارية العامة للرؤساء التنفيذيين للمنظمات.

١١٩ - وغطت المقترحات ما يلي:

(أ) شكل موحد لعرض ميزانيات الدعم لفترات السنتين؛

(ب) المصطلحات والتعاريف الموحدة ذات الصلة؛

(ج) منهجية موحدة لإعداد تقديرات الميزانية.

١٢٠ - وأعربت المراقبة المالية عن تقديرها للإفادات الإيجابية التي أسهم بها أعضاء المجلس التنفيذي. وقالت إن الفضل في النتيجة الناجحة التي تمخضت عنها عملية التنسيق يرجع بنفس القدر إلى ما بذله المجلس واللجنة الاستشارية من دعم وتعاون بناء.

١٢١ - وأعربت الوفود عن الترحيب والتهنئة للمنظمات على التوصل إلى المقترحات المتعلقة بتنسيق عرض الميزانيات، التي قالوا إنها ستسهم في جعل عرض الميزانيات شاملا وشفافا. وقال أحد الوفود إنه فضلا عن قيمة الناتج فإن العملية ذاتها قيمة بنفس القدر. ورحب أحد المتكلمين ترحيبا خاصا بإدراج التمييز بين النمو الحقيقي وزيادات التكاليف في جداول الميزانية.

١٢٢ - ووصفت عدة وفود عملية التنسيق بأنها إنجاز سيفيد القطاعات الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، وأساس يمكن أن تعتمد عليه تلك القطاعات في السير على نفس المنهاج. ومن شأن البيان العملي للإدارة المالية المتسمة بالشفافية أن يشجع على زيادة المساهمات المقدمة للوكالات. إذ أن عرض الميزانيات سيصبح حاليا بأسلوب أكثر بساطة ووضوحا وقابلية للمقارنة، مما ييسر المقارنة بين أنشطة المنظمات المختلفة. والأنشطة التي تزاولها الوكالات أنشطة مختلفة، ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك تواؤم تام نظرا إلى أن كل وكالة مختلفة عن الأخرى. ولذا ينبغي لكل وكالة من الوكالات أن توضح بمزيد من التركيز ما تتسم به من خصائص محددة وما تتمتع به من ميزات نسبية. وينبغي ألا تكون عملية التنسيق غاية في حد ذاتها، بل أن تفضي إلى أسلوب للإبلاغ المالي عن النتائج المحققة وعن استخدام الموارد مقارنا بالنتائج. وطلب بعض الوفود من اليونيسيف أن تقدم مزيدا من المعلومات عن فعالية المكاتب الإقليمية وعن التكاليف المرتبطة بها.

١٢٣ - واقترح أحد الوفود إجراء مزيد من تحليل الإيرادات في خطة الموارد، إلا إذا كانت تلك المعلومات متاحة في موضع آخر من الوثيقة، فلا يلزم عندئذ إجراء تغيير. وطلب المتكلم أن تدرج في الجدولين ٢

و ٣ معلومات عن عدد الموظفين وتكاليف الموظفين المحملة على البرامج. وأعرب المتكلم عن موافقته على توصية اللجنة الاستشارية بزيادة الجهود من جانب الأمانات الثلاث لصقل منهجية تصنيف البرامج ونفقات الدعم. وقالت المراقبة المالية إن المعلومات المطلوبة موجودة في الجدول ٤ من كل توصية من توصيات البرامج القطرية.

١٢٤ - وأعرب وفد آخر عن بعض التحفظات بشأن التعاريف والمصطلحات. وقال إنه مع إقراره بأن التصنيف على أساس الوحدات التنظيمية عملي للغاية، فإنه ليس الأفضل من الناحية المنطقية. وكمثال على ذلك، فإن تعريف الدعم البرنامجي يشمل الإنجاز البرنامجي، الذي رأى المتكلم أنه ينبغي أن يكون جزءا من البرامج. وقال ذلك الوفد إن بوسعه أن يقبل التعاريف المقدمة من المنظمات، ولكن ينبغي إدراج إيضاحات في النص لدى عرض الميزانيات، تغطي الأوصاف المحددة للأنشطة والنواتج والمقاصد والأهداف، لأغراض رصد الأداء. وطلب المتكلم مزيدا من الإيضاح بشأن التقسيم الفرعي لعنصر الدعم البرنامجي. وشدد الوفد أيضا على ضرورة مواصلة المنظمات لعملية التنسيق، بما في ذلك العمل على التوصل إلى مؤشرات رئيسية موحدة لقياس الأداء، ومن ذلك مثلا مقارنة الميزانية العادية بالأموال الخارجة عن الميزانية، ونسبة الميزانيات الإدارية المستمدة من العناصر المختلفة، ونسبة الموظفين الفنيين إلى الموظفين غير الفنيين، والأموال البرنامجية المخصصة لكل وظيفة.

١٢٥ - وأعرب اثنان من الوفود عن تأييدهما لفكرة إيراد التقسيم الفرعي للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمقر في هيكل الاعتمادات. وقال متكلم آخر إنه إذا كان من المعتزم جعل التنظيم ذي الثلاث طبقات الذي يشمل المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمقر تنظيما دائما، فينبغي أن ينعكس ذلك في هيكل الاعتمادات. وطلبت المراقبة المالية أن تقدم الوفود هذا الطلب كتابة كي يمكن مناقشته مع الفريق العامل المعني بالتنسيق؛ إذ أن اليونيسيف إذا اتبعت هذا التوزيع، فإنها لن تكون متوائمة مع الوكالتين الأخريين.

١٢٦ - وذكرت المراقبة المالية أن الأعمال المتعلقة بالتنسيق ستستمر. وسيكتسب مزيد من الخبرة لدى إعداد المنظمات لميزانيات الدعم الخاصة بها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ باستخدام الشكل الجديد. وسيجري في سياق إعداد الميزانية إدراج حواش وإيضاحات تفصيلية لجعل بيان الميزانية واضحا وشفافا بقدر الإمكان. وستقوم المنظمات بدراسة جميع الاقتراحات ومناقشة إمكانية تطبيقها على الوكالات الثلاث كلها. واقترحت المراقبة المالية عدم إجراء تغييرات لغاية الانتهاء من إعداد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويتعين أن يكون إجراء أي تغييرات عن طريق التشاور مع جميع الوكالات. (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٥/١٩٩٧).

طاء - اقتراح بشأن الميزنة المتكاملة لليونيسيف

١٢٧ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقتين التاليتين:

(أ) الميزنة المتكاملة في اليونيسيف (E/ICEF/1997/AB/L.4)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزنة الموحدة في اليونيسيف (E/ICEF/1997/AB/L.7).

١٢٨ - قامت السيدة كارين شام بو، نائبة المديرة التنفيذية، بعرض مقدمة موجزة بشأن التخطيط وهيكل التكلفة وعملية الموافقة المتعلقة بالميزنة المتكاملة في اليونيسيف وفقا للفقرة ٨ من المقرر ١٩٩٦/١٠. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، قـُدم لأول مرة مفهوم وضع ميزانية واحدة لكل دورة من دورات البرامج القطرية وتقديم الميزانية مع توصيات البرنامج القطري، وذلك خلال مشاورة غير رسمية بين المجلس التنفيذي والأمانة بشأن الميزنة الموحدة. بيد أن هذا المفهوم قد عـُدل نتيجة للمناقشات التي جرت بشأن تنسيق عرض الميزانيات فيما بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وستقدم ميزانية الدعم لفترة السنتين للمنظمة كلها إلى المجلس لإقرارها مرة كل سنتين، وستشمل توصيات البرامج القطرية ميزانية الدعم ومعها الميزانية البرنامجية لكامل الدورة البرنامجية. وستكون الميزانية البرنامجية مرهونة بموافقة المجلس، أما ميزانية الدعم المشمولة في توصيات البرامج القطرية فستقدم لغرض العلم فقط.

١٢٩ - وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن فوائد الميزانية المتكاملة المقترحة هي كما يلي: (أ) إيضاح النشاط البرنامجي بوصفه جوهر أعمال اليونيسيف والمحرك الأساسي للإنفاق؛ و (ب) تأسيس عملية تمكن من إجـراء استعـراض منهجي للعلاقـة بين البرنامـج وميزانية الدعم المطلوبة طوال دورة البرنامج القطري؛ و (ج) إعطاء صورة كاملة للموارد المنفقة في البلد الواحد؛ و (د) توفير عملية لإعداد ميزانية الدعم لفترة سنتين، تربط أنشطة المقر والمكاتب الإقليمية باحتياجات البرامج القطرية وتكفل انحصار الميزانيات داخل الإطار المالي؛ و (هـ) استخدام ميزانية دعم مدتها سنتان تتبع الشكل المتفق عليه في عملية التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣٠ - ونتيجة للتغيير المقترح في عملية الميزنة، فإن من المطلوب من المجلس أن يستعرض ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ بدلا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. ويقتضي الإطار الاستراتيجي للميزانية الموحدة وضع خطة للمكتب القطري فيما يتعلق بميزانية الدعم تسهم في تحقيق التنفيذ الفعال والكفء للبرنامج القطري. ومن ثم فإنه لكي تصاغ ميزانية الدعم لفترة السنتين، ينبغي أن تكون توصيات البرنامج القطري مكتملة إلى حد كبير. وعرض الميزانية على الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ يقتضي جعل موعد الاستعراض الذي ستجريه اللجنة الاستشارية أيار/ مايو، قبل

اكتمال عملية توصيات البرامج القطرية في حزيران/يونيه. وستقوم الأمانة باستعراض تحديد المواعيد مستقبلا بالتشاور مع المجلس التنفيذي وستقدم اقتراحا بهذا الشأن في عام ١٩٩٨.

١٣١ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير، وعن موافقتها على أن الميزانية المتكاملة ستوفر صورة كاملة للموارد المخصصة لكل بلد وستحسن درجة المساءلة والشفافية. وقيل إن الميزنة الموحدة ستوفر رابطة بين التكاليف التنفيذية والتكاليف البرنامجية، وهذا يجعل "الميزنة من أجل النتائج" ويجعل الإدارة مستندة إلى النتائج. وقال أحد الوفود إن اقتراح الميزنة المتكاملة يأخذ في الاعتبار توصيات بوز - آلن وهاملتون وكذلك الشواغل التي سبق أن أعرب عنها المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية. وأعرب المتكلم عن تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية بأن تشمل ميزانية الدعم لفترة السنتين إضافة تتضمن موجزا لميزانيات الدعم وتقديرات البرامج القطرية. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن عملية الميزنة المتكاملة قد اختُبرت في عدة بلدان خلال السنة الماضية وستستعمل أيضا خلال عمليات استعراض الميزانيات لعام ١٩٩٧.

١٣٢ - وأيدت معظم الوفود اقتراح المرة الواحدة الذي يقضي بتقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى المجلس في الدورة العادية الأولى في عام ١٩٩٨. وشددت بعض الوفود على أن هذه الموافقة ستحدث مرة واحدة فقط، واقتُرح أن تستعرض الأمانة مشكلة تحديد المواعيد. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن تجربة استعراض الميزانية في عام ١٩٩٧ ستكون أساسا للاقتراح المتعلق بالمواعيد المقرر تقديمه في عام ١٩٩٨. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الجدول الزمني الخاص باللجنة الاستشارية وكذلك استحالة عقد دورات للمجلس التنفيذي فيما بعد منتصف أيلول/سبتمبر بسبب انعقاد دورات الجمعية العامة. وسأل أحد الوفود عن التأثير المحتمل لتوقيت مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات على الجدول الزمني لتقديم بيانات الميزانية. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إنه لا توجد رابطة كبيرة بين الاثنين.

١٣٣ - وأثار بعض الوفود مسألة اعتمادات الميزانية لفترة الأسابيع القليلة الأولى من عام ١٩٩٨، السابقة لموافقة المجلس على الميزانية في الدورة العادية الأولى. واقترح أحد الوفود رصد اعتماد للشهر الأول بناء على النفقات السنوية الفعلية. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إنه سيقدم إلى المجلس التنفيذي خلال الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٧ طلب اعتماد مدته شهر واحد، وذلك لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ولن يتضمن الاعتماد الجزئي أي تغييرات مقترحة قد تتضمنها ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وسيستوعب الاعتماد المؤقت في ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٣٤ - وطلب أحد الوفود مراعاة الآثار المترتبة على التقييم الخارجي لمرفق التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدى إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن استعراض ذلك المرفق سينعكس في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٣/١٩٩٧).

ياء - الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

١٣٥ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقتين التاليتين:

(أ) الميزانية الموحدة المنقحة للمقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.5)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية الموحدة المنقحة للمقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.7).

١٣٦ - عرضت الوثيقة السيدة كارين شام بو، نائبة المديرة التنفيذية، فقالت إن المجلس التنفيذي اعتمد، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، مبلغ ٣٤٦ مليون دولار للميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ على أساس أن تقدم الأمانة للمجلس تقريرا عن التنقيحات المدخلة على الميزانية والناجمة عن برنامج الامتياز الإداري. وتشمل الميزانية المنقحة مقترحات لإنشاء شعبة الاتصال، وتنفيذ النظام المالي الجديد في حدود تكاليف الميزانية القائمة، وتخفيض عدد الشعب في المقر من ١٨ إلى ١٥. وتشمل الميزانية زيادة التخفيضات في عدد الوظائف في المقر من ٢٧ في الميزانية المعتمدة إلى ٣٦ في المنقحة، وتحقيق وفورات إضافية تبلغ ١,١ مليون دولار في تكاليف الموظفين، وبذلك بلغ مجموع الوفورات ١٣,٩ مليون دولار في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٦. وقد خفض متوسط مستوى الرتب للموظفين من الفئة الفنية من ٤,٢٥ في الميزانية المعتمدة إلى ٤,١٩. والإذن الوحيد المطلوب الموافقة عليه في هذه الدورة هو تحويل مبلغ ١,٤١٥ مليون دولار من ميزانية عملية بطاقات المعايدة، لتغطية تكاليف ما تم نقله من موظفين وأنشطة من عملية بطاقات المعايدة إلى ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية.

١٣٧ - وقالت إن الميزانية المنقحة تمثل النتائج الملموسة لبرنامج الامتياز الإداري. وتمويل النظام المالي الجديد عن طريق تحقيق وفورات في المقر وفي المكاتب الإقليمية، وتعزيز النظم التي من شأنها أن تعود بالفائدة على الميدان، إنما يعكسان التزام المنظمة بالأنشطة المضطلع بها في الميدان.

١٣٨ - وأيدت معظم الوفود تحويل الأموال من عملية بطاقات المعايدة إلى ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية. وقال متكلم إنه، يقدر الوفورات الناجمة عن تخفيض عدد الشعب، ولكنه يعتقد أن من الضروري تعزيز بعض المهام، بما في ذلك الموظفون، والتدريب، ومراجعة الحسابات. فالقدرات الحالية على التدريب لا يمكنها أن تفي بالاحتياجات الجمة للمنظمة، كما أن هناك حاجة إلى تعزيز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وقالت نائب المدير التنفيذي إنه في إطار الميزانية الموحدة المعتمدة للمقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ لم تحصل زيادة في عدد الوظائف إلا في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، مما يبين العزم على تعزيز مهمة مراجعة الحسابات. وستنظر اليونيسيف في النتائج الناجمة عن هذا التغيير، وتُقرر

إن كانت هناك حاجة إلى مزيد من التعزيز. وأضاف المدير التنفيذي أن تعزيز إدارة الموارد البشرية لا يعني دائما زيادة الموارد البشرية، وإنما استخدام الموارد البشرية بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة. وسيتناول فريق الإدارة الشامل المسائل المتصلة بالموارد البشرية في اجتماعه المقبل.

١٣٩ - وقالت بعض الوفود إن اتخاذ القرار بشأن نوع النظام المالي لليونيسيف ينبغي أن يكون من اختصاص المدير التنفيذي، وإنه ينبغي للمجلس التنفيذي الابتعاد عن التدخل في الإدارة على المستويات الأصغر. وقال أحد المتكلمين إنه إن لم تختر اليونيسيف نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة، فينبغي أن يكون هناك عملية تنسيق واسعة مع الوكالات الأخرى لكفالة التوافق مع النظم الأخرى. وطلب المتكلم أيضا أن تحيط الأمانة علما بقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ المتعلق بمواءمة الصناديق والبرامج.

١٤٠ - وأشار أحد الوفود إلى تعليقات أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن اختيار التكنولوجيا التي تستخدم في النظام المالي الجديد، وخصوصا فيما يتعلق بوفورات الحجم الكبير التي يمكن أن تتحقق من تطوير وصيانة نظم للمعلومات المالية تتفق مع معايير موحدة. ذلك أن مواءمة الميزانيات ينبغي أن تعني أيضا مواءمة النظم. وإذا سُمح لليونيسيف بتطوير نظامها الخاص المستقل، فسيعطي بذلك إشارات خاطئة للوكالات الأخرى.

١٤١ - وقال المراقب المالي إن اختيار نظام مالي جديد عملية شديدة التعقيد، وإن ذلك النوع من القرارات تتخذه أي منظمة مرة كل ١٠ أعوام إلى ١٥ عاما. وأضاف أن هذه العملية معقدة نظرا للآثار البعيدة المدى التي تترتب على القرار المتخذ، من حيث الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ النظام وصيانته، وقدرة المنظمة على التغير مع تغير الزمن. ولقد كانت عملية تحديد الحلول الممكنة وتقييمها طويلة وشاملة وشاقة واستغرقت حوالي السنة. وينبغي أن يلبي القرار جميع احتياجات اليونيسيف بأكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف والتوقيت. وينبغي أن تشمل تلك الاحتياجات المتطلبات الفريدة والتجارية لعملية بطاقات المعايدة وعملية الإمداد. وفي تقييم تقديرات التكاليف والجانب العملي لكل الحلول الممكنة، بما في ذلك نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة، كانت الأمانة مدركة لمشاغل الدول الأعضاء التي دفعت مبالغ كبيرة لإنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة. وتشارك اليونيسيف في وحدة كشوف المرتبات والموارد البشرية من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، والتي خصصت لها ٣,٥ ملايين دولار في الميزانية المعتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتكييف النظام بحيث يلبي احتياجات اليونيسيف. وتتعاون اليونيسيف تعاونا وثيقا مع الوكالات الأخرى فيما يتعلق بنظام إدارة البرامج، فهي تتقاسم في هذا النظام مع وكالات أخرى مهتمة.

١٤٢ - وردا على طلب لتوضيح ما إذا كانت قد حصلت زيادة أو نقصان في عدد الوظائف في المقر، أشارت نائبة المدير التنفيذي إلى المرفق الثالث من الميزانية المنقحة، الذي يبين نقصانا بلغ تسع وظائف. (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٤).

كاف - المسائل المالية

١٤٣ - نظر المجلس التنفيذي في الوثائق التالية:

(أ) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.2)؛

(ب) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/1996/AB/L.14)؛

(ج) التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/51/533/Add.2).

١٤٤ - عرضت التقارير السيدة كارين شام بو، نائبة المديرة التنفيذية. وأعربت عن تقديرها لمجلس مراجعي الحسابات، وخصوصا للسيد أوساي توتو بريمبي، المراقب العام للحسابات في غانا ورئيس مجلس مراجعي الحسابات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وللسيد سيث أدزا، مدير المراجعة الخارجية للحسابات والفريق العامل معه. وقالت إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات جاء نتيجة لاستعراض شامل للنظامين الإداري والمالي لليونيسيف. وأعربت أيضا عن تقديرها للسيد مسيلي، رئيس اللجنة الاستشارية، ولأعضاء اللجنة الاستشارية. وقالت إن اليونيسيف ما برحت تولي الاهتمام الأكبر لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وستستمر في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذها.

١٤٥ - وتطرقت نائبة المديرة التنفيذية لبعض من توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ولكنها لم تتطرق لمراجعة حسابات كينيا نظرا لمناقشتها تحت بند آخر من بنود جدول الأعمال. وأضافت أن المجلس أعطى رأيا قاطعا بصحة حسابات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، كما كان الشأن في العديد من فترات السنتين السابقة.

١٤٦ - أما أوجه القلق التي أثارها مراجعو الحسابات الخارجيون فيما يتعلق بالمساعدة النقدية المقدمة للحكومات فهي مصدر قلق لليونيسيف أيضا، بما في ذلك سياسات قيد الحسابات وتصفيتها في الوقت المناسب. ويُجرى حاليا استعراض للمساعدة النقدية المقدمة للحكومات على ضوء النظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف وإجراءات المنظمة الخاصة بإدارة البرامج. وفي الاستعراض، جرى التركيز على دور

"التعاون" الذي تضطلع به اليونيسيف بالنسبة لبرامج الحكومات بدل التركيز على دور "التنفيذ". ومن الواضح، من منظور تنفيذي، أنه ينبغي لليونيسيف تحويل موارد للحكومات. وعمليات تحويل الموارد هذه، سواء كانت لوازم أو معدات أو نقد أو مساعدة تقنية، ينبغي أن تخضع لمجموعة واحدة من القواعد، التي ستحدد في المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع. وستواصل اليونيسيف الحوار مع مجلس مراجعي الحسابات خلال المراجعات نصف السنوية التي يجريها للحسابات. أما فيما يتعلق بالمشاغل حول المستوى العالي من المساعدة النقدية المقدمة للحكومات، أوضحت أنه في حين كان المبلغ الإجمالي ١٢٠,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، فقد انخفض إلى ٨٩,٧ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وانخفضت المساعدة النقدية التي لم تصرف لأكثر من تسعة أشهر من ٣٤,٣ مليون دولار إلى ٣٠,١ مليون دولار خلال الفترة نفسها. أما المبالغ المتعلقة بعام ١٩٩٦ فليست متاحة بعد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أصدر المدير التنفيذي توجيها حازما لجميع المديرين والممثلين الإقليميين بأن سلطتهم في تقديم المساعدات النقدية إلى الحكومات سوف تعلق إن لم يتم تصفية هذه المساعدة في الوقت المحدد.

١٤٧ - وفيما يتعلق بتوصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تنشئ اليونيسيف احتياطيا للتبرعات قيد التحصيل المشكوك فيها لضمان إجراء كشف دقيق عن أصولها الممكنة التحقيق، قالت إنه يجري استعراض شامل للمبالغ غير المسددة، ويصاحب ذلك عملية متابعة مع المانحين المعنيين. ونتيجة لهذه المناقشات، سدد مانح ١,٤٨١ مليون دولار عن حسابات كانت قد شطبت في فترات سابقة. وتم التأكد أيضا من كون الأموال التكميلية قيد التحصيل البالغ مجموعها ٦,٩ ملايين دولار غير قابلة للتحصيل من المانحين، وشطبت في عام ١٩٩٦. وما زالت المناقشات مستمرة فيما يتعلق بالمبالغ غير المسددة منذ وقت طويل، والبالغ مجموعها ٣ ملايين دولار. وستقوم الأمانة، قبل نهاية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بتقييم حالة التبرعات قيد التحصيل لضمان الكشف الدقيق عن أصولها الممكنة التحقيق. وسينشأ احتياطي مناسب إن كان ذلك ضروريا.

١٤٨ - وتكلمت نائبة المديرة التنفيذية أيضا فيما يتعلق بتوصية مجلس مراجعي الحسابات الخاصة بتعزيز المراقبة الداخلية. فقالت إن المدير التنفيذي تطرقت للموضوع خلال عرضها لبرنامج الامتياز الإداري. كما أن مدير مكتب المراقبة الداخلية للحسابات أعلن أيضا أنه يجري توضيح للمسؤولية المديرين الإقليميين عن متابعة التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يؤدي تنفيذ نظم مراقبة البرامج إلى إرساء ضوابط أفضل على مستوى المكاتب الميدانية.

١٤٩ - وأدلت بعض الوفود بتعليقات إيجابية فيما يتعلق بالتزام اليونيسيف بتحسين الضوابط الداخلية والمساءلة الإدارية، وكذلك فيما يتعلق باستجابات المنظمة لملاحظات مجلس مراجعي الحسابات. وأشير أيضا إلى أنه في حين حصلت بعض وكالات الأمم المتحدة على تعليقات متحفظة على حساباتها، فقد حصلت اليونيسيف على شهادة بسلامة حساباتها عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

١٥٠ - وأشارت بعض الوفود إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات بأنه ينبغي لليونيسيف أن تزيد من تحسين مدى دقة توقعاتها المتعلقة بالإيرادات بالنسبة للبرامج التكميلية غير الممولة بأموال تكميلية من خلال استراتيجيات للميزنة وجمع الأموال تتسم بدرجة أكبر من الواقعية. وقالت نائبة المدير التنفيذي إن المساهمات التكميلية تتألف من عنصرين، الأموال المخصصة للتنمية والأموال المخصصة لحالات الطوارئ. وقد يكون من الصعب التنبؤ بالعنصر الثاني، كما هو ملاحظ في الانخفاض الكبير في الأموال المخصصة لحالات الطوارئ في عام ١٩٩٦. ولم ينجم الانخفاض عن عدم قدرة اليونيسيف أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة على جمع الأموال، بل عن عدم وجود نداءات هامة جديدة. وفيما يتعلق بالأموال التكميلية العادية، قد يكون صحيحا أنه بالنسبة لبعض البرامج القطرية التي أعدت في الماضي، كانت اليونيسيف شديدة التفاؤل في تحديد المستويات المستهدفة لجمع الأموال. بيد أن تلك المستويات تمثل الحد الأعلى للتفويض بجمع الأموال. ولم تشأ اليونيسيف أن تجعل المستويات المستهدفة منخفضة جدا حتى لا تحد، نتيجة لذلك من إمكانيات جمع الأموال. وقد حدد الإطار المالي لليونيسيف في الخطة المتوسطة الأجل، التي تعرض تقديرات الدخل على أساس فترة متجددة مدتها أربع سنوات. ولقد أثبتت التجربة أن اليونيسيف كانت دقيقة إلى درجة كبيرة في تقديراتها للدخل بالنسبة للموارد العامة والأموال التكميلية على حد سواء، ولكنها ستواصل معالجة هذه المسألة.

١٥١ - وسألت عدة وفود عن مدى حسن التوقيت في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واقترحت أن تحدد مهلة التنفيذ بسنة واحدة. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إنه بالرغم من حرص اليونيسيف على كفالة أن تنفذ التوصيات بسرعة، فإن هناك حالات تجعل فيها طبيعة التوصية ذاتها من الصعب للغاية الوفاء بمهلة السنة الواحدة. وأوضحت أن مجلس مراجعي الحسابات يبحث بتمعن مدى تنفيذ توصياته، خلال الزيارات التي يقوم بها. وعندما يرى أن التنفيذ غير مرض، يعاود إدراج التوصيات مرة أخرى في التقرير. وقد توجد حالات تعتبر فيها توصيات مجلس مراجعة الحسابات منتهية لأن المجال برمته قد تغير.

١٥٢ - وأثار وفد مسألة عدم رضى مكتب المراقبة الداخلية للحسابات عن تنفيذ التوصيات التي قدمها نتيجة مراجعته. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن الملاحظة الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تستند إلى تقرير قدمه المكتب في عام ١٩٩٤. وقد أعلم مدير المكتب مجلس مراجعي الحسابات، في وقت مبكر من الدورة، أن المكتب قد وضع نظاما أفضل للرصد. وستواصل اليونيسيف السعي إلى إدخال مزيد من التحسينات.

١٥٣ - وطلب أحد الوفود توضيحات فيما يتعلق بالنقاط التالية: (أ) ما آلت إليه توصية اللجنة الاستشارية بشأن المراجعة الخاصة لحسابات صندوق الأصول الرأسمالية؛ (ب) امتثال اليونيسيف لقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢؛ (ج) ترسيخ المساءلة والمراقبة فيما يتعلق بالمساعدة النقدية المقدمة للحكومات؛ (د) المدفوعات التي تقوم بها اليونيسيف في الميدان لبنود يتعين على الحكومات دفعها بموجب اتفاق التعاون الأساسي؛ (هـ) المدى الذي يمكن به تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الميزنة. وطلب المتكلم أيضا توضيحا لتعليقات مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحويل اللجان الوطنية لجميع الأموال المستحقة لليونيسيف في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء

السنة المالية لديها وبشأن عملية الإعدام غير المأذون بها للبطاقات من قبل عملية بطاقات المعايدة في جنيف.

١٥٤ - وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن إجراء مراجعة خاصة لحسابات صندوق الأصول الرأسمالية قرره مجلس مراجعي الحسابات. أما عن الامتثال للقرار ٢١١/٤٧، فقالت إنه فيما يتعلق بتحميل الموظفين مسؤولية أفعالهم، كما هو الشأن في حالة كينيا، فقد اتخذت اليونيسيف إجراءات سريعة وحولت القضايا أيضا إلى السلطات المحلية، من أجل مقاضاتهم المحتملة جنائيا. وستواصل اليونيسيف التصرف بنفس الطريقة إذا اعترضتها حالات مماثلة. وتستعرض اليونيسيف أيضا إجراءات إدارية أخرى يمكن اتخاذها عندما لا يتصرف الموظفون حسب المعايير المطلوبة التي تليق بموظفي الخدمة المدنية الدولية. وستكفل اليونيسيف الالتزام بعملية الاستعراض التي يقتضيها نظام الأمم المتحدة.

١٥٥ - وفيما يتعلق بالمساعدة النقدية المقدمة للحكومات، ستواصل اليونيسيف تناول المشاغل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، وستعمل بالتعاون الوثيق مع المكاتب الميدانية لكفالة التصفية في الوقت المناسب. أما فيما يتعلق بالمدفوعات التي تقوم بها اليونيسيف، فلا تزال المنظمة تواصل رصدها ومتابعتها مع المكاتب الميدانية للحالات التي قامت فيها اليونيسيف بالدفع لبنود كان يتعين على البلد المستفيد دفعها. بيد أنه قد لا تتمكن بعض البلدان، بسبب الظروف السائدة في بعض الأحيان، من تقديم المدفوعات اللازمة. أما فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الميزنة، فقالت إن التوصيات قدمت أثناء مراجعة الحسابات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين، تم تجاوزها بسبب عملية المواءمة بين طرق عرض الميزانيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، والميزانية الموحدة لليونيسيف.

١٥٦ - أما فيما يتعلق بالسؤال الأخير، فقالت إنه تم مؤخرا إنجاز دراسة خارجية عن عملية بطاقات المعايدة، وسيقدم بعض ما توصلت إليه من نتائج إلى الوفود في الاجتماع الذي يتخلل الدورات والذي سيعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وسيتناول جزء من العرض كيف يمكن تحسين الأداء الحالي لعملية بطاقات المعايدة، وكيف يمكن تفادي وجود منتجات غير مباعة، وكيف يمكن وضع تقديرات أكثر واقعية. أما فيما يتعلق بالسؤال المحدد حول عملية الإعدام غير المأذون بها لبطاقات المعايدة، فأعلنت أن الإجراءات المناسبة ستتبع في المستقبل.

١٥٧ - وطلب أحد الوفود إيضاحات بشأن ما يبدو من عدم توافق بين المعلومات الواردة في بعض الجداول من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/533/Add.2). وقال المتكلم إنه بينما يبين أحد الجداول انخفاضا بسيطا في النفقات بالنسبة لآسيا وأفريقيا بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، تظهر جداول أخرى ارتفاعا كبيرا في مجموع البرامج بالنسبة لآسيا بين هاتين السنتين. كما سأل المتكلم عما إذا كان بالإمكان إظهار النفقات على أساس كل بلد على حدة بالنسبة لأقل البلدان نموا، وكذلك النفقات ذات الصلة باحتياجات مبادرة ٢٠/٢٠، في التقرير المالي.

١٥٨ - وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن أحد الجداول يورد النفقات الفعلية لفترة السنتين، بينما تورد الجداول الأخرى موافقة المجلس التنفيذي على التوصيات بالبرامج القطرية خلال فترة السنتين. ولا تتم الموافقة على جميع التوصيات بالبرامج القطرية في نفس الوقت. وفي فترة السنتين قيد الاستعراض تمت الموافقة على عدد كبير من التوصيات بالبرامج القطرية المتعلقة بآسيا. أما النفقات على أساس كل بلد على حدة بالنسبة لأقل البلدان نموا فهي واردة في تقرير المدير التنفيذي. وأضافت أنه لن يكون بإمكانها أن تعطي وعدا بإدراج هذه المعلومات في التقارير المالية نظرا لأن هذه التقارير تتخذ شكلا موحدا. وستنظر اليونيسيف في إمكانية إدراج المعلومات المتعلقة بمبادرة ٢٠/٢٠ في تقرير آخر، ولكن ليس في التقرير المالي.

١٥٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه بسبب التخفيض في التنفيذ البرنامجي للبرامج القطرية الممولة من الموارد العامة ومن الموارد التكميلية من ٧٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٥. ومستوى تنفيذ البرامج الممولة من الموارد التكميلية، البالغ ٦٧ في المائة، أقل من مستوى البرامج الممولة من الموارد العامة، البالغ ٨٩ في المائة. وردت نائبة المديرة التنفيذية بأنه في حين سجلت زيادات في معدلات تنفيذ البرامج الممولة من الموارد العامة خلال العدة سنوات الأخيرة، فإن الانخفاض في تنفيذ هذه البرامج في الفترة قيد الاستعراض ناجم عن إجراء متعمد من جانب الإدارة. أما انخفاض نسبة تنفيذ المشاريع الممولة من الموارد التكميلية فتعتبره اليونيسيف أمرا خطيرا. وقد أثارت الأمانة هذا الموضوع مع ممثلي المكاتب المعنية.

١٦٠ - وسأل وفد آخر عن توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن إقامة رابطة واضحة بين التكاليف الإدارية وتكاليف البرامج القطرية من أجل تحقيق توازن صحيح في تخصيص الموارد. فقد أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى ضرورة أن تقدر اليونيسيف التكاليف العامة لكل بلد، وأن تجري مقارنة بين التكاليف الخاصة بكل بلد، بهدف تخفيض تكاليف دعم البرامج. وشرحت نائبة المديرة التنفيذية أن الوثيقة أعدت قبل الانتهاء من إعداد الوثائق بشأن المواءمة بين طرق عرض ميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، والميزانية الموحدة لليونيسيف. ومن المتوقع أنه عندما تقدم التوصيات بالبرامج القطرية الجديدة وميزانية الدعم الجديدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على التوالي، فستجيب الجداول الواردة في هذه الوثائق على السؤال المطروح وعلى شواغل مجلس مراجعي الحسابات.

١٦١ - وطلب أحد الوفود معلومات عن توصية مجلس مراجعي الحسابات بوجوب استعراض إجراءات توزيع الموارد العامة على البرامج القطرية. فقالت نائبة المديرة التنفيذية إنه بعد المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي بشأن توزيع الموارد العامة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، طلب المجلس التنفيذي من المديرة التنفيذية تقديم اقتراح منقح في فترة لا تتجاوز الدورة العادية لعام ١٩٩٧. وتنفيذا لمقرر المجلس، لم تغير الأمانة إجراءات توزيع الموارد العامة.

١٦٢ - وشددت المديرة التنفيذية على أن تنفيذ البرامج هو من الأمور الأساسية التي تشغل اليونيسيف، بالرغم من عدم إمكان دفع عملية التنفيذ نحو الأمام في بعض الأحيان. وفي هذه الحالات، ينبغي تحديد

الأسباب ومعالجتها. ومن المهم ألا تعطي الأمانة تعليمات متضاربة للمكاتب الميدانية، وأن تمعن اليونيسيف النظر في نوعية التنفيذ. ولئن كان التنفيذ شاغلا دائما بالنسبة لليونيسيف، فإن الأمانة تأخذ موضع الجد التحدي الذي يمثله تقديم المساعدة النقدية للحكومات. فاليونيسيف ملتزمة بكفالة أن تستخدم الموارد بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وتوجد الآن سياسة عامة فيما يتعلق بترحيل بعض المبالغ الموزعة كموارد عامة إلى السنة التالية من أجل تشجيع الممثلين وأفرقتهم على ضمان تنفيذ البرامج بطريقة سلسة وملائمة وجيدة. (للاطلاع على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقررين ٦/١٩٩٧ و ١٠/١٩٩٧).

لام - مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية

١٦٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير أعدته الأمانة (E/ICEF/1997/6) وقدمت له المديرة التنفيذية. وقالت رئيسة المجلس إنه في دورة المجلس التنفيذي العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، أبلغ نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس بمقرر اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بإمكانية انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية. وقبل انعقاد الدورة الحالية، وزعت الأمانة على الوفود رسالة من رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأبلغت هذه الرسالة اليونيسيف بالمقرر ١/٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يقترح ما يلي:

(أ) تسمية اللجنة الحالية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية لجنة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالصحة؛

(ب) تعديل اختصاصات لجنة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالصحة وفقا لذلك، وبالتشاور مع أمانات المنظمات الثلاث؛

(ج) تنظيم جدول أعمال اجتماعات لجنة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالصحة، على نحو يتيح أن تجمع معا المسائل التي لها علاقة مباشرة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٦٤ - وقد نصت الرسالة على أن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان يوصي كذلك بأن يصبح عضوا في لجنة التنسيق بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة. وقد طلب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يوجه الرئيس اهتمام المجلس إلى هذا الموضوع.

١٦٥ - ورحب معظم الوفود بانضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية. واقترح أحد المتكلمين، وأيده آخرون، بأن تنتهز أمانتا منظمة الصحة العالمية واليونيسيف هذه الفرصة لدراسة الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة من تجربة اللجنة المشتركة خلال العقود الماضية وتحديد ما يمكن تحقيقه خلال العقد القادم. ونظرا لمساهمة البنك الدولي في مجال الصحة، فقد يكون من الملائم النظر في دعوة البنك إلى المشاركة أيضا في اللجنة المشتركة. وسأل المتكلم نفسه عما إذا كان تغيير اسم اللجنة قد يحوّل الاهتمام عن العمل المشترك في مجال السياسة الصحية.

١٦٦ - وقال وفد آخر إنه ينبغي أن يقوم برنامج أنشطة الهيئة الجديدة على أساس أهدافها، وحث المجلس التنفيذي على اعتماد مقرر أشمل من المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وقالت عدة وفود إن انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان سينشط عمل اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية عن طريق إدراج مسألتي الصحة الإنجابية وقضايا الجنسين في جدول أعمالها. واقترحت أيضا أن يجرى استعراض شامل لولاية اللجنة وأساليب عملها. واقترح وفد آخر أن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان شريكا كاملا في هذا الاستعراض.

١٦٧ - وقالت إحدى المتكلمات، في معرض تأييدها لانضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة، إنه مع إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية في بلدها، بدأت مجموعات من السكان الدعوة إلى تحرير قوانين الإجهاض. وبانضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة، ونظرا لاهتماماته فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، فقد يستطيع المساعدة في التقليل من عدد عمليات الإجهاض التي يلجأ إليها الناس في بلدها.

١٦٨ - وقال مدير شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية إن الأمانة قد أحاطت علما بتأييد انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، وبضرورة اتخاذ قرار شامل.

١٦٩ - وردا على الاستفسار بشأن تغيير الاسم، أوضح ممثل اليونيسيف أن "التنسيق" لا يمنع المناقشات المتعلقة بمسائل السياسة العامة، وأنه يتيح إدراج المسائل التنفيذية في جدول الأعمال. أما فيما يخص الشواغل المتعلقة بتجميع البنود في جدول أعمال الهيئة الجديدة، فإن ذلك سيتيح أفضل استخدام لوقت أعضاء المجلس والأمانات. (للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٨/١٩٩٧).

ميم - تقرير شفوي عن نتائج المشاورات التي جرت بشأن العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة

١٧٠ - أفاد السيد ستيفن لويس، نائب المديرة التنفيذية، بأن عددا من أعضاء المجلس أعربوا، خلال اجتماع عُقد أثناء الدورة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عن قلقهم بشأن ما إذا كان يكرس اهتمام كافٍ للعلاقة بين المجلس والأمانة. وقد تقرر أن المسألة تتطلب دراسة، ولتسهيل ذلك، عينت المديرة التنفيذية فريقا مكونا من أربعة من موظفي الأمانة لمناقشة المسألة مع المجلس التنفيذي. وقد اجتمع هذا الفريق ثلاث

مرات مع هيئة المكتب بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦ لمناقشة كيفية المضي في الأمر: ما إذا كان سيتم ذلك على أساس فردي، أو على أساس إقليمي، أو مع المجلس التنفيذي ككل، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية. وفي اجتماع عقد خلال الدورة في آذار/مارس ١٩٩٥، نوقشت المسألة مرة أخرى وطُلب إلى الأمانة أن تعد استبيانا لجميع أعضاء المجلس والمراقبين النشطين. واستنادا إلى الردود التي وردت بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، تم توزيع مجموعة من الردود على أعضاء المجلس والمراقبين وعُقد اجتماع غير رسمي مفتوح باب العضوية في حزيران/يونيه لمناقشة الردود.

١٧١ - وفي الوقت ذاته، تم أيضا تعميم ورقة أعدها فريق محدود يُعرف باسم "فريق المتطوعين" مؤلف من أعضاء في المجلس من غانا والبرازيل ورومانيا وسويسرا والدانمرك. وتطرقت هذه الورقة لمسألة العلاقة بين المجلس التنفيذي وأمانة اليونيسيف، وأين يكون الخط الفاصل بين دور المجلس التنفيذي ومسؤولياته وواجبات الادارة وأعمالها. وقد قُسمت الورقة تحت العناوين التالية: السياسات والاستراتيجيات، العمليات، التنظيم، الهيكل، الموظفون، الميزانية والتمويل. وعُقدت أربعة اجتماعات أخرى مفتوحة باب العضوية بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر، وفي أثناء التطرق لكل مسألة في القراءتين الأولى والثانية، بُذلت محاولة لتوضيح مسؤوليات كل من المجلس التنفيذي والإدارة فيما يتعلق بكل بند. وقد تم الإعراب عن وجهات نظر مختلفة وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض البنود. وعلى الرغم من أن النتيجة النهائية كانت إيجابية إلا أنها لم تكن حاسمة. وخلص نائب المديرة التنفيذية إلى طلب التوجيه من المجلس التنفيذي بشأن كيفية المضي في الأمر، أي ما إذا كان ينبغي وقف العملية على أساس أن الأمور جارية على ما يرام، أو اعتماد نهج يُتبع على أساس مرحلي لمعالجة مسائل محددة، أو مواصلة العملية السابقة المتبعة حتى الآن.

١٧٢ - وتكلم أحد أعضاء الوفود، باعتباره عضوا في فريق المتطوعين، مشيرا إلى أن الأعمال لا تزال جارية، بالإضافة إلى الاجتماعات التي ذكرها نائب المديرة التنفيذية. وذكر أن فريق المتطوعين عقد عدة اجتماعات أخرى، أسفرت عن وثيقة منقحة سيستعرضها الفريق في غضون أسبوع ثم تعرض على الوفود لمناقشتها في سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية. وأكد على أهمية الفائدة التي تعود عن هذه العملية، قائلا إن النتيجة النهائية ستفيد كلا من المجلس التنفيذي واليونيسيف كمؤسسة. وذكر المتكلم أن الأعمال التي ستنجَز في الأشهر المقبلة جديرة بأن تؤدي إلى اعتماد مشروع مقرر يُعرض على الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٧٣ - وتساءل أحد الوفود، عما إذا كان هناك شيء جديد في العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة بما يبرر هذه الدراسة، وقال إنه قد مر على اليونيسيف ٥٠ عاما منذ إنشائها. وفي حين يبدو أن علاقة العمل هي على ما يرام، كما يتبين أن أربعة اجتماعات تعقد كل سنة مقابل اجتماع واحد سنويا بالنسبة للهيئات الأخرى، فقد رحب بهذه العملية على اعتبار أنها يمكن أن تستجيب للأوضاع الجديدة.

١٧٤ - وذكر وفد آخر إن هذه الممارسة مفيدة جدا. وأشار إلى أنه كان ثمة تخوف واسع النطاق في عام ١٩٩٥ بشأن عمل الأمانة بالنسبة لعلاقتها مع المجلس التنفيذي. ورأى بعض الوفود أن المجلس لا يستشار بما فيه الكفاية أو أن بعض الأعضاء يستغلون صلتهم الوثيقة بالأمانة لإنجاز بعض الأمور. وأشار المتكلم

إلى ضرورة تعزيز التفاهم بين الأمانة والمجلس التنفيذي، بما يعزز الكفاءة والتعاون، على أساس أن الأمانة والمجلس التنفيذي يعملان معا في إطار شراكة ترمي إلى تحقيق أهداف مشتركة، وفي حين أحرز تقدم في بعض المجالات، فإن العمل لم ينجز بعد.

١٧٥ - وذكرت عضو في أحد الوفود أن موضوع العلاقة بين المجلس التنفيذي والأمانة مسألة على جانب كبير من الأهمية وأن العملية ينبغي أن تستمر وتتسع لتتجاوز فريق المتطوعين كي تشمل إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الوفود المهتمة والأمانة. وأعربت المتكلمة عن أمل وفدها في أن يتمكن المجلس التنفيذي، مع مضي الوقت، من تحقيق توافق في الآراء بشأن سلامة مبادئ الإدارة مما سيتيح للمجلس التفاعل مع عملية الامتياز في الإدارة التي كان قد أنشأها على مدى السنتين الماضيتين. ومن شأن هذا أن يتيح للمجلس تحقيق النتائج المثلى للامتياز في الإدارة من خلال تحسين أساليب التوجيه الاداري. وأشارت إلى أن الأعضاء لم يناقشوا فيما بينهم كيفية العلاقة بين كل منهم وبين مسائل من قبيل دور المجلس التنفيذي ومسؤوليته ومساءلته، وما إذا كان المجلس بحد ذاته يريد التركيز على التوجيه في مجال السياسات والاستراتيجيات، وما إذا كان يريد تجنب اسلوب الإداراة الجزئية، وما هي الطريقة التي يريد بها وضع جداول أعماله، إلى جانب مسائل أخرى. ووفقا لذلك، أشارت إلى أن وفدها يتطلع إلى استعراض عمل الفريق المحدود وإلى إجراء مناقشة أوسع نطاقا بين الأعضاء والأمانة.

١٧٦ - وقال أحد الوفود إن على المجلس، لدى النظر في العلاقة بينه وبين الأمانة، أن ينظر في طبيعة أسلوب التوجيه الإداري الذي يريد أن يكفله للمنظمة. وفي هذه العملية، بإمكان المجلس أيضا أن يعزز فهمه لطبيعة التوجيه الذي ينبغي أن يقدمه للأمانة. ثم ميز بين التوجيه الإداري والإدارة، قائلا إن على المجلس التنفيذي أن يتولى شؤون التوجيه الإداري بينما يترك للأمانة شؤون الإدارة العليا في المنظمة. فالعملية أقرب إلى النظر في مبادئ سياسة الإدارة والمبادئ التي تنظم العلاقة منها إلى النظر في الخطوط الفاصلة. وأعرب المتكلم عن تأييده القوي لفكرة الحد من الإدارة الجزئية والتركيز على مسائل التوجيه الإداري العام، مما يتيح للمجلس أن يحد من عدد دوراته خلال السنة. وفي المستقبل، سيكون من الملائم تماما أن يستغني المجلس عن عقد دورة في آذار/مارس.

١٧٧ - وأعربت عضو في أحد الوفود عن تقديرها للأفرقة غير الرسمية التي تدارست جوانب من المسائل المتعلقة بالمجلس التنفيذي/الإدارة بعد أن اربكت الأعضاء لمدة عامين، وقالت إنه سيكون من الملائم أن ينجز فريق المتطوعين أعماله وأن يقدمها إلى الفريق الأوسع لينظر فيها في مرحلة لاحقة. بيد أنها حثت الوفود على أن تمعن النظر في تلك المرحلة، فيما تريد أن تعمله بعد ذلك. وأشارت إلى ضرورة أن تكون هناك صلاحيات جلية الوضوح بالنسبة لما يطلب إلى الفريق الأوسع أن ينظر فيه وأعربت عن اختلافها مع المتكلمين السابقين الذين يلحون على وضع جدول شديد الطموح بالنسبة للفريق الأوسع. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك أعمال يتعين على الوفود القيام بها للبت في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به هذه الوفود وإلى أين تريد أن توجه الأمانة، فلن يكون من المفيد مناقشة المشكلة بصورة مستمرة. وبالإمكان أن تعالج المشاكل في حال نشوئها، وليس من الضروري إنشاء فريق دائم. وعندما يقدم الفريق المخصص مقترحاته، بإمكان المجلس أن ينظر في الدور الذي سيضطلع به ومسألة التوجيه الإداري وأن يبذل محاولة أفضل للتوصل إلى تعريف لذلك الدور بمساعدة الأمانة.

١٧٨ - وأيد المتكلم الأخير فكرة أن يعلن المجلس التنفيذي مبادئ التوجيه الإداري من منظور السماح لإدارة اليونيسيف بالاضطلاع بمهام الإدارة، وللمجلس بإصدار التوجيه الاستراتيجي. وأعرب عن أمله في أن يتولى المجلس صقل المبادئ وإعلانها بشكل أوضح. وأشار إلى أن ثمة حاجة إلى إطار متفق عليه على نطاق واسع يتيح للمجلس معالجة التقلبات التي لا مفر منها والتي قد تنشأ من حين لآخر. ومن شأن صقل مبادئ التوجيه الإداري أن يساعد المجلس على تصريف الأمور بعيدا عن الإخذ بالإدارة الجزئية. وأشار إلى أن هناك أيضا أوجه نظـــر متباينة بشأن عدد الدورات التي ينبغي أن يعقدها المجلس كل سنة وأن على المجلس، في مرحلة ما، أن يتصدى لهذه المسألة.

١٧٩ - وذكر نائب المديرة التنفيذية أن المناقشة أظهرت أن هناك رغبة واسعة في مواصلة العملية وذكر أنه سوف يسعد أمانة المنظمة المشاركة فيها.

نون - مسائل أخرى

الزيارات الميدانية التي سيقوم بها أعضاء المجلس في عام ١٩٩٧

١٨٠ - أعلنت الرئيسة عن تنظيم زيارتين سيقوم بهما فريقان مستقلان إلى بنغلاديش، وإلى ملاوي وزامبيا. ووفقا للصلاحيات المتعلقة بالزيارات الميدانية، أشارت إلى أن شخصا واحدا من كل مجموعة إقليمية سيشارك في الزيارة، مع عضوين من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى. وسيتولى أعضاء المكتب متابعة الأمر مع المجموعة الإقليمية لكل منهم في الأيام المقبلة إذ ينبغي أن تتسلم الأمانة أسماء المشاركين بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير.

عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسات الصحية ولجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف

١٨١ - أبلغت الرئيسة الوفود بأن نواب الرئيسة سيقومون بمتابعة مسألة العضوية في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسات الصحية (التي سيعاد تشكيلها باعتبارها لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة) ولجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف. وأشارت إلى أن نواب الرئيسة زودوا بمعلومات مفصلة عن صلاحيات اللجنتين وعضويتهما، وأن المطلوب من الوفود هو تزويد نائبي الرئيس بأسماء مرشحيهم بالنسبة للأعضاء والمناوبين وذلك بحلول ١٠ آذار/ مارس. وستجرى الانتخابات خلال الدورة العادية الثانية التي ستعقد في آذار/مارس.

الانتخابات لعضوية لجنة حقوق الطفل

١٨٢ - ذكّر السيد ستيفن لويس، نائب المديرة التنفيذية، الوفود بأن الانتخابات المتعلقة بشغل المقاعد الشاغرة في لجنة حقوق الطفل المكلفة بدراسة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ستجرى في ١٨ شباط/فبراير. ولجميع البلدان المصدقة على الاتفاقية، البالغ عددها ١٨٩ بلدا، الحق في التصويت، مما يجعل هذه الانتخابات أكبر عملية من نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن هناك خمسة شواغر يتعين ملؤها لفترة أربع سنوات في هذه اللجنة التي يبلغ عدد أعضائها ١٠ أعضاء. وفي الوقت

الحاضر، قدمت أسماء ٣١ مرشحا. واسترعى انتباه الوفود إلى هذه الانتخابات لعلهم يؤكدون أهميتها في بلدانهم .

الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء اليونيسيف

١٨٣ - أشار أحد الوفود إلى أن هناك العديد من الأنشطة التي جرت في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٩٦ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف، واستفسر عما إذا كان بالإمكان إعداد وثيقة توجز مختلف الإجراءات التي اتخذت، على أساس أن هذه الوثيقة يمكن أن توزع على اللجان الوطنية للعلم ولأغراض الدعوة. وأجابت المديرة التنفيذية بأنه في حين شملت الذكرى السنوية عددا كبيرا من الأنشطة، فقد ركزت اليونيسيف أنشطتها بصورة محددة تماما في البلدان التي تعمل فيها وفي البلدان التي لها لجان وطنية فيها. والغرض الرئيسي هو الاستفادة من الذكرى السنوية الخمسين كوسيلة لمواصلة تعزيز أعمال المنظمة. وقد أعد موجز لبعض الأنشطة ما بين الدعوة والمسائل البرنامجية، ثم أعربت عن استعدادها لتوفير هذه المعلومات وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس، ولو شفويا، في الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه. ويمكن تقديم معلومات بشأن أنشطة محددة لمن يهمه ذلك من الوفود.

التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

١٨٤ - أبدى أحد الوفود تعليقا ايجابيا على تبادل المراسلات بين المديرة التنفيذية ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، قائلا إن هذا التبادل مفيد في زيادة وعي المنظمتين بمسائل التعاون. وأبدى إعجابه بالطريقة التي عالجت بها المديرة التنفيذية مسألة عمالة الأطفال والتعاون في هذا المجال كما أثنى على المديرة التنفيذية والأمانة لجعلهما مسألة عمالة الأطفال تحتل الصدارة في تقرير "حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٧". وقد أعربت المديرة التنفيذية عن شعورها بالامتنان على هذه التعليقات، مشيرة إلى أن اليونيسيف تأخذ علاقاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مأخذ الجد ونوهت بأن الشراكة مع هاتين المؤسستين ستزيد في المستقبل.

إيذاء الأطفال

١٨٥ - وتحدث نفس المتكلم عن موضوع إيذاء الأطفال، مقترحا أن يكون هذا هو موضوع تقرير مقبل عن "حالة الأطفال في العالم". وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفد لاقتراحه، وأضافت قائلة إن اليونيسيف تأخذ مسألة إيذاء الأطفال والعنف المرتكب ضد الأطفال مأخذ الجد. وفي حقيقة الأمر، فإن مسألة العنف المرتكب ضد الأطفال سبق وأن أدرجت في بعض البرامج القطرية، وأصبحت محور اهتمام البرامج الأخرى في إطار الشراكة مع الحكومات. فهذا موضوع لا يحتمل الانتظار إلى أن يدرج في منشور لم تتحدد معالمه بعد.

الاجتماعات المقبلة

١٨٦ - أعلنت أمينة المجلس التنفيذي المواعيد المقترحة للاجتماعات الإعلامية السابقة لاجتماعات المجلس لما تبقى من عام ١٩٩٧ وهي: (أ) الدورة العادية الثانية - ٦ آذار/ مارس؛ (ب) الدورة السنوية - ٢١ أيار/ مايو؛ (ج) الدورة العادية الثالثة - ٣ أيلول/سبتمبر. وقدمت المديرة التنفيذية للوفود معلومات بشأن الاجتماعات غير الرسمية التالية: (أ) ٣١ كانون الثاني/يناير - فيما يتعلق بعمليات الإمداد وأنشطة عملية بطاقات

المعايدة؛ (ب) ٢٧ شباط/فبراير - فيما يتعلق بتخصيص الموارد العامة (ستقدم الأمانة مقترحات منقحة في الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه)؛ و (ج) ٤ آذار/ مارس - فيما يتعلق بنظم الإدارة المالية ووضع استراتيجية للإعلام والاتصال.

سين - ملاحظات ختامية

١٨٧ - نوهت المديرة التنفيذية بالمناقشات التي جرت والاجراءات التي اتخذت أثناء الدورة واتسمت بطابع جاد ومثمر إلى حد بعيد بما من شأنه أن يتيح لليونيسيف المضي قدما في عدد من المجالات منها الصحة، والتدخل في حالات الطوارئ، ومواءمة الإجراءات والنظم، وتحقيق الامتياز في الإدارة. وأضافت قائلة إن التعليقات المفصلة والمفيدة جدا التي أبدتها الوفود بشأن المذكرات القطرية وكذلك العروض التي قدمها المديرون الإقليميون، تشير إلى اهتمام المجلس العميق بالبرامج القطرية ودعمه لها. وطمأنت الوفود بأن تأكيد المنظمة على الحقوق لا يحيد بها، بأي حال من الأحوال، عن التزامها القوي بأهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل. وفي حقيقة الأمر، فإن نهج حقوق الطفل يعطي مزيدا من القوة لأعمال المنظمة لأن هذا النهج يؤكد على التزامات جميع الشركاء قانونيا وأخلاقيا بتحقيق أهداف مؤتمر القمة. وقالت إن مواجهة التحدي أمر ممكن وضروري. (للاطلاع على النص الكامل لملاحظاتها، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.8).

١٨٨ - وعلقت رئيسة المجلس التنفيذي على أهمية المذكرات القطرية ومسألة حقوق الطفل. ونوهت بالجهود المنتظمة التي تبذلها اليونيسيف لتوليد هيكل إداري مرن يتيح للمنظمة الاستجابة لمتغيرات الواقع. وأشارت إلى المناقشات الفنية لأنشطة اليونيسيف في حالات الطوارئ وتنفيذ السياسات الصحية، الأمر الذي يدل على وجود اهتمام بتحسين نوعية الحياة. وأشارت إلى ضخامة حجم المهمة المقبلة، ثم أعربت عن شكرها، بوجه خاص، لنواب الرئيس، الذين ساعدوها في أعمالها، ولأمانة اليونيسيف وموظفي إدارة خدمات المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة لما قدموه من مساعدة أثناء الدورة.

الجزء الثاني
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧

أولا - تنظيم الدورة

ألف - البيانات الاستهلالية

١٨٩ - افتتحت الرئيسة الدورة ورحبت بالوفود. وتحدثت المديرة التنفيذية عما أحرز من حالات النجاح مؤخرا وعن استمرار التحديات فيما يتعلق بحالة الأطفال على صعيد العالم بأسره. وهذه تتضمن تصديق سويسرا على اتفاقية حقوق الطفل، مما يعني أن عدد الدول الأطراف قد بلغ ١٩٠. وقالت إن مؤتمر أمستردام الأخير بشأن عمالة الطفل، الذي استضافته حكومة هولندا وجرى تنظيمه في تعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية، قد طالب بأن تضع منظمة العمل الدولية صكا جديدا بشأن هذه الصورة من العمالة التي تعد من أخطر وأبشع الصور، وذلك بالتشاور مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة. وثمة تطور ذا صلة قد جرى الاضطلاع به في شباط/فبراير وهو يتمثل في توقيع اتفاق بين صناعة السلع الرياضية ومنظمة العمل الدولية ومؤسسة إنقاذ الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن إلغاء عمالة الأطفال في صناعة باكستان لإنتاج الكرات المستخدمة في لعبة كرة القدم.

١٩٠ - وقامت المديرة التنفيذية أيضا بتقديم تقرير بشأن أنشطة اليونيسيف في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا، حيث ما زالت الحالة، ولا سيما في زائير الشرقية، في تدهور. وخلال الشهور القليلة الماضية، تركزت تدخلات اليونيسيف المتعلقة بالطوارئ على توفير الحماية والرعاية لأكثر فئات الأطفال ضعفا، مما يتضمن تعقب الأطفال الذين لا يجدون من يرافقهم ولم شملهم، وعرض خدمات الرعاية الصحية الأولية والمياه المأمونة، وتقديم المرافق الصحية والثقافة الصحية، ولا سيما في مخيمات السكان اللاجئين والنازحين؛ ورصد حالة الأطفال التغذوية ودعم التغذية العلاجية، وتوفير إمدادات الطوارئ. وقد اضطلعت اليونيسيف بهذه الأنشطة في إطار التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي وعدد من الشركاء من المنظمات غير الحكومية.

١٩١ - وبالإشارة إلى قضية نظام الإدارة المالية في مقر اليونيسيف، التي ستكون موضوع مناقشات غير رسمية أثناء الدورة، قالت إنها تعتقد اعتقادا جازما أن الاستثمار في وضع نظام مالي جديد من شأنه أن يسهم في احتواء تكاليف دعم البرامج والنفقات الإدارية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين تنفيذ البرامج. وعقب استعراض بالغ التأني، تبين للأمانة أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل لدى الأمم المتحدة لا يستطيع الوفاء باحتياجات اليونيسيف لعدد من الأسباب. فهو لن يتيح لليونيسيف نظاما ماليا موحدا، وسوف يتطلب نظامين مستقلين لعملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة وشعبة الإمدادات. وسوف ينجم عن استخدام جهة بائعة خارجية وفر لليونيسيف يبلغ حوالي ٩ مليون دولار. ومع هذا، فإن الأمانة

تدرك تماما أن ثمة حاجة إلى الاضطلاع بالتعاون مع زميلاتها بالأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن، وقد ارتأت أن تظل شريكة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل التابع للأمم المتحدة فيما يتصل بالموارد البشرية وكشوف المرتبات، بتكلفة تزيد على ٣ مليون دولار. وستكون عملية صنع القرار مفتوحة وشفافة، كما أنها ستستند إلى ضرورة استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٩٢ - تم إقرار جدول أعمال الدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1997/8 و Corr.1 وعلى النحو المعدل شفويا. ويتضمن هذا الجدول البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيانا رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: الانتخابات

(أ) ممثلو المجلس التنفيذي في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية، والتي سيصبح اسمها لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة، لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨

(ب) ممثلو المجلس التنفيذي في لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨

البند ٤: استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية

البند ٥: تقرير المديرة التنفيذية: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٦: تقرير شفوي عن برنامج الامتياز الإداري

البند ٧: جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ التي تمنحها اليونيسيف

البند ٨: مسائل أخرى

البند ٩: اختتام الدورة

١٩٣ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ ومرفق النظام الداخلي، أعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٤٨ وفدا مراقبا قد قدمت وثائق تفويض للدورة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أيضا وثائق تفويض أربعة هيئات من هيئات الأمم المتحدة ووكالة متخصصة وست منظمات حكومية دولية.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - انتخابات ممثلي المجلس التنفيذي في اللجان المشتركة عن فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨

١٩٤ - قالت الرئيسة إنه وفقا للمقرر ١٩٩٤/ع-٥/٢ (E/ICEF/1994/13/Rev.1) يقضي بقيام المجلس التنفيذي بانتخاب خمسة أعضاء في لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف واللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية، بالإضافة إلى رئيسة المجلس، وهي عضو بحكم منصبها. وينتخب الأعضاء الخمسة بصفتهم الشخصية، وهم يمثلون خمس مجموعات إقليمية. ويجري أيضا انتخاب خمسة أعضاء مناوبين بصفتهم الشخصية من نفس بلدان الأعضاء. وينبغي أن يكون الأعضاء ومناوبوهم، الذين سترشحهم الدول، شخصيات بارزة وأن تكون لديهم خبرة وتجربة ذات صلة على الصعيد الفني وكذلك على صعيد مجلس اليونيسيف، وأن يكونوا قادرين على توفير توجيه تقني ومشورة سياسية للمنظمات المعنية. ولا يجوز للممثلين أن يعملوا أكثر من فترتين متعاقبتين إلا إذا أصبحوا أعضاء بحكم المنصب.

١٩٥ - وأضافت أنه، وفقا للمقرر ١٩٩٧/٨ (انظر المرفق) الذي اتخذ بالدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ومقرر للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيصبح عضوا في لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وستعقد اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية اجتماعها الأخير في وقت لاحق من هذا العام. وسيشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاجتماع الختامي للجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، وكذلك في مناقشة دور وولاية لجنة التنسيق المعنية بالصحة (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، بما في ذلك أسماء الأعضاء المنتخبين في اللجنتين انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/١٣).

باء - استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية

مناقشة عامة

١٩٦ - تحدثت بإيجاز كل من مدير شعبة البرامج ومديرة شعبة التقييم والسياسة والتخطيط عن القضايا العامة الواردة في التقارير الإقليمية والمتعلقة باستعراضات منتصف المدة والتقييمات (E/ICEF/1997/P/L.11-E/ICEF/1997/P/L.16). وقالت مديرة شعبة التقييم والسياسة والتخطيط إن استراتيجية

اليونيسيف المتصلة بتعزيز نوعية وأهمية الأعمال التقييمية تتضمن تدريب الموظفين والتسليم بممارسات التقييم الصحيحة وتوسيع نطاق المنهجيات وتوفير الدعم على الصعيدين الإقليمي والقطري. وكان تشجيع تهيئة "ثقافة مناصرة للتقييم" مساهمة كبيرة في مجال تعزيز المراقبة والمساءلة، وتحسين أداء البرامج والتعليم التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي. وشددت المديرة التنفيذية على التزامها بهذا المسعى، الذي يتطلب جهدا على صعيد المنظمة بأسرها.

١٩٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها للثروة من المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، ورحبت بالصراحة والأمانة في الاعتراف بالمشاكل القائمة. وقال أحد الوفود إن الأهداف البرنامجية الأولية كانت تتسم بالطموح بشكل كبير، فيما يبدو، في بعض الحالات. وشددت الوفود بقوة على أهمية التقييمات واستعراضات منتصف المدة من أجل كفالة سير عملية التنفيذ في مسيرتها الطبيعية وتحسين البرامج من حيث النتائج ومدى الكفاءة. وأعرب بعض المتحدثين عن رغبتهم في تقديم مزيد من التقييمات البرنامجية القطرية من مجموعة أوسع نطاقا من السياقات القطرية؛ فالتقريران المقدمان هذا العام كانا من بلدين من بلدان الطوارئ.

١٩٨ - ولاحظت وفود عديدة تباين الشكل العام للتقارير، وطالبت بعرضها بطريقة تتسم بمزيد من التوحيد في المستقبل. واقترحت وفود عديدة استخدام الشكل العام للتقرير عن منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية، مع احتمال إدراج مواد إضافية في المستقبل، وذلك في صورة جدول مقارن يتضمن مؤشرات مختارة، أو لمحة موجزة. واقترحت كذلك أن تتضمن التقارير المتعلقة باستعراضات منتصف المدة وتقييمات البرامج القطرية مزيدا من المعلومات بشأن استخدام الأموال. وقيل إن نقص المعلومات الخاصة بالتكاليف قد جعل من الصعب تكوين رأي بشأن فعالية التكاليف أو كفاءتها. وذكر متحدثون آخرون أن حالات النقص في المساهمة بأموال تكميلية قد بيَّنت أن أهداف التمويل التكميلي ينبغي أن تكون أكثر واقعية، ولا سيما في ضوء المناخ الحالي الذي يتسم بشحة الموارد. وجرى التشديد أيضا على أهمية استدامة تمويل مناسب ووضع استراتيجيات لتعزيز القدرات المؤسسية المحلية.

١٩٩ - ورغم أن الدروس المستقاة كانت ذات أهمية كبيرة، فقد أشير إلى أنها كثيرا ما وضعت في عبارات بالغة العمومية، وأن ثمة حاجة إلى مزيد من التحليل والإجراءات العلاجية المحتملة. ومن الواجب أن تركز التقارير، لا على مجرد المنجزات، بل أيضا على العقبات، التي لا تعالج بشكل واف دائما. وقالت بعض الوفود أيضا إنها مهتمة بمعرفة حالات عدم النجاح وأسباب حدوث حيدات في مجال التنفيذ والإجراءات التقويمية. وطالب أحد الوفود الأمانة أن تنظر بمزيد من التدقيق في مسألة تجميع النتائج المتولدة عن التقييمات، وذلك للخروج بصورة أشد وضوحا لأداء البرامج. وفي هذا الصدد، قالت وفود عديدة إنه يلزم الأخذ بمبدأ تقديم تقارير أكثر انتظاما عن النتائج، وخاصة فيما يتصل بالأهداف المنشودة. وذكرت بعض الوفود أن هناك حاجة إلى تفاصيل أكثر تحديدا بشأن مساهمة اليونيسيف، لتوضيح الصلة القائمة بين مدخلات اليونيسيف ونتائجها. وقد ركزت معظم التعليقات فيما يبدو على تحقيق نتائج

مستدامة، الأمر الذي ينطوي على جهد جماعي في إطار الشراكة مع الجهات النشطة الحكومية وغير الحكومية، ويجعل من الصعب أن تعزى خسارة ما لمدخلات محددة لأي وكالة بمفردها.

٢٠٠ - وأشارت وفود عديدة إلى قلة الإحالات إلى اتفاقية حقوق الطفل وأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والمبادرة ٢٠/٢٠ وتحليلات الحالة ومذكرات السياسة القطرية أو برامج العمل الوطنية، وطالبت ببيان مدى تأثير هذه المبادرات والصكوك الهامة بالنسبة للبرمجة. وذكرت أيضا أهمية تنسيق مع الأمم المتحدة، كما ذكرت صياغة مبادئ توجيهية مشتركة للرصد والتقييم من جانب الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٢٠١ - وقالت وفود عديدة إن التقييمات واستعراضات منتصف المدة قد حددت مآخذ ومشاكل، وهذه المآخذ والمشاكل معروفة بالفعل في مجالات من قبيل المشاركة المجتمعية والتعبئة الاجتماعية والتنسيق والتخطيط وإزالة المركزية. وتساءلت هذه الوفود عن كيفية قيام اليونيسيف بكفالة الاستفادة بالفعل من الدروس إلى جانب ضمان نشر المعارف المستقاة من التقييمات على نحو واسع النطاق مع استخدامها من جانب الأطراف الأخرى بالمنظمة، وذلك لتحاشي استمرار تكرار هذه المشاكل. وشدد وفد آخر على الحاجة إلى قيام اليونيسيف وشركائها بالاستفادة بأسلوب كامل من ثروة التجارب والمعلومات المتولدة عن ذلك الكم الهائل من التقييمات والدراسات التي يضطلع بها كل عام، وشجع على توسيع نطاق التمكن من الوصول إلى قواعد بيانات التقييم والاستفادة منها.

٢٠٢ - وعلقت وفود كثيرة على منهجيات التقييم، وحثت على زيادة مدى استخدام الطرق القائمة على المشاركة والتي تتضمن جهات مستفيدة عديدة من البرامج، بما في ذلك الأطفال. وهذا قد يؤدي إلى تكوين توافق أوسع في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بالتقييم، مما يسهل بالتالي تنفيذها. وقال متحدث آخر إن ثمة أهمية للتقنيات النوعية، ولا سيما في المجالات البرنامجية التي لا تتناسب مع التقنيات الكمية الأكثر انتشارا.

٢٠٣ - وأثارت وفود عديدة أسئلة بشأن إجراءات وممارسات التقييم، واستفسرت عن الأدوار والمسؤوليات المتصلة بالتقييم على صعيد المقر والإقليم والبلد، وعما إذا كانت المكاتب ملتزمة بشروط التقييم. وقالت الأمانة إن المقر بنيويورك مسؤول عن إصدار مبادئ توجيهية عامة وتجميع الدروس المستقاة؛ وإن المكاتب الإقليمية مسؤولة عن مساعدة المكاتب القطرية في وضع خطط متكاملة للرصد والتقييم، وإن المكاتب القطرية مسؤولة عن تطوير وتنفيذ هذه الخطط.

٢٠٤ - وسئل أيضا عما إذا كانت البرامج القطرية وبرامج الطوارئ تتعرض لتقييم في منتصف المدة، وعن كيفية إبقاء وتحسين نوعية التقييم، وعن أسلوب استخدام استعراضات منتصف المدة والتقييمات في السياق الراهن المتعلق بالتغيير التنظيمي. وبين أحد المتحدثين أن الردود على بعض من هذه الأسئلة سوف

ترد كما هو متوقع في التقرير المتعلق بالامتياز الإداري المقرر تقديمه إلى المجلس في الدورة العادية الثالثة بشهر أيلول/سبتمبر، وهو تقرير سيغطي المراقبة والتخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم. وأشار نفس الوفد إلى أنه قد يتعين عقد جلسة غير رسمية للتزويد بالمعلومات.

٢٠٥ - وفيما يخص المضمون، ذكرت عدة وفود أن التقييمات التي تتناول القضايا المتعلقة بحقوق الطفل، من قبيل الاستغلال الجنسي للأطفال قليلة. وهناك تقييمات كثيرة تشمل تقديم الخدمات، وإن كان ينبغي أن يولى مزيد من الاهتمام بشأن بناء القدرات والدعوة والتعبئة الاجتماعية. وعلى صعيد مشاركة المجتمعات المحلية، قال أحد الوفود إنه لم يكن هناك اهتمام يذكر بموضوع مشاركة الأطفال في عملية البرمجة.

٢٠٦ - وقالت الوفود بصفة عامة إن عملية استعراضات منتصف المدة قد أبرزت معلومات غزيرة بشأن المبادرات الجديدة والمنجزات والعقبات، إلى جانب اكتناهات ما هو مفيد وما هو غير مفيد، فضلا عن تحليل القضايا الإدارية والاستراتيجيات الناشئة والصعوبات المتصلة بجمع الأموال. وذكر أحد الوفود أن استعراضات منتصف المدة كانت ذات جدوى في مجال تقييم الأداء وإبراز حدود السلطة. والفرع المتعلق بالدروس المستقاة كان أكثر الأجزاء نفعا بكل وثيقة. ومن الواجب على الوثائق المقبلة أن تعكس التوازن بين الاحتياجات والحقوق، وكيفية معالجة الثغرات القائمة فيما بينهما.

٢٠٧ - وأشارت وفود متعددة إلى أن اليونيسيف قد سبق لها في حالات كثيرة أن بالغت في نتائج المساعدة التي تقدمها. وقد حدث في مرات كثيرة أن اليونيسيف كانت تعمل مع مجموعة من الشركاء في قطاع بعينه، لكل منهم أن يدعي بأحقيته في التقدير إزاء ما حدث من منجزات. وينبغي تضمين الوثائق تقييما يتسم بمزيد من الطابع التحليلي لمشاركة الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن الواجب أيضا أن تذكر الخطوات المتخذة من أجل تحسين التنسيق في البرامج المُبلغ عنها في ذلك الوقت. وفيما يتعلق بالتعليم، توجد عوامل خارجية كثيرة (نقص المباني وبعد المسافات وتوفر المدرسين) تؤثر على منجزات البرامج، ولكن هذه العوامل خارجة عن نطاق الاهتمامات البرنامجية التي يمكن تناولها.

٢٠٨ - واقترح أحد الوفود الأخذ بطريقة أكثر انتظاما عند الإبلاغ عن المنجزات البرنامجية. ومن الواجب على استعراضات منتصف المدة أن تتضمن مقارنات للنتائج المتحققة والأهداف الأصلية. وهناك أيضا حاجة إلى توضيح كيفية مداواة المشاكل التي تحددت. ويتعين توفير مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالتغييرات في الهيكل البرنامجي والعمليات المقرر تنفيذها بناء على استعراضات منتصف المدة. وأشير أيضا إلى أن وثيقة استعراض منتصف المدة يجب أن تشمل معلومات أكثر وضوحا عن استخدام الأموال وأن تقدم مزيدا من التحليل للتكاليف/المزايا.

٢٠٩ - وأكد مدير شعبة البرامج مرة أخرى أن الأمانة ملتزمة التزاما قويا بجعل اليونيسيف منظمة ذات طابع تعليمي أكثر بروزا، وذلك من أجل تحقيق أقصى نفع وأثر للبرامج القطرية. وقدمت مديرة شعبة التقييم والسياسات والتخطيط أرقاما تشير إلى أن اتجاه التقييم يتمثل في إيلاء مزيد من الاهتمام بالحقوق والحماية وسائر الاستراتيجيات التي طولب بمزيد من التشديد عليها. وضربت أمثلة أيضا بمشاركة الأطفال في أنشطة التقييم. وفيما يخص قنوات نشر الدروس، ذكرت قواعد بيانات التقييم التي تتضمن دراسات وتقييمات ونشرات مختلفة، وموقع اليونيسيف بشبكة (Web) العالمية، وتقديم التقارير إلى الاجتماعات العالمية والإقليمية.

أفريقيا

٢١٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (E/ICEF/1997/P/L.11) وكذلك التقرير المتعلق بغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى (E/ICEF/1997/P/L.12)، اللذين قدمهما المديران الإقليميان.

٢١١ - وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها إزاء استعراض منتصف المدة المقدم من كينيا. وكان الرأي العام متمثلا في هذا الشأن في أن استعراض منتصف المدة بكينيا قد تميز بالحساسية ولكنه زاد من قابلية البرنامج للخضوع للإدارة. وقال أحد المتحدثين إن ثمة حاجة إلى تحقيق توازن بين إنجاز الخدمات والدعوة في البرنامج القطري. وتساءل متحدث آخر بشأن آثار تخفيض عدد مناطق التدخلات من ١٨ إلى ٦، وعما إذا كان من شأن هذه التخفيضات أن تؤثر على احتياجات وحقوق الطفل في المناطق التي لم تعد مشمولة ببرامج اليونيسيف. واستفسر المتحدث عما إذا كان سيُطلب إلى مانحين آخرين أن يغطوا المناطق التي لم تعد اليونيسيف تضطلع بتغطيتها.

٢١٢ - وصرح أحد الوفود بأن الانتقال في بوتسوانا من الرعاية السابقة للولادة إلى تحسين معالجة حالات الطوارئ المتعلقة بالولادة كان انتقالا مرشدا وإيجابيا، وأنه ينبغي الاستمرار في المبادرات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واستفسر المتحدث أيضا عما إذا كان دمج الأنشطة الصحية والتغذوية في بوتسوانا يشكل تحولا في الاهتمام إلى الأنشطة أم أنه مجرد عملية لإعادة ترتيب الأمور.

٢١٣ - وعلقت وفود كثيرة على استعراض منتصف المدة فيما يخص موزامبيق، وهو استعراض شارك فيه الممثلون المحليون لهذه الوفود. وقالت إن دور الحكومة في البرنامج كان ينبغي أن يخضع لتقييم يتسم بمزيد من الحسم، وأنه كان ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بشأن تحليل بناء القدرات والتعبئة الاجتماعية. وأشار أحد الوفود إلى احتمال وجود مشاكل تتصل بتنسيق ودمج برامج اليونيسيف الصحية في الخطط الصحية الحكومية. وأعرب المتحدث عن أمله في حل هذه المسائل على الصعيد الميداني. وقيل أيضا إنه ينبغي استخدام عملية استعراض منتصف المدة لتحديد تقسيم العمل بالجزء المتبقي من فترة البرمجة. وذكر أحد

الوفود أن التقرير مُغرق في الوصف؛ وأن نقص التحليل يعني أن ثمة صعوبة في الحكم على منجزات البرنامج. وأبدت وفود عديدة أيضا تشككاتها في النتائج الإيجابية لتقرير استعراض منتصف المدة. وبين أحد الوفود أنه كان ينبغي تضمين استعراض منتصف المدة المتعلق بموزامبيق تحليلا لجدوى البرنامج فيما يتصل بالتعمير والإصلاح.

٢١٤ - وبشأن تقييم الكونغو، طالب أحد الوفود بإيضاح ما جاء في الفقرة ٤٠ من "... أن المشاركة القوية من جانب الوكالات الخارجية يمكن أن تقوض استمرارية الإصلاح الصحي ...".

٢١٥ - وطالب أحد الوفود اليونيسيف بأن تقدم تحليلا لعنصري السوقيات والأدوية الأساسية بمبادرة باماكو. وأشار وفد آخر إلى أن هذه المبادرة تسهم على نحو إيجابي وأنها جديرة بتوسيع نطاقها. وقالت الأمانة إن مبادرة باماكو قد نجحت في حل مشاكل الإمداد بالأدوية، وإنها قد قطعت شوطا طويلا في مجال تعزيز القدرات على صعيد السوقيات ونظم الشراء. وتتسم العوامل الداخلة في تشجيع المبادرة بالتعقد وبكثرة الشركاء. وفي بعض الحالات، كانت معدلات الاستخدام المنخفضة بالمراكز الصحية راجعة إلى بعد الشقة، وأيضا إلى وجود بدائل للرعاية الصحية الأولية. وثمة التزام على المراكز الصحية بالإبقاء على رسوم المستعملين، وأن هذا يضمن نوعية الأدوية والعلاج.

٢١٦ - ومن منطلق الرد على اقتراح بإيلاء أولوية أعلى للمرافق الصحية والتثقيف في مجالها، قالت الأمانة إن التحسينات في هذه المرافق تتسم بالتحدي. ويجري بناء مراحيض تجريبية، ولكنها لا تؤدي دائما إلى خفض التكاليف، وهذا اعتبار رئيسي عند تحديد مدى مقبوليتها.

٢١٧ - وفيما يخص استعراض منتصف المدة المتعلق ببنن، طالب أحد الوفود بتوضيح أسباب انخفاض معدل استخدام المراكز الصحية. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء عدم تعرض التقرير لقضية التقدم في ميدان بلوغ هدف تحميل الحكومة مسؤولية شراء اللقاحات بحلول عام ٢٠٠٠.

٢١٨ - وعلى صعيد تقييم البرنامج القطري لنيجيريا، أعرب أحد الوفود عن تشككه بشأن النتائج الواردة في الفقرة ٥١ من التقرير، وقال إنه لا يجوز التخلي عن استخدام المواد التثقيفية حيث أن هذه المواد كثيرا ما كانت وسيلة لتعزيز المعلومات المستقاة من مصادر أخرى. وشدد المتحدث على نجاح مبادرة باماكو على الرغم من عدم مواتاة البيئة، وقال إن قضية الاستدامة بكاملها قضية هامة.

٢١٩ - وأشار أحد الوفود إلى أن التقرير المتصل بتقييم تشاد كان ينبغي له أن يقدم تفاصيل للمقياس الواجب الاستخدام من أجل تقويم المشاكل التي ظهرت. وثمة حاجة إلى مزيد من التفاصيل بشأن نتائج التقييم المحددة وكيفية إدراجها في إعادة تصميم البرامج. وتساءل الوفد عما إذا كانت التجارب الناجحة في المشاركة المجتمعية تتعرض للنقل إلى ساحة السياسة الوطنية. وقال المدير الإقليمي لمنطقة غرب

ووسط أفريقيا إن ثمة أهمية لملاحظة أن البلد كان ضحية للصراع طوال ثلاثين عاما، وأن إمكانية الوصول إلى مختلف المناطق كانت عرضة لتغيير دائم، وأنه لا يمكن التنبؤ بالتغيرات السياسية والاقتصادية. وفي هذه المرحلة من الدورة البرنامجية، كان البرنامج القطري يحاول وضع مبادئ توجيهية عامة تتصل بالبرنامج القطري الجديد، بدلا من محاولة التركيز على التفاصيل. ومن شأن تحليل الجدوى الذي ورد في التقرير أن يمكن المدراء البرنامجيين من اختبار أهداف وهياكل البرنامج الحالي في إطار نتائج التقييم.

٢٢٠ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لرصد التكيف الهيكلي، الذي اضطلعت به اليونيسيف في زمبابوي، وأبدى وفد آخر اهتمامه بشأن تجربة موريتانيا في ميدان تشجيع المشاركة على الصعيد المجتمعي. ومنطقة غرب ووسط أفريقيا تواجه صعوبات كثيرة وتمر بتجارب معقدة عديدة مستمرة، وفقا لأحد المتحدثين، وقد ذكر هذا المتحدث أنه يشعر بالتقدير إزاء التقدم الذي أحرزته البرامج بالمنطقة في الوقت الراهن. وأعلن أحد الوفود أن حكومته تضطلع بالتعاون مع اليونيسيف بشأن برامج المياه والمرافق الصحية في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وهذه واقعة لم ترد في أي تقرير من تقارير استعراض منتصف المدة. واقترح متحدث آخر إيلاء مزيد من الاهتمام بالمشاكل الحضرية.

٢٢١ - وأعرب ممثل رواندا عن عدم موافقة حكومته على الأرقام التي تصف أعداد اللاجئين الروانديين في زائير، والتي استخدمتها المديرة الإقليمية لمنطقة غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى في عرضها الشفوي لتقرير استعراض منتصف المدة، وقال إنه لم يعد هناك لاجئون روانديون في زائير، في أعقاب العودة الطوعية الجماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولم تبق سوى القوات المسلحة الرواندية والميليشيا وأسرهم. ومن بين هؤلاء، يوجد أطفال أبرياء. وشكر المديرة التنفيذية على المساعدة المقدمة إليهم من اليونيسيف بهدف رعايتهم وإعانتهم على العودة إلى رواندا. وهم يتلقون الرعاية اللازمة في الوقت الراهن في غوما.

٢٢٢ - وقال كل من المديرين الإقليميين إن القضايا المحددة المثارة ستعالج على أساس ثنائي.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير إقليمي عن الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي (E/ICEF/1997/P/L.13)، الذي قدمته المديرة الإقليمية.

٢٢٤ - وقالت وفود عديدة إن التقرير مفرط في العمومية وغير كاف من حيث التحليل وتنقصه المعلومات المحددة بشأن المنجزات والعقبات البرنامجية. وتساءل المتحدثون أيضا عن كيفية تأثير نتائج استعراضات منتصف المدة والتقييمات على البرامج القطرية ذات الصلة، وعن ماهية التغييرات التي أدخلت، سواء على صعيد الاستراتيجية أم على صعيد السياسة العامة. وأشار أحد الوفود إلى الاختصاصات الناشئة لموقعي المقر والمكاتب الإقليمية، وطلب إلى المديرة الإقليمية أن تعلق على كيفية تصورها للعلاقة بين كلا الموقعين

في مجال التقييمات واستعراضات منتصف المدة ولتقسيم العمل بينهما. وقالت المديرة الإقليمية أن الجهود اللازمة سوف تبذل من أجل تحسين نوعية التقارير المقبلة بشأن استعراضات منتصف المدة والتقييمات، وأشارت إلى الجهود التي يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن بهدف تحسين قدرات الرصد والتقييم في الإقليم.

٢٢٥ - وذكرت وفود عديدة أنها تسلم بالقيود المفروضة على عدد الصفحات في وثيقة من هذا النوع، ولكنها تشعر بالقلق مع هذا لعدم وضوح التحديدات القطرية في موجز استعراض منتصف المدة الذي يغطي جزرا عديدة. وقال أحد المتحدثين إنه في الوقت الذي يتعين أن ينظر فيه في تهيئة وجود أكثر قوة لليونيسيف في سورينام، فإن أساس هذا الوجود غير واضح من التقرير. وطالبت بعض الوفود بتفاصيل محددة عن كيفية تطبيق مفهوم ٢٠/٢٠، الذي جرى ذكره في التقرير، في البرنامج المتعدد الجزر. وردت المديرة الإقليمية بأن التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للبرنامج المتعدد الجزر لم يسلط الضوء على تحديدات قطرية، فإن هذه التحديدات كانت موضع نظر في الواقع عند استعراض منتصف المدة، كما أن الاستراتيجية البرنامجية الجديدة المتعددة البلدان قد حاولت تناول الاختلافات بين البلدان من خلال تجميع البلدان على أساس المشاكل والاتجاهات المشتركة. ولم تدرج سورينام بوصفها جزءا من البرنامج المتعدد البلدان، وهذه خطوة تقدمية من شأنها أن تكفل وجودا لليونيسيف في هذا البلد يتسم بمزيد من القوة.

٢٢٦ - وفي معرض الإشارة لاستعراض منتصف المدة بهايتي وتقييم البرنامج القطري لذلك البلد، لاحظ أحد الوفود ذلك السجل السليم للعمل مع المنظمات غير الحكومية، وشدد على أهمية تعزيز القدرة المؤسسية لدى الحكومة، باعتبار ذلك جزءا من مرحلة الانتقال من حالة الطوارئ إلى برنامج يغلب عليه الطابع العادي. وسئل عما إذا كان سيولى مزيد من الاهتمام بمشاكل من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقل المناعة المكتسب (الإيدز) وحمل المراهقات وأطفال الشوارع. وطلب أحد الوفود بتوفير معلومات عن احتمال زيادة التمويل التكميلي المتعلق بالتحصين في هايتي. وقال وفد آخر إن التقرير المتصل بالتقييم في هايتي لم يكن تحليليا بالقدر الكافي، كما أن الدروس المستقاة لم تكن واضحة. وردت المديرة الإقليمية بأن مكتب هايتي كان أكثر نجاحا في جمع الأموال من أجل التعليم، ولكنه لا يضطلع بالتفاوض بشأن جمع أموال لبرنامج التحصين الموسع.

٢٢٧ - وبالإشارة إلى تقييم برامج مكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود في بوليفيا، أوضح أحد الوفود مدى أهمية تحسين التنسيق مع المانحين في الميدان، إلى جانب ضرورة تحسين ملكية الحكومة للبرامج. وذكرت المديرة الإقليمية أن ثمة بعثة للأمم المتحدة معنية بأفضل الممارسات قد زارت لتوها بوليفيا، وأن هذه البعثة قد حددت اليونيسيف باعتبارها واحدة من الوكالات التي تبذل قصاراها من أجل تحسين التنسيق مع المانحين والحكومة. ومع هذا، فإن الجهود الرامية لتحسين التنسيق ستظل قائمة.

٢٢٨ - وأيدت وفود عديدة نتائج تقييم برنامج المياه والمرافق الصحية بأمريكا الوسطى، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية التثقيف الصحي والمرافق الصحية والمشاركة المجتمعية، مما يتضمن استعادة التكاليف بوصفها تمثل تنبؤا بالاستدامة. وقال أحد الوفود إنه توجد نماذج طيبة للبرامج المجتمعية للمياه والمرافق الصحية في الجمهورية الدومينيكية، وإن هذه البرامج قد تتسم بالأهمية لدى المدراء البرنامجيين. وأشار وفد آخر إلى الطابع الاستراتيجي لهذا البرنامج دون الإقليمي، وخاصة في ضوء أوبئة الكوليرا العابرة لحدود البلدان.

٢٢٩ - وفي معرض الإشارة إلى تقييم برنامج الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية في البرازيل، تساءل أحد المتحدثين عما إذا كانت قد اتخذت أي خطوات محددة بشأن التوصية بإنهاء عمالة الأطفال دون سن الرابعة عشر من العمر من خلال توفير إعانات اقتصادية. وأجمل ممثل البرازيل الإجراءات التي تتخذ في الوقت الحالي من جانب الحكومة والشركاء الآخرين لإنهاء عمالة الأطفال في ذلك البلد. وتساءل أحد الوفود عن كيفية تقاسم النهج الابتكارية وأفضل الممارسات، من قبيل ما ورد بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في إكوادور، وعن كيفية دمج هذه النهج والممارسات في أعمال التخطيط الاستراتيجي والبرمجة والدعوة التي تضطلع بها اليونيسيف. وقال وفد آخر إن اليونيسيف قد أحسنت صنعا في ميدان التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في غواتيمالا، وأيد دور اليونيسيف بوصفها مستشارا تقنيا، لا وكالة منفذة. وكان هذا ملائما بصفة خاصة في حالة بيرو، حيث ينظر إلى المكتب باعتباره يفتقر إلى الموظفين.

٢٣٠ - وفيما يخص استعراض منتصف المدة بكولومبيا، تساءلت وفود مختلفة عما إذا كان تمديد البرنامج القطري سيؤدي إلى آثار مالية. وردت المديرة الإقليمية بأنه لن تكون هناك تكلفة إضافية بسبب بطء التنفيذ في العام الأول من البرنامج القطري. وأشارت وفود عديدة إلى الفقرة ٢ من التقرير، وطالبت بمزيد من التفاصيل بشأن أنواع التكيفات التي اضطلع بها في خطة إدارة البرنامج القطري. وقال أحد الوفود إن المعلومات المقدمة بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل لم تكن معلومات محددة، وتساءل وفد آخر عن المقصود من الإشارة إلى اليونيسيف بوصفها "عاملا حفازا للتغيير". وقالت المديرة الإقليمية إن هذا المفهوم يتصل بالدور التسهيلي الذي تضطلع به اليونيسيف في مجال لم شمل المجموعات من القطاعات الحكومية وغير الحكومية ومجموعات القطاع الخاص من أجل دراسة الشواغل المتعلقة بالطفل. وسلمت بأن ثمة حاجة إلى الاضطلاع بالمزيد من أجل تقاسم أفضل الممارسات، وأشارت إلى قاعدة بيانات تقييمية مسجلة على قرص مدمج للقراءة فقط، وهي قاعدة مرسلة من المقر.

آسيا

٢٣١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بشرق آسيا والمحيط الهادئ (E/ICEF/1997/P/L.14)، الذي قدمته المديرة الإقليمية، والتقرير المتعلق بجنوب آسيا (E/ICEF/1997/P/L.15)، الذي قدمه نائب المدير الإقليمي.

٢٣٢ - وقالت بعض الوفود إنه ينبغي للتقارير القادمة أن تتخذ قالبا محسنا، وأن تكون أكثر تحليلية، وأن تحدد العقبات التي تعوق مساهمة اليونيسيف وأن تبرز فرص توفير هذه المساهمة. وطالب أحد المتحدثين بالتحديد بمزيد من المعلومات بشأن ذلك المجال الهام المتصل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وطالبت متحدثة أخرى بمعلومات عن المنهجيات المستخدمة، وعرضت تقاسم تجربة وكالتها مع مختلف منهجيات التقييم. وشجعت المتحدثة رصد ومتابعة البرامج، مع ربط النتائج بتحليل الحالة وتطوير البرامج في المستقبل. واقترحت نشر النتائج، وخاصة في صورة صفحات وقائع، وتقاسمها مع الشركاء، بما في ذلك المانحون. واقترحت أيضا تقديم نتائج التقييم إلى لجنة المساعدة الإنمائية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأعربت نفس المتحدثة عن خيبة أملها إزاء بطء التقدم العام في مجال إضافة اليود إلى الملح، ولكنها قالت إنها تشعر بالاغتباط إزاء التقدم المحرز في المشاريع ذات الصلة التي تدعمها حكومتها. وحثت أيضا اليونيسيف على مساندة وتشجيع أنشطة الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية في ميدان حماية الطفل.

٢٣٣ - وبالإشارة إلى استعراض منتصف المدة في الفلبين، قال أحد المتحدثين إن الاضطلاع بالاستعراضات المحلية قبل الاستعراض الوطني قد يكون قد أدى إلى إبراز مدخلات اليونيسيف على الصعيد المحلي، إلى جانب إكسابها مزيدا من الفعالية. والعملية المقدمة تشكل مثالا أمام البلدان الأخرى بالمنطقة. وقال وفد آخر إن اليونيسيف قد سانتدت عملية إزالة المركزية التي اضطلعت بها حكومة الفلبين، وأنها قد ركزت على قضية عمالة الأطفال وبغاء الأطفال. وأكد متحدث آخر أهمية تعزيز القدرة المحلية على التعاون الفعال مع سائر الشركاء في الفلبين. وجمع الأموال على نحو ناجح على يد القطاع الخاص في الفلبين وتايلند قد شكل مثالا للمناطق الأخرى.

٢٣٤ - وفي مجال التعليق على تقييم التعليم في كمبوديا، قال أحد الوفود إنه ينبغي تقاسم التجربة المكتسبة في مجال تعليم الأطفال في وقت مبكر بالمنزل. وأشار متحدث آخر إلى توسيع نطاق نشر التجارب المتحققة في ميدان بلوغ أهداف منتصف العقد وكذلك في ميدان تنفيذ المشروع المتعلق بتمويل الصحة المجتمعية في الصين.

٢٣٥ - وأبدى أحد الوفود تشككه في مغزى مشروع تطوير حياة الفتيات في تايلند، وتساءل عما يمكن لليونيسيف أن تقوم به لكفالة عدم وقوع الفتيات المعنيات كضحايا لحياة المدينة الكبيرة، وعدم سقوطهن في غمرة المساوئ الأخرى المرتبطة بالسياحة الجنسية. وقالت المديرة التنفيذية إن المؤسسات الداخلة في هذا الموضوع فنادق ذات خمس نجوم لا صلة لها بتشجيع البغاء. وفي الوقت الذي يوفر فيه هذا المشروع فرصا ذهبية لعدد محدود من الفتيات، فإن اليونيسيف ستواصل استحداث مزيد من البرامج المستدامة والطويلة الأجل والتي تستهدف هذه الفئة. وأيد متحدث آخر عملية تحويل الأموال، التي كانت تستخدم في دعم الخدمات الصحية الأساسية، من أجل مساندة الأطفال الذين يحتاجون لتدابير حماية خاصة وأيضا من أجل برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في تايلند. وامتدح

المتحدث تعاون اليونيسيف مع المنظمات غير الحكومية وسائر وكالات الأمم المتحدة ودعمها للتعليم المتعلق بالشباب المعرضين للمخاطر.

٢٣٦ - وأعرب متحدثون عديدون عن قلقهم إزاء حالة الطوارئ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأشار أحد الوفود إلى أن الشفافية في الجهود الغوثية لليونيسيف من شأنها أن تشجع على تقديم مزيد من الدعم الدولي لهذا البلد. وتساء وفد آخر عن مشاركة اليونيسيف وأهدافها فيما يتصل ببعثة التقييم التي أوفدت إلى هذا البلد. وقالت المديرة الإقليمية إن ثمة موظفا مشاريعيا مقيما تابعا لليونيسيف يضطلع برصد عمليات إغاثات الطوارئ، وهو يشارك في بعثة التقييم. واليونيسيف مستعدة للانضمام إلى إدارة الشؤون الإنسانية لتوجيه نداء ثالث من نداءات الطوارئ.

٢٣٧ - ورحب أحد الوفود بدعم اليونيسيف لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق باللقاحات وأملاح الإماهة الفموية والملح المخلوط باليود، ولكنه تساءل بشأن فعالية التكلفة فيما يخص تقديم أجهزة تسجيل على شرائط الفيديو وأجهزة تلفزيونية للمدارس الريفية، وذلك في ضوء عدم موثوقية الإمدادات الكهربائية واحتمال ضعف خدمات الصيانة. واستفسر المتحدث عما إذا كان لا يجوز لليونيسيف أن تحدد بعض المصادر الخارجية للكتب المدرسية، لكفالة مناسبة المضمون، وذلك بدلا من تقديم الأوراق اللازمة لطبع الكتب. وأعلنت المديرة التنفيذية أنها ملتزمة بمواصلة التحول من توفير المعدات إلى التركيز على توفير البرامج. ومع هذا، ونظرا لوقوع بعض المدارس الريفية في مناطق معزوة إلى حد كبير، فإن توفير الإمدادات يعد ضروريا في الوقت الراهن لضمان حصول هذه المدارس على بعض المساعدة.

٢٣٨ - وفي مجال التعليق على التقرير الإقليمي لجنوب آسيا، قال أحد الوفود إن النتائج الواردة في هذا التقرير تتفق مع ما لديه من شواغل، وخاصة فيما يتصل بالتسليم بضرورة تحقيق التوازن بين الجهود المكرسة لأيام التحصين الوطنية وأنشطة التحصين العادية. وأعرب المتحدث عن قلقه لأن اليونسيف قد قامت فجأة وبدون أي تمهيد بتخفيض التمويل المقدم لأنشطة التحصين في نيبال. ومستويات التغطية لم تتحسن، ومن الواجب على اليونيسيف أن تعيد النظر في التزامها إزاء هذا البرنامج، وأن تشجع المانحين الآخرين على سد الثغرة القائمة.

٢٣٩ - وإزاء القول بأن الملح المخلوط باليود يصل إلى ٢٥ في المائة من السكان في المنطقة، تساءل أحد المتحدثين عما إذا كان هذا يشمل المناطق الأشد احتياجا. ووافق المتحدث على الأهمية المعزاة لمسألة تهيئة وعي عام وطلب جماهيري، فهذا يشكل عنصرا حاسما في أي برنامج ناجح لأحد المغذيات الدقيقة. وضمان الجودة ودقة الرصد، وهما مجالان من مجالات تركيز التقييمات، يعدان ضروريان لاستدامة برامج مكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. وأيد أحد الوفود ما قامت به اليونيسيف من تحديد المشاكل في مجال الوفاء بهدف اضافة اليود إلى الملح، مع تحديد العقبات بوضوح واستخلاص الدروس المستفادة.

٢٤٠ - وقال أحد الوفود إن القضايا الواردة في المقدمة التي عرضتها نائبة المديرة التنفيذية أكثر وضوحا إلى حد كبير من التقرير ذاته، فهذا التقرير يتسم بالتشوش وعدم الاتساق كما أنه بعيد عن الموضوعية والحسم. وقال وفد آخر مع هذا إن التقرير ذون نوعية رفيعة جدا. وأعرب المتحدث الأول أيضا عن قلقه لأن مالديف، التي أحسنت صنعا في مجال بناء قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية، لم تتمكن من اجتذاب تمويل إضافي، وطالب المانحين بالمساعدة في تعبئة مزيد من الموارد.

٢٤١ - وبشأن تقييم التعليم الابتدائي، قال أحد الوفود إن نتائج التقييمين في نيبال وبنغلاديش شديدة التماثل، وأشار إلى محدودية فعالية هذه البرامج، بما في ذلك برنامج التعليم الابتدائي الأساسي في نيبال. وهذه النتائج تؤيد التغذية العكسية التي حصل عليها هذا الوفد من خلال برامجه الثنائية، ولا سيما فيما يتصل بمسألة المدرسات.

٢٤٢ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه إزاء التغييرات وكذلك إزاء النهج الجديدة المقترحة فيما يتصل بالبرنامج القطري لنيبال. ومع هذا، فإن المعلومات الأخيرة تفيد بأن ثمة مشاكل كبيرة تظهر في الوقت الراهن في مجال تنفيذ التحول من نهج قطاعي إلى نهج موضوعي. والتغييرات قد أدت إلى حدوث بلبلة مع الحكومة ومع الشركاء من المنظمات غير الحكومية، كما أنها قد أثرت على مصدوقية اليونيسيف، وأفضت إلى تغييرات في الموظفين. وطالب المتحدث بمزيد من المعلومات عن هذه الحالة، وتساءل عما إذا لم يكن بوسع اليونيسيف أن تتناول هذه التغييرات على نحو أكثر نظامية.

٢٤٣ - ورد المدير الإقليمي لجنوب آسيا بأنه قد أصبح من الواضح خلال السنوات القليلة الماضية أن برنامج نيبال قد اعتراف التجزأ وعدم الفعالية، وأنه ينبغي التركيز على عدد محدود من البرامج. وقد حاولت اليونيسيف أن تتجه إلى الابتكار من خلال تجميع المشاريع حول مواضيع بعينها وتشكيل أفرقة داخل المكتب لتناول هذا النهج. وفي معرض الاضطلاع بهذا النهج، تعلمت اليونيسيف الكثير، على الصعيدين الإيجابي والسلبي. وقبل كل شيء، كان من الصعب على اليونيسيف أن تعمل باسلوب موضوعي، وذلك في حين أن الحكومة والشركاء الآخرين يعملون باسلوب قطاعي. ومن ثم، فقد اقترح عند تقديم توصيات البرنامج القطري ألا يخصص سوى ٢٥ في المائة تقريبا من الموارد من أجل النهج الموضوعي. ولقد اضطلع بالكثير بالفعل في مجال إعادة تهيئة نهج قطاعي دون فقد بعض الجوانب الإيجابية للنهج الموضوعي. وقد تبين أيضا أن مكتب نيبال بحاجة إلى التعزيز من أجل كفالة حصول اليونيسيف على أرفع نوعية ممكنة من الموظفين. وقد أصبح المكتب الإقليمي أكثر مشاركة في العمل المباشر مع حكومة نيبال بهدف ضمان توفر الشروط اللازمة لتنفيذ البرنامج.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٤٤ - كان معروضا على المكتب التنفيذي تقرير إقليمي عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (E/ICEF/1997/P/L.16)، قدمته المديرة الإقليمية.

٢٤٥ - وقال أحد المتحدثين إن التقدم المحرز في جيبوتي قد انعكس في استعراض منتصف المدة، وبخاصة في مجالي إزالة المركزية والتعبئة الاجتماعية، وفي نجاح مشروع المساواة بين الجنسين. وأيد الوفد توصيات استعراض منتصف المدة التي تضمنت لفت الانتباه إلى الاهتمام المستمر بالصحة والتعليم لدى الفتيات. وأعرب وفد آخر عن مساندته لمسألة إدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وقال إن التعليم "البديل" غير الرسمي للفتيات يشكل إنجازا هاما جديرا بالمراعاة في سائر البلدان.

٢٤٦ - وقال أحد الوفود إن مبادرة القرى الصديقة للأطفال في السودان خليقة بالاهتمام باعتبارها مثالا طيبا يمكن اتباعه في بلدان أخرى. وقال متحدث آخر إن على اليونيسيف أن تحرص على أن تستفيد جميع المجتمعات من المشاريع التي تقدم لها المساعدة، وفق ما تكفله اتفاقية حقوق الطفل، وإنه ينبغي أن تعيد اليونيسيف النظر فيما تقدمه من دعم إذا كان هناك ما يدل على استبعاد أي مجتمع بعينه. وقيل إن الإشارة الواردة في الفقرة ٢٠ من التقرير إلى قيام ممثلي الحكومة الكندية بزيارة أحد المشاريع إشارة غير دقيقة، فثمة ممثل للجنة اليونيسيف الكندية قد شارك في هذه الزيارة.

٢٤٧ - وفيما يخص تقييم مشروع تعليم الفتيات في المغرب، قال أحد الوفود إن المشروع جيد، وقد أدى إلى نتائج إيجابية، فهو قد رفع مستوى الوعي بحقوق الفتيات في المساواة وزاد من التحاقهن بالمدارس إلى حد كبير، كما أنه قد امتد من ٥ إلى ١٧. والمشروع يحظى بدعم مانحين عديدين، وهؤلاء قد أسهموا في نجاحه. وقالت وفود أخرى إن الأرقام المتصلة بمعدل التسيب والبقاء بالمدارس ينبغي أن تكون موضع تحليل وإبلاغ، حيث ينبغي النظر فيها عند توجيه المشروع في المستقبل. وشدد متحدث آخر على أهمية تشجيع تعليم الفتيات في كافة أنحاء المنطقة، فضلا عن زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخفض معدلي التسيب والرسوب.

٢٤٨ - وتحدث أحد الوفود عن مساعدة اليونيسيف للعراق في أعقاب مذكرة التفاهم بشأن قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وقال المتحدث إن اليونيسيف قد قللت من أنشطتها، بما فيها التحصين، بسبب عدم كفاية الأموال، وأنها غير مهتمة بالاحتياجات التي أعربت عنها وزارة الصحة. وفي نفس الوقت توجد لليونيسيف في العراق مجموعة موظفين كبيرة ومرافق داعمة تكاليفها كبيرة. وحتى لو أمكن تجهيز الإمدادات بأسلوب ملائم التوقيت في إطار القرار، فإنها تعد إمدادات غير كافية بالقياس إلى احتياجات الأطفال والنساء الضعفاء. ومع هذا، فإن ثمة تأخيرات من جانب لجنة الجزاءات فيما يتصل بالإذن بطلبات الإمدادات. وطالب المتحدث بمزيد من الاهتمام بأطفال العراق، وكذلك بمزيد من الدعم من جانب اليونيسيف. وأكدت المديرة الإقليمية الأهمية التي توليها اليونيسيف إلى الأطفال والنساء في العراق، والحاجة إلى موظفين ومرافق بشكل أساسي لدعم تنفيذ القرار ٩٨٦. وقالت إنها ستنقل هذه الشواغل إلى مكتب اليونيسيف.

اختتام المناقشة

٢٤٩ - أعلنت الرئيسة أنه، وفقا للمقرر ٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) الذي اعتمد في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥، أحاطت الأمانة علما بالتعليقات المقدمة أثناء المناقشة، وهي ستتقاسمها مع المكاتب المعنية.

جيم - تقرير المديرة التنفيذية: التقرير السنوي المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٥٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الجزء من تقرير المديرة التنفيذية الذي يشكل أيضا التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/1997/10 (Part I)). وقدم هذا التقرير مدير شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية.

٢٥١ - وكان ثمة اتفاق عام على أن التقرير شامل ويتضمن الكثير من المعلومات المفيدة. إلا أن عددا من الوفود قال إن هذا التقرير يمكن أن يكون أكثر تحليلا وموجها نحو حل المشاكل. ووافقت غالبية الوفود على أن عدد المسائل التي يتناولها والقيود المفروضة على عدد الصفحات قد جعلت من تقديم تقرير أكثر استفاضة أمرا صعبا.

٢٥٢ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء انخفاض الموارد العامة، وشجع المديرة التنفيذية على الإسراع في أنشطة جمع الأموال مع الشركاء غير الحكوميين. وأبدى عدد من المتحدثين أيضا تقديره لزيادة مستوى الموارد المخصصة لأفريقيا. وأوردت المديرة التنفيذية وصفا للجهود الجارية المتعلقة بجمع الأموال، بما فيها علاقة العمل الإيجابية مع اللجان الوطنية المعنية باليونيسيف. وبالإضافة إلى ذلك، قالت إن ممثلي الأمانة يقابلون بانتظام المسؤولين بالحكومات المانحة في العواصم.

٢٥٣ - وعند تناول قضية أماكن العمل المشتركة، قال المتحدثون إن هناك فوائد إيجابية، وخاصة في ضوء توفير التكاليف. وذكرت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف ملتزمة بإيجاد أماكن مشتركة ما دامت تتسم بفعالية التكلفة، ولكنها حذرت من التعجيل في المسيرة، وذلك إلى حين توفير نظام إدارة أفضل. وكان ثمة مطالبة بتقارير حالة مستقبلية في هذا الشأن.

٢٥٤ - وأثنت وفود عديدة على الدور الإيجابي الذي تضطلع به اللجان الميدانية والمجموعات المواضيعية. وكان هناك تأييد للاضطلاع بمزيد من المواءمة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك الدورات البرنامجية وبناء القدرات والتنفيذ الوطني والمشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية. وأبلغت الأمانة عن تعزيز الرصد والتقييم داخل اليونيسيف.

٢٥٥ - وفي معرض الرد على عدد من الطلبات المتعلقة برأي اليونيسيف في "المسار الأول" من مبادرة الأمين العام المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، قالت الأمانة إن فكرة الإطار القطري قد انبثقت عن الاقتراحات المقدمة في اللجنة المعنية بعمليات التنمية التي تشترك اليونيسيف في عضويتها. وهناك خطوات أخرى نحو الإصلاح تعكس الاقتراحات المقدمة من مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وتدابير الإصلاح لدى اليونيسيف ستكون متفقة مع مجموعة الإصلاح التي سيضطلع بها الأمين العام وستشكل جزءا منها.

٢٥٦ - واقترح عقد اجتماعات فيما بين الدورات أو عقد اجتماعات غير رسمية لمناقشة مبادرة ٢٠/٢٠ وتعبئة مصادر تمويل جديدة ومبتكرة.

٢٥٧ - للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١١/١٩٩٧.

دال - برنامج الامتياز الإداري

٢٥٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج الامتياز الإداري (E/ICEF/1997/CRP.9 و Corr.1) قدمته له المديرة التنفيذية. وقالت إن النجاح في إدماج الامتياز الإداري في المواضيع الرئيسية لدى السلاسل الإدارية المناسبة قد أتاح العثور على استجابات للمقرر ٣٢/١٩٩٦ (E/ICEF/1996/12/Rev.1) في عدد من الوثائق المرافقة التي ستستعرض مع التقارير المتصلة بالامتياز الإداري.

٢٥٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقدم الذي أحرز حتى الآن، مما يتضح من الإبلاغ في وقت مبكر عن المكاسب المتعلقة بالكفاءة، بما في ذلك إعادة تنظيم المكتب الإقليمي لأوروبا بجنيف حتى يعمل كمركز تنسيق للجان الوطنية، ووفورات التكلفة المترتبة على إعادة تنظيم الاختصاصات وزيادة استخدام البريد الالكتروني. ومن منطلق الرد على طلب للمعلومات بشأن استحداث خدمات مشتركة، قالت المديرة التنفيذية إن الأمانة تنظر في احتمالات الاضطلاع بالدمج في المواقع التي يوجد بها أكثر من مكتب واحد لليونيسيف.

٢٦٠ - ورحبت الوفود بتعزيز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وطالب أحد المتحدثين بإدراج النتائج المنبثقة عن زيارات المكتب للمكاتب الإقليمية في التقارير المقبلة المتعلقة بالامتياز الإداري. وقال متحدث آخر إنه يتطلع إلى تلقي معلومات مفصلة بشأن أنشطة المكتب في التقرير المتصل ببرنامج الامتياز الإداري الذي سيقدم في الدورة العادية الثالثة.

٢٦١ - واستفسر عدد من المتحدثين عن الخطط المتعلقة بإعادة تشكيل عملية بطاقات المعايدة والنتائج المتحققة حتى الآن، وخاصة فيما يتصل بسوقي أوروبا وأمريكا اللاتينية. وقالت المديرة التنفيذية إن المناقشات غير الرسمية في نطاق عملية بطاقات المعايدة تتجه نحو الاضطلاع بأنشطة أكثر تركيزا في مجال البطاقات والاهتمام بالأسواق الرئيسية، ولكن الإنتاج لن ينتقل إلى أماكن أكثر قربا من الأسواق.

٢٦٢ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لما ورد في التقرير من وصف نظام المساءلة المتعلق بمهمة الإمداد لدى اليونيسيف، وطالب أحد المتحدثين بمزيد من المعلومات عن تنسيق أنشطة الإمداد على صعيد المنظومة بأسرها. وأشار أحد الوفود إلى المشاكل التي اكتشفت في العام الماضي بكوبنهاغن أثناء القيام بمراجعة داخلية للحسابات، وتساءل عن الخطوات التي اتخذت لتصحيح الوضع وعن الدروس المستقاة من هذه التجربة. وقالت المديرة التنفيذية إن السلطات الدانمركية مستمرة في تقصي الأمر، وأنها ستبلغ المجلس عند تلقي أي معلومات جديدة. وأبدى أحد الوفود تأييده للوفورات التي تحققت حتى الآن من إعادة تنظيم مواعيد وتكاليف دورة الإمداد. وعند التساؤل عن الخطوات المتخذة من أجل زيادة استخدام الموارد المحلية، أكدت المديرة التنفيذية أن ثمة حاجة إلى اضطلاع اليونيسيف بمزيد من التنمية لقدرتها الداخلية حتى تساعد على بناء القدرات المحلية.

٢٦٣ - وأعرب بعض المتحدثين عن قلقهم إزاء بطء معدل الإصلاح الإداري وعدم وجود نتائج محددة، وقالت وفود أخرى، مع هذا، إنه قد أحرز تقدم في مجال تحديد الأدوار والمسؤوليات، وإزالة المركزية، والوفورات، والكفاءة، والتحسينات العامة. وطولب بجدول زمني واضح يبين إنجاز أهداف الامتياز الإداري، كما طولب بمعلومات تتعلق بالمشاكل التي تلاقيها الأمانة عند تنفيذ الإصلاحات. وقيل أيضا إنه ينبغي تكييف جهود الإصلاح باليونيسيف من منطلق الاستجابة للمبادرات الجديدة للأمين العام.

٢٦٤ - وذكرت وفود عديدة أن ثمة حاجة إلى معلومات أكثر تفصيلا بشأن الأدوار والمسؤوليات على صعد المكاتب القطرية والإقليمية ومكتب المقر، بما في ذلك الآثار المتعلقة بموارد الميزنة والموارد البشرية والمكاسب المتحققة على صعيد الكفاءة. وكان ثمة نظر لهذه المعلومات بوصفها معلومات ضرورية للاضطلاع بتقييم أكثر استنارة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وطلب أحد المتحدثين مزيدا من المعلومات بشأن تنسيق المكاتب القطرية مع سائر وكالات الأمم المتحدة. وصرح متحدث آخر بأن المساءلات المتعلقة بإدارة الشؤون جديرة بالتحديد فيما يتصل بالمجلس التنفيذي والأمانة، وعرض تقاسم الخبرات الوطنية المتصلة بربط المساءلات بالهياكل الحكومية والإدارية.

٢٦٥ - وأعرب عدد من الوفد عن قلقه بشأن الروح المعنوية لدى الموظفين في اليونيسيف وشجع التعزيز المستمر لإدارة الموارد البشرية على سبيل الأولوية. ورحب أحد الوفود بتشكيل فريق للإدارة الوظيفية داخل شعبة الموارد البشرية، وقال وفد آخر إن هناك حاجة إلى معايير أعلى شأنا في الثقافة الإدارية لدى اليونيسيف من أجل مواجهة مشاكل نقص الوضوح في العمل ونقص الشفافية أيضا. وقد شدد على ضرورة كفالة بيئة عمل مستقرة، وفتح باب الحوار بين الإدارة وممثلي الموظفين. وطلبت معلومات عن عملية إعادة توزيع الموظفين العاملين بعقود دائمة. وقال متحدثون قليلون إن الإصلاح الإداري ثقيل الوطأة على الموظفين، ومن المتوقع أن يتزعزع الأمن الوظيفي، ومن ثم، فإنه لا يجوز تجاهل البعد الإنساني. وطلب أحد الوفود معلومات تكميلية بشأن كيفية تأثير الامتياز الإداري على الموظفين من حيث الاعداد وظروف العمل والروح المعنوية لدى الموظفين.

هاء - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ المقدمة من اليونيسيف

٢٦٦ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير يتضمن توصية من المدير التنفيذي (E/ICEF/1997/9)، تحظى بتأييد المكتب، وتقضي بتقديم جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ لمركز المساعدة القانونية في ناميبيا. وفي أعقاب موافقة المجلس على التوصية، قالت ممثلة ناميبيا إنها فخورة بما تقرر من تقديم الجائزة للمركز لأنها كانت قد شاركت في تشكيله قبل الاستقلال. والمركز قد ساعد السكان عند تعرضهم للاضطهاد أو السجن على يد نظام الفصل العنصري، وهو يقوم الآن بمساعدة المجتمع الناميبي في التغلب على المشاكل الموروثة عن الفصل العنصري.

٢٦٧ - وقالت الرئيسة إن الجائزة ستقدم أثناء الدورة السنوية في حزيران/يونيه. وأضافت أن من المهم للمجلس أن يروج للجائزة على نحو أوسع نطاقا في العام القادم، مع نشر المعلومات المتصلة بهذه الجائزة بأسرع ما يمكن حتى تستطيع البلدان أن تبرز ترشيحاتها لمنظمات ذات استحقاق من قبيل مركز المساعدة القانونية. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٢/١٩٩٧).

واو - مسائل أخرى

المشاورة غير الرسمية المتعلقة بنظام الإدارة المالية بمقر اليونيسيف

٢٦٨ - أثناء الدورة، أجرى المجلس التنفيذي والأمانة مشاورة غير رسمية لمناقشة نظام الإدارة المالية بمقر اليونيسيف. وقبل وقف الجلسة الرسمية من أجل التشاور، ذكرت الرئيسة الوفود بأن المديرة التنفيذية هي التي يحق لها وحدها أن تبت بشكل نهائي في القضية وأن المجلس غير مطالب باتخاذ أي قرار، ومع هذا، فإن ثمة وفودا كثيرة قد طالبت بأن تتاح لها فرصة مناقشة هذه العملية المعقدة وتوجيه أسئلة للأمانة.

٢٦٩ - وأثناء المناقشة غير الرسمية، أعربت وفود عديدة عن تأييدها للاتجاهات التي اتخذتها المديرة التنفيذية، وفي نفس الوقت أثارت وفود أخرى تساؤلات تتعلق بالتوسع في التفصيل. وذكر أحد الوفود بالتحديد أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل ينبغي أن يكون هو المعيار المعمول به في منظومة الأمم المتحدة بكاملها، وأن كافة الوكالات التي تضطلع بعمليات ميدانية، بما فيها اليونيسيف، ينبغي أن يكون لديها ذات النظام المالي المتكامل. وأشار المتحدث إلى تقارير صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والأمين العام، وهذه التقارير تؤيد هذا الرأي. وأعرب الوفد عن أسفه لأن اليونيسيف قد اختارت اتباع "مسار مستقل وغير معروف"، وذلك في سياق إصلاح الأمم المتحدة.

٢٧٠ - وقال نفس الوفد إنه ليس ثمة ما يدعو إلى قيام أعضاء وأسرة الأمم المتحدة باتباع شروط مختلفة على صعيد إدارة الحسابات وشؤون الموظفين، مما قد يؤدي إلى اختلاف نظم الإبلاغ، والحد من الشفافية، وتقديم معلومات غير متسقة إلى الدول الأعضاء. والوثيقة التي قدمتها الأمانة على نحو غير رسمي لم تتعرض لتكاليف الصيانة، وهذه مسألة بالغة الأهمية. واستنادا إلى هذه النقاط، كان يمكن أن يطالب بإجراء

تقييم مستقل للميزات المقارنة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، ولكن هذا كان سيؤدي إلى تكاليف باهظة. وطالب الوفد بالتالي برصد مشروع النظام المالي عن كثب، مع تقديم استكمالات منتظمة وإجراء مشاورات، إلى جانب الاضطلاع باستعراضات من قبل مجلس مراجعي الحسابات والمجلس التنفيذي، مع قيام الأمانة في المستقبل بتنسيق كافة الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات لتجنب الازدواج.

٢٧١ - وهنأ وفد آخر اليونيسيف على ما قررته من حيازة برنامج إداري مالي يحظى باعتراف دولي وعلى دخوله في علاقة عمل سليمة مع جهة رفيعة الشأن من جهات القطاع الخاص التي توفر الخدمات. وهذا القرار سيكفل عدم تخلف قدرات الإدارة المالية لدى اليونيسيف عن أحدث التطورات الدولية. ونوه الوفد بدقة عملية التقييم والامتياز باليونيسيف، وأبدى تشككه في جدوى وكفاية نظام المعلومات الإدارية المتكامل بالأمم المتحدة فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة بكاملها. وهذا النظام لا يبدو، بصفة خاصة، مناسبا للاحتياجات المعقدة لليونسيف، وهي احتياجات تتضمن إدخال عملية بطاقات المعايدة ودعم نظام مدير البرنامج. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون تجربة اليونيسيف الناجحة في هذا المسعى بمثابة مثال يحتذى به من قبل سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة.

برنامج عمل المجلس التنفيذي

٢٧٢ - أشار عدد من الوفود إلى أنه قد لا يكون من الضروري أن تعقد، في المستقبل، دورة عادية في شهر آذار/ مارس، وطلب إلى المجلس أن ينظر في هذا الاحتمال عند دراسة برنامج عمله لعام ١٩٩٨.

٢٧٣ - واقترح أحد الوفود أن يقوم المجلس، في الدورة السنوية، بالنظر في تقرير الأمين العام المتعلق بتحسين المراقبة الداخلية، فالجمعية العامة ستناقش هذا التقرير في فصل الخريف. وقال وفد آخر إن المجلس قد ناقش مشروع التقرير على نحو مستفيض في دورتين في عام ١٩٩٦ من أجل تقديم إسهام في التقرير النهائي. ومناقشة هذا التقرير مرة أخرى تعني ازدواجا في العمل.

الإشادة بخدمات السيدة هالة كتاني

٢٧٤ - قامت كل من المديرة التنفيذية والرئيسة بتقديم التحية للسيدة هالة كتاني، الأمينة المساعدة للمجلس التنفيذي، التي تترك هذا الموقع بعد ١٢ عاما لتتولى مسؤوليات جديدة في مكتب شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية. وقالت المديرة التنفيذية إن السيدة كتاني كانت تشارك على نحو وثيق، أثناء عملها كأمينة مساعدة، في إدارة العلاقات بين المجلس التنفيذي والأمانة، وهذا مجال يناسبها بصفة خاصة لما تتسم به من مهارات دبلوماسية ولغوية معروفة.

زاي - اختتام الدورة

٢٧٥ - شكرت المديرة التنفيذية والرئيسة الوفود على مشاركتها، واختتمت الدورة.

الجزء الثالث
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانان افتتاحيان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

٢٧٦ - أكدت الرئيسة، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن أعمال المجلس ينبغي أن تؤدي إلى تعزيز ما تبذله منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من جهود للاستجابة لاحتياجات الناس. ففي كثير من أنحاء العالم، يُنظر إلى اليونيسيف على أنها الأمل الوحيد للبقاء، بل وأيضا لتنمية الإمكانات البشرية. فاليونيسيف تعمل مع أطفال اليوم الذين سيشكلون أُسر المستقبل، وتتمثل رسالتها في تحقيق التعاون الحقيقي بين الفكر والعمل.

٢٧٧ - وتحدثت عن عدة مسائل هامة معروضة على المجلس، بما في ذلك توزيع الموارد العامة، الذي كان موضع نقاش مستفيض قبل الدورة. كما أشارت إلى الاجتماعين الأخيرين للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) واليونيسيف ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وأكدت أهمية المضي إلى ما هو أبعد من الأعمال الوقائية، بالاستثمار في الناس لتزويدهم بالأدوات اللازمة لاتخاذهم القرارات ولإدامة جهودهم.

٢٧٨ - وعند ترحيب المديرة التنفيذية بالوفود المشتركة في الدورة، تخلت عن الصيغة المعتادة لملاحظاتها الافتتاحية لتركز على "مسألة وحيدة تتسم بأهمية طاغية لجميع جوانب عمل اليونيسيف" - وهي مسألة إصلاح الأمم المتحدة. وتحدثت عن تأييد اليونيسيف القوي لعملية الإصلاح الحالية، فضلا عن التزامها الشخصي بتلك العملية. وقالت إن أوضح دليل على التزام المنظمة بأهداف الإصلاح هو برنامج الامتياز الإداري، الذي ساعد اليونيسيف على خلق ثقافة إدارية داخلية جديدة تعكس معايير محسنة للأداء والمساءلة. واستطردت تقول إن ذلك قد مكّن اليونيسيف من تنسيق عملها بصورة أكثر فعالية مع سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من التماسك في التخطيط والبرمجة والتنفيذ. وفي هذه العملية، استرشدت الأمانة باعتقادها بضرورة إظهار أقوى تأييد للإصلاحات التي تعزز قدرة اليونيسيف على تعزيز حماية الأطفال والعمل من أجل بقاء الأطفال ونمائهم التام.

٢٧٩ - وحتى الآن، كانت اليونيسيف تشارك في أفرقة الإصلاح التي تركز على مقترحات المسار الأول التي ترمي إلى خفض التكاليف الإدارية، وتبسيط وظائف الأمانة العامة، ثم تعزيز تكامل أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وهو الأمر الذي يتسم بأقصى قدر من الأهمية بالنسبة لليونيسيف. وعرضت المديرة التنفيذية بالتفصيل موقف اليونيسيف فيما يتعلق بتلك المقترحات، وأشارت إلى أن المسار الأول يمضي قدما بوتيرة طيبة، حيث قطعت جميع المسائل المعلقة شوطا كبيرا في اتجاه حلها.

٢٨٠ - وقالت إن الأمين العام سيُعلن في منتصف تموز/يوليه تقريبا مبادرات المسار الثاني، وإن اليونيسيف ستساعد في دفع هذه الإصلاحات الأبعد مدى إلى الأمام. ورغم أنه لا يزال يجري وضع تفاصيل المقترحات، فقد عرضت آراءها فيما يتعلق بطبيعة هذه المقترحات الإصلاحية الأوسع نطاقا. وقالت إن مجالي الإصلاح الرئيسيين اللذين تجري مناقشتهما حاليا فيما يتصل باليونيسيف مباشرة هما مجالا العمليات الإنمائية والشؤون الإنسانية.

٢٨١ - وفيما يتعلق بمسألة العمليات الإنمائية، أشارت إلى عدة مجالات تهتم بها اليونيسيف، وبخاصة ما يحدث في الميدان واقتراح إدماج المجالس التنفيذية الموجودة العديدة في مجلس واحد. وقالت إنه لكي تنجز اليونيسيف ولايتها، فإنها يجب أن تكون قادرة على مواصلة برامجها القطرية، وهو ما يعني العمل في شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني، مع مدخلات تعاونية من جانب منظومة الأمم المتحدة. كما أن ممثلي اليونيسيف، المسؤولين أمام المديرة التنفيذية، لا بد أن يظلوا مسؤولين عن وضع البرامج القطرية وتنفيذها. وأقرت بعلاقة العمل الطيبة التي تربط بين أمانة اليونيسيف ومجلسها التنفيذي في شكلها الحالي، وأعربت عن أملها في أن يبقي أي هيكل يتقرر مستقبلا على نفس الدرجة من المعرفة المتخصصة والدعم والحوار اللاسياسي. وأشارت إلى أنه في أي إطار تعاوني ومنسق، يجب أن تحتفظ اليونيسيف بقدرتها وسلطتها في الحديث مباشرة باسم الأطفال في كل مكان، وأن تضع وتنفذ برامج قطرية متميزة في ظل توجيه المجلس، وأن تقوم بجمع التبرعات لنفسها.

٢٨٢ - وفيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، تحدثت عن خيار إنشاء وكالة جديدة للشؤون الإنسانية تُدمج فيها الوكالات التي تعالج حالات الطوارئ، وتشمل إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويمكن أن تشمل كذلك برنامج الأغذية العالمي. وفي هذا السيناريو، ستصبح مفوضية شؤون اللاجئين من الناحية الفعلية الوكالة الإنسانية للأمم المتحدة، مع منحها صلاحيات أوسع نطاقا مما لديها الآن. وقالت إنه لا بد أن تضمن اليونيسيف أن تظل جميع جوانب رعاية الأطفال وحمايتهم تحتل موقعا متقدما في جدول الأعمال الإنساني، وأن تظل اليونيسيف، بمنظورها الإنمائي الخاص، تعتبر المدافع الرئيسي عن "منح الأولوية للأطفال".

٢٨٣ - وطرحت المسائل التالية كي تأخذها الوفود في اعتبارها عند النظر في مقترحات المسار الثاني للإصلاح: ما الأثر الذي ستتركه على طبيعة اليونيسيف ودورها؛ كيف سيجري تنفيذها بالتفصيل؛ هل ستؤدي إلى تحسين العمليات في الميدان؛ هل ستساعد في تعبئة موارد إضافية للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ هل ستؤدي إلى تحسين أصول الحكم والإدارة؛ كيف ستخدم حقوق الأطفال ومصالحهم.

٢٨٤ - وفي ختام كلمتها، أعادت إلى الأذهان مناسبة قبول هنري لابويس جائزة نوبل للسلام باسم اليونيسيف منذ ٣٧ عاما، عندما قال لمستمعيه في أوسلو إن أهم معنى تنطوي عليه الجائزة هو "الاعتراف الجاد بأن رفاه أطفال اليوم يرتبط بصورة لا انفصام فيها بسلام عالم الغد". وقالت إن "صحة تلك الملاحظة لم تتغير، كما لم يتغير دور اليونيسيف المحوري والقيادي كصوت قوي ومستقل يتكلم باسم

الأطفال في كافة أنحاء العالم". (للاطلاع على النص الكامل لبيان المديرة التنفيذية، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.14).

٢٨٥ - وأثار بيان المديرة التنفيذية اهتماما واسعا بين الوفود، التي تناول كثير منها الموضوع بالتعليق في أوقات مختلفة طوال الدورة. فقد رحبوا بالعرض الصريح والشامل الذي قدمته، وأكدوا أهمية إصلاح الأمم المتحدة. كما شددوا على ضرورة مشاركة اليونيسيف مشاركة تامة في العملية. وكان من المتفق عليه بوجه عام أن النهج الذي تتبناه اليونيسيف نهج بناء وملائم. وأشير في هذا الصدد إلى عملية الامتياز الإداري الداخلية التي تضطلع بها اليونيسيف حاليا، والتي تضعها في صدارة عملية إصلاح الأمم المتحدة. وقال بعض الوفود إن عملية الإصلاح ينبغي أن تبقي على مزايا وخدمات الوكالات بحيث يتسنى لها أن تضطلع على نحو أفضل بتنفيذ مهامها، وأكدوا على أهمية احتفاظ اليونيسيف بهويتها المستقلة ـ داخل إطار معزز للأمم المتحدة ـ باعتبارها الوكالة التي تعمل من أجل بقاء ونماء وحماية الأطفال. ورئي أن عملية الإصلاح ينبغي أن تعزز قدرة اليونيسيف. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم لدعم اليونيسيف لمقترحات المسار الأول، غير أنهم قالوا إنه يلزم معالجة مقترحات المسار الثاني في سياق أوسع نطاقا في الوقت المناسب، ربما في الدورة العادية الثالثة في شهر أيلول/سبتمبر.

باء - إقرار جدول الأعمال

٢٨٦ - تم إقرار جدول أعمال الدورة بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1997/13 و Corr.1. وتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيانان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني)

البند ٤: متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

البند ٥: تنفيذ سياسات اليونسيف واستراتيجياتها المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة

البند ٦: ضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في افريقيا

البند ٧: تقرير شفوي عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا

البند ٨: تقرير عن توزيع الموارد العامة

البند ٩: الخطوط العامة لسياسة اليونيسيف في مجالي الإعلام والمنشورات

البند ١٠: عملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة:

(أ) خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة لعام ١٩٩٧

(ب) التقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦

البند ١١: تقريرا اجتماعي لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف، واللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسات الصحية (التي سيعاد تشكيلها لتكون لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة)

البند ١٢: تنفيذ التفوق الإداري في اليونيسيف

البند ١٣: زيارة ميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي

البند ١٤: مسائل أخرى

البند ١٥: اختتام الدورة: ملاحظات المديرة التنفيذية ورئيسة المجلس التنفيذي

٢٨٧ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٦٩ وفدا مراقبا قد قدموا أوراق اعتماد إلى الدورة.

٢٨٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم أوراق اعتماد خمس من هيئات الأمم المتحدة، ووكالتان متخصصتان، و ١٣ منظمة غير حكومية، وأربع لجان وطنية لليونيسيف، وفلسطين.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني)

٢٨٩ - قدمت المديرة التنفيذية تقريرها السنوي ((E/ICEF/1997/10 (Part II)، وذكرت أنها أطلعت الوفود عليه قبل الدورة الحالية لتتيح للوفود زمنا كافيا للتحليل والتعليقات. وذكرت أن الأمانة حاولت، لدى إعداد هذا التقرير، أن يكون مقتضبا، وأن تتجنب التكرار، وأن تثبت الإسناد إلى الوثائق ذات الصلة.

٢٩٠ - وقد أعرب كثير من المتكلمين عن تقديرهم للتقرير وللالتزام المتواصل والعمل الذي اضطلعت به اليونيسيف في عام ١٩٩٦. وعلقت عدة وفود بالإيجاب على التحسن في صيغة التقرير ومضمونه، لا سيما في النهج التحليلي الأكثر تقدما، في حين شجعت وفود أخرى اليونيسيف على إدخال مزيد من التحسين على الجانب التحليلي من التقرير. واقترح أحد الوفود بأن يركز التقرير على أثر أنشطة اليونيسيف وعلى الصعوبات التي تواجهها، مع النظر إلى التوجه المستقبلي والاستراتيجيات الطويلة الأجل لهذه المنظمة. وأعرب وفدان عن رغبتهما في أن توجد روابط أوضح بين الاتجاهات العالمية والتدخلات البرنامجية ذات الأولوية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأطفال والنساء وكفالة إعمال حقوقهم. وقال أحد المتكلمين إنه لم يرد ذكر أعمال اليونيسيف في منطقة المحيط الهادئ.

٢٩١ - وتم الاعراب عن تأييد قوي للتركيز على التخفيف من الفقر، وخاصة نظرا لوجود اتجاه نحو تخفيض المعونة، وجرى تشجيع اليونيسيف على التعاون على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه العملية. وعلقت عدة وفود على الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي والعولمة وتحرير اقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض وعلى ما تمخض عن ذلك من صعوبات لدى محاولة تحسين حالة النساء والأطفال. وقد طُلب إلى اليونيسيف أن توضح على نحو أفضل موقفها فيما يتعلق بمسألة أثر التكيف الهيكلي. وذكر أن من المهم ألا يتم إحراز الكفاءة على حساب الإنصاف. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تؤيد الإصلاح الاقتصادي بقوة على أمل أن يؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الإنصاف. وإن مصدر القلق الكبير لليونيسيف ليس تزايد الفقر فحسب، بل كذلك تزايد الفوارق.

٢٩٢ - وأكد أحد الوفود على أن مبادرة ٢٠/٢٠ ينبغي أن تحظى بأولوية عليا، وقدم تقريرا عن الأنشطة التحضيرية من أجل عقد اجتماع متابعة بشأن هذه المبادرة على نحو ما اتفق عليه في مؤتمر أوسلو لعام ١٩٩٦. وشجع عدد من الوفود اليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي بقوة على المشاركة في هذا الاجتماع على نحو كامل. وذكر أن مزيدا من المعلومات بشأن هذا الموضوع سيتاح في دورة المجلس المقبلة في أيلول/سبتمبر. وذكرت الأمانة أن اليونيسيف ما زالت تدعم المبادرة بقوة وتشارك مشاركة كاملة في الجهود المبذولة فيما يتعلق باجتماع المتابعة.

٢٩٣ - وقد أعربت عدة وفود عن تقديرها للمنجزات التي تم إبرازها في تقرير منتصف المدة بشأن تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لكنها ذكرت أنه ما زال الكثير مما ينبغي عمله لكفالة بقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم. وجرى تشجيع اليونيسيف على زيادة تركيزها على الحماية من إساءة الاستعمال والاستغلال والتفريق بين أفراد الأسرة وحالات العجز. وأكد وفد آخر على الحاجة إلى تخصيص الموارد المتاحة القليلة للبلدان التي هي في أمس الحاجة.

٢٩٤ - وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى تركيز أشد على تعزيز نظم البيانات والرصد. ونظرا للحاجة إلى زيادة قدرات البلدان على جمع البيانات الموثوقة، طُلبت معلومات عن الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية المرتقبة وعن الخطط في مجال تحسين قواعد البيانات القطرية كي يتم الارتقاء بالبيانات إلى درجة تمكن معها المقارنة. وأكد أحد الوفود على أهمية رصد الجهود المبذولة لبناء القدرات. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف ملتزمة بمواصلة تعزيز بناء القدرات على المستوى المؤسسي وتطوير القدرة الكافية لجمع البيانات وتحليلها، لدى الوكالات الوطنية المناسبة التي يعهد إليها بالرصد وجمع البيانات فيما يتعلق بإحراز الأهداف. وطلبت عدة وفود معلومات إضافية عن الطرق التي تيسر بها اليونيسيف المشاركة المجتمعية وبناء القدرات من أجل الاعتماد على الذات ومن أجل الاستدامة، وذكروا أنهم يتطلعون إلى التقرير الذي يجري إعداده لتوثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال المشاركة والتمكين المجتمعيين على النحو المذكور في الفقرة ٦٩ من الوثيقة.

٢٩٥ - وقال عدد من الوفود إن اليونيسيف ينبغي أن تزيد من اهتمامها بالمشاكل التي ترتبط بتعاظم الاتجاه نحو المناطق الحضرية وأثر ذلك في مجال الفقر وعلى الطفل الحضري المحروم. وقال أحد الوفود إن هذه المسألة لم تعالج في التقرير من جميع جوانبها المعقدة، لا سيما فيما يتعلق بأفريقيا وبأجزاء التقرير التي تتعلق بالعنف والدعارة وما إلى ذلك. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عن الكيفية التي تطور بها اليونيسيف تركيزها الحضري. وقال أحد المتكلمين إن الجهود الإنمائية ينبغي أن تركز على المناطق الريفية التي يهاجر منها الناس وذلك بغية التخفيف من الاتجاه نحو المناطق الحضرية. وأجابت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف لا تحاول أن تفعل شيئا مختلفا، بل ستستعرض تدخلاتها البرنامجية.

٢٩٦ - وأعربت عدة وفود عن رأيها بأن التنسيق فيما بين الوكالات على جميع المستويات - لا سيما على المستوى الميداني - أساسي لتعزيز العمليات، وورد على وجه الخصوص ذكر تجربة غانا. وجرى أيضا تشجيع اليونيسيف على تحسين التكامل في البرامج والتنسيق بين الخبراء على المستوى القطري. وأكد متكلم آخر على ضرورة التنسيق فيما بين الحكومات والجهات الثنائية والجهات المتعددة الأطراف على السواء لإتاحة الفرصة للحكومات الوطنية كي تكون رائدة في مجالي التخطيط والتنفيذ. كما ورد ذكر أهمية التنسيق في مجالي بناء القدرات وعمليات الطوارئ. وطلب عدة متكلمين معلومات إضافية عن تجربة اليونيسيف في العملية الجديدة للبرمجة القطرية وعن التنسيق على المستوى القطري نظرا لأن التقرير لم يوفر معلومات تفصيلية عن هذه المسائل.

٢٩٧ - وطلب أحد الوفود معلومات محددة عن استراتيجيات اليونيسيف وبرامجها لمكافحة مشكلة العنف ضد الأطفال والنساء نظرا لأن ذلك لم يرد في التقرير.

٢٩٨ - وأثنت عدة وفود على تأكيد المنظمة على اتفاقية حقوق الطفل بوصفها الإطار القانوني لإجراءاتها الرامية إلى حماية الأطفال، وأضافوا أن التحدي الآن هو تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال البرمجة. والمطلوب الآن وضع استراتيجية واضحة ومبادئ توجيهية برنامجية تؤكد على الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها بالتشاور مع البلدان المتلقية.

٢٩٩ - وأدلي بعدة ملاحظات حول التمييز بين النهج المرتكز على الحقوق والنهج المرتكز على الاحتياجات. وقال أحد الوفود إن أفضل طريقة للتصرف بشأن حقوق الأطفال هي تلبية احتياجاتهم. وفي حين أعرب متكلمان آخران عن دعمهما للنهج المرتكز على الحقوق، فقد أعربا عن قلقهما من أن النهج المرتكز على الحقوق يمكن أن ينظر إليه بصورة عفوية على أنه يتعارض مع النهج المرتكز على الاحتياجات. وذكر متكلم آخر أن النهجين مترابطان وطلب أن يتم تناول هذه الحقيقة في المستقبل. وفيما يتعلق بالإطار الخاص بالحقوق، ذكرت نائبة مدير شعبة البرامج أن المسؤولية الكبرى في تنفيذ الاتفاقية تقع على البلدان التي صدقت عليها وأن اليونيسيف ليست إلا واحدة من الجهات المشتركة اشتراكا فعالا في دعم تنفيذها. وقالت إن الإطار الذي توفر في الاتفاقية لا يحتاج إلى تغيير في طريقة عمل البرامج القطرية. وأضافت قائلة إن النهج الثلاثي الذي يتمثل في التقييم والتحليل واتخاذ الإجراءات ينطبق انطباقا شديدا على النهج المرتكز على الحقوق.

٣٠٠ - ورحب عدد من الوفود باشتراك اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الأنشطة ذات الصلة. وذكر أن مرض الإيدز يمثل اليوم أسرع سبب في وفيات الأطفال في أفريقيا انتشارا، ويبطل الانجازات المتحققة في مجال تخفيض وفيات الأطفال واعتلالهم، ويشكل مشكلة أخرى يعسر حلها - هي ازدياد عدد الأيتام. وأكد أحد الوفود على أهمية التنسيق الوثيق على المستوى القطري بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وطلب معلومات عن طرائق دعم اليونيسيف للبرنامج المشترك. وأكدت المديرة التنفيذية للوفود أن اليونيسيف ستزيد من تعزيز تعاونها مع البرنامج المشترك واستشهدت بعدة أمثلة عما تفعله اليونيسيف حاليا، ومنها أنها تعمل بالاشتراك مع البرنامج المشترك على إصدار منشور عن الشباب والوقاية من الإيدز.

٣٠١ - وأعرب جميع المتكلمين الذين يعالجون مسألة تعبئة الموارد عن قلقهم الشديد بشأن اتجاه الفقر نحو الزيادة وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، وأكدوا على أهمية استعمال الموارد على النحو الأمثل. وذكروا أنه ينبغي بذل الجهود لتعبئة الموارد من جميع المصادر باستعمال أساليب مبتكرة بغية التمكن من دعم تنفيذ البرامج المتفق عليها. فالتزام اليونيسيف بالقضاء على الفقر لا بد أن يتضمن معالجة الأسباب الجذرية للفقر، التي يتعين أن تؤخذ في الاعتبار لدى توزيع الموارد. وأدلى أحد الوفود بملاحظة عن أثر

انخفاض التمويل على التدخلات الطارئة أيضا. ونتيجة لذلك، لا بد لليونيسيف من أن تركز على البلدان التي هي بأمس الحاجة وعلى الأطفال المعرضين لأشد الخطر. وأبرز وفد آخر الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق، نظرا لحساسية عملية الانتقال التي تمر بها. وطلب عدة متكلمين معلومات عما تفعله اليونيسيف لتعبئة موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك من جهات مانحة غير تقليدية، وذكروا أن هذه المعلومات لم ترد في التقرير. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف ملتزمة بالاستفادة على خير وجه من مواردها وأنها جادة في البحث عن مصادر بديلة. وفي هذه الأثناء، فإن إمكانية تحويل الأرصدة المالية سيكفل عدم إضاعة الأموال. وقد حدثت زيادة في التمويل الخاص، كما تجرى أنشطة لجمع الأموال في البلدان الذي توجد فيها برامج لليونيسيف.

٣٠٢ - وعلق أحد الوفود على المبادرة التي تضطلع بها اليونيسيف الآن لتعبئة مزيد من الموارد العامة عن طريق العمل مع الجهات المانحة للتعرف على المساهمات التي يمكن أن تخصص للموارد العامة بدلا من تخصيصها للأموال التكميلية عندما تتم تلبية الاحتياجات الخاصة للجهات المانحة من المعلومات والإبلاغ، على النحو الذي يرد وصفه في الفقرة ١١٦ من الوثيقة. وطلب المتكلم نفسه من الأمانة أن تعلق على الاتجاه الجلي نحو انخفاض اللوازم والمعدات والمساعدة النقدية وزيادة خدمات دعم البرامج على النحو الذي يتبين في الجدول ٣ من الوثيقة. وردا على ذلك، أوضحت المديرة التنفيذية أنه حدثت زيادة معتدلة في الموارد العامة. وأعربت عن نية الأمانة بأن تقدم التقارير بدقة أكبر بشأن استعمال الموارد العامة، فتشجع الجهات المانحة بذلك على عدم إفراد أموالها لغرض مخصوص. وقالت إن الزيادة الظاهرة في خدمات دعم البرامج ترجع إلى إدماج الصناديق العالمية (التي لم تعد توجد) في تلك الفئة، وإن الحقيقة أنه لم تحدث زيادة. وأضافت أن أعضاء المجلس سيتلقون تحليلا أدق للنفقات في العرض الموحد القادم للميزانية.

٣٠٣ - وذكر أحد الوفود الزيادة في المساهمات الآتية من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بوصفها سببا هاما كي تمتّن اليونيسيف روابطها مع المنظمات غير الحكومية. كما شدد على الحاجة إلى أن ترد في التقرير المقبل معالجة للكيفية التي يستفاد بها من هذه المساهمات.

٣٠٤ - وفي حين أن عددا من الوفود أثنى على الجهود التعاونية المبذولة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في مجال التحصين، أعربت عدة وفود أخرى عن قلقها بشأن عدم توافر بعض اللقاحات الجديدة والمحسنة بالنسبة للبلدان النامية وعدم قدرة هذه البلدان على الحصول عليها. وطلب أحد الوفود بصورة محددة من اليونيسيف أن توضح كيف ستعالج الوكالة مسألة تحقيق المساواة في الحصول على اللقاحات. وبيّن وفد آخر نواحي الضعف لدى البلدان النامية في مجال انتاج اللقاحات الجديدة وطلب المساعدة في إحداث مركز إقليمي لإنتاج اللقاحات. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تشارك في القلق الذي أعربت عنه بعض الوفود بشأن مسألة الحصول على اللقاحات الجديدة والمحسنة. وأضافت أن اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تحاولان لفت الأنظار لهذه المسألة ووضع استراتيجيات لدعم البلدان التي لا تستطيع أن تقتني اللقاحات الجديدة.

٣٠٥ - وشددت عدة وفود على الحاجة إلى تحليل مسألة التغذية والأمن الغذائي للأسر المعيشية بتعمق أشد وإلى زيادة التدخلات نظرا لما سجل من بطء في التقدم. وتم التأكيد على أهمية وجود نهج مشترك بين القطاعات فيما يتعلق بتدخلات اليونيسيف في مجال التغذية. وطلب وفد آخر معلومات عن جهود المتابعة للمؤتمر الدولي المعني بالتغذية لعام ١٩٩٢، وهو ما لم يرد في التقرير. وردا على ذلك، قدم رئيس قسم التغذية تقريرا عن أعمال المتابعة لهذا المؤتمر التي نظمتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وذكر أن المؤتمر أيد جميع الأهداف المتعلقة بالتغذية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأسلوب معالجة قضايا التغذية الذي عبرت عنه اليونيسيف بوضوح في سياستها المتعلقة بالتغذية التي اعتمدها المجلس في عام ١٩٩٠. وأضاف أن استراتيجية التغذية تلك أدت خدمة جيدة في البلدان الـ ٢٥ التي استطاعت تنفيذها.

٣٠٦ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للتركيز على وفيات الأمهات، وأكد على الدور الخاص الذي يمكن أن تؤديه مكاتب اليونيسيف الإقليمية دعما لهذا المجهود. وبيّن المتكلم نفسه التناقض بين الإحصاءات الوطنية والإحصاءات الرسمية وأعرب عن الحاجة إلى إزالة هذه المفارقة. وطلب متكلم آخر إيضاحا بشأن مركز وفيات الأمهات بين المجالات ذات الأولوية لتدخلات اليونيسيف. وأعربت المديرة التنفيذية عن التزام اليونيسيف الشديد بمسألتي التغذية ووفيات الأمهات على السواء - وهما مجالان يكشفان عن اتجاه سلبي. وقالت فيما يتعلق بالمسألة الثانية إن اليونيسيف في سبيل القيام مع منظمة الصحة العالمية ببحث الخطوات التي يلزم اتخاذها لزيادة العمل بشأن هذه المسألة. وأضافت أن المنظمتين في سبيل إصدار مبادئ توجيهية منقحة بشأن تخفيض وفيات الأمهات.

٣٠٧ - وقال أحد الوفود إن إجراءات اليونيسيف في مجال نماء الأطفال وحمايتهم ينبغي أن تكون وقائية في طبيعتها، وأضاف متكلم آخر أن عمل اليونيسيف فيما يتعلق بالأطفال في الظروف العسيرة ينبغي أيضا أن يركز على إعادة التأهيل. كما أثيرت مسألة أهمية وضع تركيز خاص على توجيه هذه الإجراءات نحو الأطفال ذوي العاهات والأطفال في حالة النزاع المسلح. وردا على استفسار بشأن مستقبل تدخلات اليونيسيف في عمل الأطفال وأعمال اليونيسيف التعاونية مع منظمة العمل الدولية، قالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف وقعت مع منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم تؤكد على النهج المنسق، وأنها ترتقب مؤتمر أوسلو.

٣٠٨ - وقد تم الإعراب عن التقدير للتركيز الرئيسي الذي وجهته اليونيسيف للتعليم، وتعليم الفتيات على وجه الخصوص. وعلق أحد الوفود على القيمة التعليمية للبرامج السمعية - البصرية مثل برنامج "مينا"، وطلب أن يتاح هذا البرنامج للمناطق الأخرى. وفضلا عن قيام اليونيسيف بتعزيز جهودها إزاء التربية الأساسية، فإنها ينبغي أيضا أن تشدد بصورة خاصة على انقطاع الفتيات عن المدرسة.

باء - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

٣٠٩ - علقت الوفود على عدة مجالات برنامجية أخرى. وأكد بعض المتكلمين على أهمية مواصلة التركيز على إتاحة الأنشطة الصحية المتطورة والمرافق الصحية على الصعيد العالمي. وفي رد على تعليق حول أثر الملاريا على معدل وفيات واعتلال الأطفال في أفريقيا، قالت المديرة التنفيذية أن منظمة اليونيسيف مقتنعة بالحاجة إلى تدخلها في مجال الجهود المبذولة لمكافحة الملاريا، على الرغم من أن هذا المرض لم يكن مدرجا ضمن أهداف مؤتمر القمة العالمي. وأضافت أنه يُعتزم إعداد تقرير حول هذا الموضوع الهام. وأعرب وفدان عن تأييدهما لجهود المنظمة المتواصلة في مجال مراعاة الفوارق بين الجنسين عند إعداد البرامج الرئيسية. وقد ذُكرت اعتداءات على حقوق المرأة في أحد البلدان، وطُلب إلى الأمانة توضيح دور اليونيسيف في التصدي لمثل هذه الاعتداءات. وطلب وفد واحد مزيدا من المعلومات عن جهود اليونيسيف في التخفيف من أثر الجزاءات على الأطفال.

٣١٠ - وكان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1997/14 و Corr.1 و Corr.2) الذي قدمته مديرة شعبة التقييم والسياسات والتخطيط.

٣١١ - ورحب العديد من الوفود بالوثيقة قائلين إنها معبرة وموجزة. وقد شجع معظم المتكلمين ما تم إحرازه من تقدم في مجالات التغطية بالتحصين، والقضاء على شلل الأطفال وداء الحييات، وتزايد الاعتراف بحقوق الطفل. وتمت الإشادة باليونيسيف لما تبذله من جهود دؤوبة وما تؤديه من عمل شاق أسهم في تحقيق ما تم إحرازه من تقدم. وأكد بعض المتكلمين على أهمية بناء القدرة الوطنية لمواصلة إحراز تقدم.

٣١٢ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات، وسوء التغذية عند الأطفال، والتعليم الأساسي، والمياه والمرافق الصحية. وساد الاحساس بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المجالات. واقترح بعض المتكلمين أن ترتب اليونيسيف برامجها في السنوات المتبقية حسب أولويتها، وشجع عدة متكلمين آخرين اليونيسيف على وضع استراتيجيات يقوم عليها إعداد البرامج العملية. وكان التعليم الأساسي، ولا سيما فيما يتعلق بالجودة والتوازن بين الجنسين، محور اهتمام عدة وفود أكدت على ضرورة اعتباره من الأولويات. وأكد وفدان أهمية النهج المجتمعي ودور الأسر في مواجهة التحديات المتبقية، وقالا إنه يجب على اليونيسيف أن تتحرك من أجل تمكين الأسر والأهالي وموفري الرعاية. وأوصى أحد الوفود بأن تنظر اليونيسيف في مد الإطار الزمني لعدد من أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى ما بعد العام ٢٠٠٠.

٣١٣ - وشجع وفدان اليونيسيف على تكوين رؤية واتجاه مستقبليين لما يتجاوزان عام ٢٠٠٠. وطرح وفد آخر أسئلة حول الطريقة التي ستتبعها اليونيسيف لوضع برامج للفترات الانتقالية بعد عام ٢٠٠٠، وعن أسلوب عمل المنظمة مع الحكومات لدمج برامج العمل الوطنية من أجل الطفل واتفاقية حقوق الطفل، وحول

كيفية الربط بين أهداف مؤتمر القمة العالمي وحقوق الطفل. وطلب أحد المتكلمين مزيدا من التوضيح فيما يتعلق بالتكامل بين الاتفاقية وأهداف مؤتمر القمة العالمي. وقالت المديرة ردا على ذلك إن أهداف مؤتمر القمة العالمي هي معايير قياسية مرتبطة بزمن محدد وأن حقوق الطفل أهداف غير محددة بزمن معين. ويمكن لبرامج العمل الوطنية أن تضطلع بدور هام في تعزيز حقوق الطفل عندما يتم إعدادها في إطار الاتفاقية بوصفها استراتيجية وطنية شاملة ترمي إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٣١٤ - وطلب أحد المتكلمين إيضاحا لسبب عدم إدراج أهداف محددة عن حقوق الطفل في التقرير مثل عمالة الأطفال. واقترح متكلم آخر أن يتضمن التقرير المرحلي إشارات أكثر تحديدا في المستقبل الى المجالات المتعلقة بحماية الطفل في حالات العمل والاستغلال الجنسي والإعاقة. وعقب وفد آخر على ذلك قائلا إن القرار لم يعبر بالكامل عن انتهاك حقوق الطفل، وإنه ينبغي تنقيحه للوفاء بهذا الغرض. وردت المديرة قائلة إن التقرير ركّز بصفة أساسية على أهداف نهاية العقد، وإنه لم يركز بالتحديد على مسائل حماية الطفل. وسيسهم بلا شك التكامل بين مؤتمر القمة العالمي والاتفاقية، والعلاقة الوثيقة بين بلوغ الأهداف وإعمال حقوق الطفل في النظر في كافة المجالات ذات الصلة بحياة جميع الأطفال، بما في ذلك توفير تدابير الحماية الخاصة لمجموعات الأطفال المعرضة للخطر بشكل خاص.

٣١٥ - ونصح عدة متكلمين اليونيسيف بتقديم مزيد من الدعم للجنة حقوق الطفل، بما في ذلك الدعم الذي يؤدي إلى كفالة زيادة عدد أعضاء اللجنة نظرا الى كثرة عدد التصديقات على الاتفاقية وزيادة أعباء العمل التي تواجهها اللجنة. وقالت المديرة إن اليونيسيف قدمت دعما قويا للجنة فيما يتعلق بمهامها في مجال الرصد والدعوة. وأوصت كذلك الحكومات بتأييد قرار الجمعية العامة الذي ينص على زيادة عدد أعضاء اللجنة من ١٠ إلى ١٨ عضوا.

٣١٦ - وأكد بعض الوفود أهمية الرصد والتقييم، واقترحوا أن تقوم اليونيسيف بقياس التقدم، وتلخيص التجارب وتقييم الدروس المستفادة. وارتئي أن استعراض منتصف العقد أتاح الفرصة المناسبة لإعمال الفكر في الدروس المستفادة، وقال أحد المتكلمين إن واحدا من الدروس المستفادة من الاستعراض تمثل في أن الأهداف المحددة زمنيا شكلت عوامل هامة في المساعدة على وضع البرامج. وأراد وفد آخر معرفة كيف تحدد اليونيسيف أولوياتها في العمل، وما هي الدروس المستفادة في مجالات وفيات الأمهات، والتعليم الأساسي وسوء التغذية عند الأطفال على وجه التحديد. وقال بعض المتكلمين إنه ينبغي لليونيسيف أن تدعم إعداد استعراض نهاية العقد في عام ٢٠٠١. وأكد متكلمان أهمية وضع مؤشرات عن حقوق الطفل من أجل الرصد والتقييم. وقال عدد آخر من المتكلمين إنه ينبغي استعراض كفاءة منهجية الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات وفاعليتها لاستخدامها المحتمل في رصد أهداف نهاية العقد. وقالت المديرة ردا على ذلك إن الأمانة على علم بالحاجة إلى جمع المعلومات عن الأطفال بمعدل منتظم. وقد تم وضع بعض المؤشرات، ويجري اتخاذ خطوات من أجل تحديد مؤشرات خاصة بحقوق الطفل. وأعربت عن تأييد اليونيسيف الكامل لجهود الحكومات الرامية الى وضع مؤشرات محلية إضافية للتكييف مع الواقع

الخاص بكل قطر. وأبلغت الوفود كذلك بأنه يجري حاليا تقييم كفاءة منهجية الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات وفاعليتها.

٣١٧ - وشدد بعض الوفود على أهمية قيام الشراكات، وأضافوا أن أهداف مؤتمر القمة العالمي لن تتحقق ما لم تعمل اليونيسيف على نحو وثيق مع شركائها الآخرين. وعبَّر متكلم عن اهتمامه بمعرفة كيفية إسهام الوكالات الأخرى في أهداف مؤتمر القمة العالمي. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٢٠).

جيم - تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها في مجال الأطفال المحتاجين إلى تدابير خاصة للحماية

٣١٨ - عرض نائب مدير شعبة البرنامج التقرير المعنون "الأطفال المحتاجون إلى تدابير حماية خاصة: تقرير عن الخطوات المتعلقة بتنفيذ السياسة" (E/ICEF/1997/16). وقد أعِد هذا التقرير كورقة ملازمة لاستعراض سياسة عام ١٩٩٦ الخاص بسياسات اليونيسيف واستراتيجياتها في مجال حماية الطفل (E/ICEF/1996/14)، وذلك استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٦/٢٧ (E/ICEF/1996/12/Rev.1)، وهو يوفر إطارا برنامجيا لإدراج شواغل الحماية الخاصة ضمن البرامج القطرية.

٣١٩ - وتدخل عدد كبير من الوفود فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. وكان التأييد عاما للنهج وخطة التنفيذ المعروضتين في التقرير. ورحبت وفود عدة بالاستراتيجية ذات الشعبتين الخاصة بالحماية والردود الموجهة. كما أعلن عدد من الوفود عن مساندته لمفهوم شبكات الدعم الفني. وفي هذا الصدد، أكدت وفود أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية ونادت بزيادة تعزيز الروابط بين اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الاستراتيجية الشريكة. كما سلطت وفود الضوء على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وكان الشاغل العام الذي جرى التعبير عنه في أثناء المناقشة هو أهمية إدراج شواغل الحماية في جميع برامج اليونيسيف المعنية بالتعاون، بالإضافة الى شاغل حقيقي يتمثل في تخصيص موارد عامة مناسبة لكفالة استجابة البرامج التي تفي باحتياجات وحقوق الأطفال المعرضين للاستغلال أو سوء المعاملة أو الإهمال.

٣٢٠ - وتطرقت عدة وفود التعقيدات المحيطة بمسائل الحماية الخاصة، وطالبت بمزيد من الإيضاح والتحليل فيما يتعلق بالتعاريف والسياقات المتباينة التي تتطلب تدابير حمائية خاصة. وأية زيادة في توضيح المفاهيم أو المعلومات عن نطاق ونوع تدخلات اليونيسيف الحقيقية في هذه المجالات سيقابل بالترحيب. وطالبت وفود بمعلومات واضحة للغاية عن الأدوار التي تقوم بها مختلف الوكالات عن الميزة المقارنة لليونيسيف في هذا الشأن.

٣٢١ - وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالحماية الخاصة للأطفال، أبرزت عدة وفود أهمية مشاركة اليونيسيف في الأنشطة الموجهة للإعاقة عند الأطفال والإيذاء والاستغلال الجنسيين وعمل الأطفال، وأثر النزاع المسلح على الأطفال وقضاء الأحداث. وكان الطلب عاما بشأن الحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة اليونيسيف في هذه المجالات. ولذلك طلب عدد من الوفود أن تقدم الأمانة تقريرا مرحليا عن تنفيذ السياسة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨، يؤكد على التوجيه والرصد والتقييم والمؤشرات ذات الصلة، ويعرف بأنشطة محددة مضطلع بها على الصعيد القطري. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٢١).

دال - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا

٣٢٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن "ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا" (E/ICEF/1997/15) قدمه مدير شعبة البرامج.

٣٢٣ - وعبَّرت وفود كثيرة عن تأييدها المستمر لما تقوم به اليونيسيف من أعمال في افريقيا وللأولوية الممنوحة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأشار عدة متكلمين إلى التقدم المحرز في أفريقيا الذي لاحظه الأمين العام في تقريره عن استعراض منتصف العقد لأهداف مؤتمر القمة العالمي، وأشاروا كذلك إلى الحاجة إلى مواصلة إيلاء اهتمام لمجالات مثل الصحة والتغذية، والتعليم، وتوفير المياه والتصحاح، بالإضافة إلى التفاوت بين الجنسين، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحماية أكثر الأطفال تعرضا للخطر. وأكد عدد من المتحدثين الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للتنمية في افريقيا والى اتخاذ تدابير تخفف من أعباء الديون الخارجية التي تعرقل تحقيق الأهداف الخاصة بالطفل في بلدان عديدة. وأشار متكلمون آخرون إلى الأهمية المتواصلة لمبادرة ٢٠/٢٠ بوصفها وسيلة لمساعدة البلدان على توجيه مواردها المتاحة. وقال وفد من المنطقة إنه ينبغي للحكومات الافريقية أن تقدم بيانات واضحة وإيجابية عن جهودها لزيادة الاستثمارات في القطاع الاجتماعي، والمضي قُدما في اللامركزية، واعتماد سياسات لتقاسم التكاليف بهدف الاستدامة.

٣٢٤ - وقال بعض الوفود إنه كان يجب على التقرير أن يقدم مزيدا من التحليل بشأن كيفية تلبية اليونيسيف لاحتياجات الأطفال في أفريقيا في الماضي وبشأن التركيز على المستقبل. وقالت مجموعة من البلدان إنه كان ينبغي تقديم مزيد من التحليل لنجاح استراتيجيات إيصال الخدمات. وبناء القدرات، والتمكين، وعرض أفضل للاتجاهات والوقائع. وقالوا إن التقرير لم يتضمن تحليلا لمعرفة ما إذا كانت الأنشطة المذكورة تعد أفضل وسيلة لاستخدام الموارد المتاحة أم لا، وعما إذا كانت برامج اليونيسيف في أفريقيا فعالة وذات جدوى من حيث التكلفة أم لا. وربما أتاح مزيد من المقارنة بين البلدان للمجلس التنفيذي أن يفهم سبب إحراز بعض البلدان تقدما في مجال تحقيق الأهداف بينما لم تحرز بلدان أخرى أي تقدم. واتسم التقرير بالضعف في عرضه للأولويات ومناقشته لها ولم يقدم معلومات كافية عن الخطة

التي تتبعها اليونيسيف والبلدان الأفريقية لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي في ظل المشكلات التي جرت الإشارة إليها.

٣٢٥ - وأعرب وفد عن قلقه بشأن حجم ميزانية اليونسيف في أفريقيا، وتساءل كيف يمكن إدارة موارد اليونيسيف الشحيحة بحيث تفي بجميع هذه الأولويات المتنافسة الكثيرة. ولم يتضح من التقرير ما تفعله اليونيسيف لدعم الحكومات التي لم تلحق بالركب فيما يتعلق بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات عن إدارة البرنامج واستراتيجياته، وسأل عما إذا كان هيكل المكاتب الميدانية يجري استعراضه لتقديم الدعم الفني اللازم في المجالات ذات الأولوية أم لا. وتساءل وفد آخر عن الآثار المترتبة على التغييرات في قوام الموظفين في أفريقيا. وقال المتكلم الأول إنه من المفيد أيضا تحليل الوسائل التي تلجأ إليها المكاتب القطرية في التعامل مع الأولويات المتنافسة الخاصة بمؤتمر القمة العالمي فيما يتعلق بعملية تخطيط البرامج القطرية. وسأل الوفد نفسه عن مدى التفاوت في جمع الأموال بين المنطقتين الأفريقيتين، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والمياه والتصحاح.

٣٢٦ - وقال وفد آخر إن الفقر هو السبب الرئيسي للمشاكل التي تواجه الأطفال الأفارقة، وإن بذل المزيد من الجهود للقضاء عليه سيقلل من عدد حالات الطوارئ في القارة. وعند تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي، ينبغي أن تحدد اليونيسيف الاتجاهات وتحللها فيما يتعلق بمؤشرات مثل وفيات الأمهات ومحو الأمية والأمراض التي يسببها الفقر. وكان يجب أن يتضمن التقرير المرحلي مزيدا من التفاصيل عن كيفية استخدام اتفاقية حقوق الطفل وبيان رسالة اليونيسيف لتحسين أوضاع الطفل الأفريقي، ومزيدا من المعلومات عن الخطط المستقبلية الرامية إلى منع الاستغلال الجنسي. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن عملية شريان الحياة في السودان، والدروس المستفادة من هذه التجربة وكذلك عن كيفية الإفادة المرتجعة من هذه المعلومات في إدارة البرامج.

٣٢٧ - وأعرب متكلم عن تأييده القوي لجدول أعمال اليونيسيف الخاص بمناهضة الحرب، ولمشاركة اليونيسيف عند الاقتضاء في تقديم المساعدة الإنسانية. وقال متكلم آخر إن الأطفال يحتاجون إلى حماية خاصة من الاستغلال الاقتصادي والجنسي ومن التجنيد في الجيوش.

٣٢٨ - وقال وفد إن مبادرة باماكو ومبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال ساعدتا البلدان على تنشيط الخدمات الصحية. وقال متكلمون آخرون إن التحسن الذي طرأ على تعليم الفتيات أدى بطريقة مباشرة إلى زيادة رفاه المرأة، وإنه ينبغي أن تحتل اليونيسيف مكان الطليعة فيما يتعلق بمناصرة المرأة ما دام لتعليمها وحصولها على الدخل تأثير مباشر على الأطفال ولا سيما الفتيات.

٣٢٩ - وقالت عدة وفود إن التحضر يمثل على نحو متزايد مشكلة تؤثر على حالة الأطفال وينبغي أن يدرج في برامج اليونيسيف القادمة.

٣٣٠ - وبالإشارة إلى الفقرة ٥٧ من التقرير التي ذكرت أن اليونيسيف مهددة بفقد ميزتها المقارنة في قطاع المياه، طلب متكلم مزيدا من المعلومات عن أثر ذلك على برامج اليونيسيف. ورأت مجموعة من البلدان أن التفسير المقدم لنقص التمويل في قطاع المياه والتصحاح غير وافٍ.

٣٣١ - وفي رد موجز أكدت الأمانة أن الصحة والتعليم يعدان من أولويات اليونيسيف في أفريقيا. فالقارة ليست وحدة متجانسة، وكل برنامج قطري يقوم على أساس تحليل للحالة بغية التركيز على مشاكل معينة. ومع ذلك فالصحة والتعليم من الأولويات العامة، ويوجد في كل مكتب قطري تقريبا موظفون متخصصون يعملون في هذين المجالين. وبالنظر الى موارد اليونيسيف المحدودة وضخامة المشكلات التي تواجه الأطفال في أفريقيا، دأبت اليونسيف على العمل على زيادة موارد المانحين الآخرين والحكومات الأخرى. واليونيسيف على علم بالتفاوت في التمويل التكميلي بين المنطقتين الأفريقيتين، وهي تعمل على تعويض العجز الكبير في الميزانية المخصصة لغرب ووسط أفريقيا وزيادة جمع الأموال (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩/١٩٩٧).

هاء - مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا

٣٣٢ - قال مدير شعبة البرامج، في عرضه لتقرير شفوي عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، إن اليونيسيف ملتزمة التزاما تاما بتنفيذها. فاليونيسيف تنظر إلى المبادرة الخاصة بوصفها وسيلة هامة لتعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على وضع أولوياتها وهي تركّز على الأنشطة المتصلة بالسياسات العامة والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وقال إن نهج البرامج القطرية يتسق مع آليات المبادرة الخاصة، وإن اليونيسيف تعمل مع العديد من الشركاء، بما في ذلك الوكالات الإنمائية الثنائية ومؤسسات بريتون وودز، في وضع برامج الاستثمار القطاعي. وقد أنشئت برامج الاستثمار القطاعي في عدد من البلدان في مجالات مختلفة، مثلا في إثيوبيا وغانا وملاوي وموزامبيق في مجالي الصحة والتعليم، وفي زامبيا في مجال الصحة، وفي جزر القمر في مجال التعليم. كما تعمل اليونيسيف داخل إطار هياكل إقليمية مختلفة مع، مثلا، منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في مجال الصحة، ومع اليونسكو والبنك الدولي ورابطة تطوير التعليم في أفريقيا في مجال التعليم. ويتلقى جميع ممثلي اليونيسيف في أفريقيا مبادئ توجيهية لمساعدتهم على تنفيذ نصوص المبادرة الخاصة.

٣٣٣ - وقال عدد من المتكلمين إن المبادرة الخاصة تعتبر وسيلة للعمل على تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن البلدان من تحديد أولوياتها والاستجابة لاحتياجاتها. واقترح أن تضطلع اليونيسيف بدور أكثر نشاطا في تنسيق مشاركة الوكالات الأخرى لصالح الأطفال بسبب وجودها على نطاق واسع على الصعيد القطري. وأعرب عن التقدير للأهمية التي توليها الحكومات للملكية؛ ولكن أحد المتكلمين قال إن الموارد التي ستعبئها المبادرة الخاصة على مدى عشر سنوات غير كافية لمعالجة مشاكل القارة.

٣٣٤ - وقالت مجموعة من البلدان إنه بالرغم من أن المبادرة الخاصة لها بعض الآثار الإيجابية، فإن أثرها في بعض المجالات كان محدودا أو غير معروف. وستحتاج أفريقيا إلى مستوى عال من مدخلات التنمية على مدى السنوات القليلة المقبلة، ويلزم التنسيق بين مختلف المبادرات التي أعلنت في أفريقيا. وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا لم يكن له أي أثر حقيقي، وسيتعين أن تثبت المبادرة الخاصة قدرتها على جلب قيمة مضافة. وطلب المتكلم تفسيرا لدور برامج الاستثمار القطاعي في المبادرة الخاصة ورحب بزيادة توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وطلب وفد آخر أن تضمن المنشورات التوجيهية المتعلقة بالمبادرة الخاصة التي توجه في المستقبل إلى المكاتب الميدانية تعليمات لزيادة توثيق التعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وينبغي أن توفر اليونيسيف في تقريرها المرحلي المقبل المتعلق بأفريقيا معلومات أكثر تحديدا عن الكيفية التي يجري بها تنفيذ المبادرة الخاصة في الميدان.

واو - تقرير عن توزيع الموارد العامة

٣٣٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بتوزيع الموارد العامة (E/ICEF/1997/P/L.17 و Corr.1). وأوضح مدير شعبة البرامج لدى عرضه للوثيقة أن النظام المعدل يبقي على المعايير الرئيسية الثلاثة ويحسن أوزانها الترجيحية بحيث تولى أولوية أعلى للبلدان التي يكون نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها منخفضا ومعدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة مرتفعا. وأوضح أيضا أن ٩٣ في المائة من الموارد العامة المتاحة للبرامج يوزع مباشرة على الصعيد القطري، في حين تدخر نسبة ٧ في المائة لتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للاحتياجات الناشئة وغيرها من الظروف الاستثنائية. كذلك شرح بإيجاز الخطوات الرئيسية الخمس لنظام التوزيع المعدل. ووجه الشكر إلى المجلس، وبخاصة إلى نائب الرئيسة المكلف بالإشراف على المفاوضات المتعلقة بمشروع التوصية، على الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية المفيدة التي أسهمت إسهاما كبيرا في تطوير النظام المعدل المقترح ووضعه في صيغته النهائية.

٣٣٦ - وأوضح نائب الرئيسة أنه قام، استجابة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الذي عقده المجلس بين الدورات في شباط/فبراير ١٩٩٧، بتنظيم عدد من الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية مع الأمانة وعدد من أعضاء المجلس بهدف التوصل إلى توافق في الآراء وإعداد مشروع توصية. وأكد على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة الحالية.

٣٣٧ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للنوعية العالية جدا لمحتوى الورقة وتوجهت بالشكر إلى مدير شعبة البرامج ونائب الرئيسة لما قاما به من عمل ممتاز. ورحب معظم الوفود بالأولوية التي تولى للبلدان الأكثر احتياجا، وعلى وجه التحديد، أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل. وأكد بعض الوفود المانحة أن ذلك يتفق مع سياسة بلدانها المتمثلة في إيلاء الأولوية لتخفيف حدة الفقر. وعلّقت بضعة وفود بقولها إن نظام توزيع الموارد ينبغي أن يكون موجها نحو مكافحة الفقر. وينبغي أن يسهم في تخفيف حدة الفقر في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٣٨ - وذكرت عدة وفود أنه ينبغي زيادة حصة أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى زيادة كبيرة. وأعربت بضعة وفود عن تشجيعها لأن يكون الهدف هو تخصيص نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من الموارد العامة لأقل البلدان نموا و ٥٠ في المائة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء الأثر السلبي للتركيز على الحصص الإقليمية والحصص الموجهة بالتحديد لبعض المناطق والتجمعات حيث أنها تؤثر على شفافية تطبيق نظام توزيع الموارد العامة.

٣٣٩ - وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء الاختلالات الإقليمية في تعديل نظام التوزيع. وأوضح أحد الوفود أن الموارد المخصصة لآسيا ستنقص، في ظل النظام المعدل، بالرغم من أن معظم الأطفال الفقراء يعيشون في جنوب آسيا. وقال أحد الوفود إن النسبة المئوية الإقليمية لا تعكس تنوع الحالات القطرية وتعقدها. وردا على ذلك، أشار مدير شعبة البرامج إلى أن هناك بلدانا داخل كل منطقة ستحصل على قدر أكبر من الموارد العامة وبلدانا ستحصل على قدر أقل. وفي جنوب آسيا، ستحصل معظم البلدان على أنصبة أعلى من الموارد المخصصة في إطار النظام المعدل لأن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها منخفض نسبيا ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيها مرتفع نسبيا بالمقارنة بالبلدان الأخرى.

٣٤٠ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لادخار نسبة ٧ في المائة من الموارد العامة للاستجابة للاحتياجات الناشئة والظروف الاستثنائية. وطلب بعضها زيادة تفصيل المعايير والمبادئ التوجيهية لتوزيع الحصة المدخرة لضمان توفر الشفافية وأن تذكر أوجه استعمالها في تقرير المديرة التنفيذية.

٣٤١ - وأيد كثير من الوفود استمرار استخدام المعايير الثلاثة، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وعدد الأطفال. واقترح متكلمان أن هناك معايير أخرى ينبغي مراعاتها، مثل سوء التغذية عند الأطفال، ومعدل وفيات الأمومة، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والقدرة الاستيعابية للحكومات المستفيدة. وأعرب عدد من المتكلمين الآخرين عن رأي مفاده أن عدد الأطفال ليس معيارا جيدا لأغراض توزيع الموارد.

٣٤٢ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لمستوى التوزيع الأدنى البالغ ٠٠٠ ٦٢٥ دولار، في حين قال وفدان آخران إن هذا المستوى مرتفع أكثر مما ينبغي. وذكر متكلمون آخرون أنهم يجدون صعوبة في فهم ذلك المفهوم وعلاقته بمبدأ العالمية. وأوضح مدير شعبة البرامج، في رده على استفسار بشأن الكيفية التي سيستخدم فيها مستوى التوزيع الأدنى، فقال إن مستوى التوزيع الأدنى يحدد بأنه مستوى محتمل يسمح بتنفيذ برنامج قطري تتوفر له مقومات البقاء. كما أوضح أن مستوى التوزيع الأدنى سيكون مدخلا مباشرا لبرامج ومشاريع محددة ولا يشمل الدعم البرنامجي. وأكد كذلك أن الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الحد الأدنى للتوزيع لا ينشأ على وجه التحديد من مبدأ العالمية، ولكن من الاهتمام العملي بتنفيذ برنامج قطري تتوفر له مقومات البقاء.

٣٤٣ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء انخفاض مستوى الموارد العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على تنفيذ البرامج القطرية المعتمدة للأطفال. وفي هذا الصدد، ذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي ألا يؤثر انخفاض مستوى الموارد العامة على أقل البلدان نموا. وحُثَّت اليونيسيف على جمع المزيد من الأموال للموارد العامة كما حُثَّت البلدان المانحة على زيادة مساهماتها في الموارد العامة لليونيسيف. وطلب أحد الوفود أن تقدم اليونيسيف تقارير إلى المجلس عن سياستها واستراتيجيتها المتعلقة بجمع الأموال.

٣٤٤ - وأعرب وفدان عن قلقهما إزاء مفهوم التخريج، حيث ذكرا أن من شأنه أن يحد من عمل اليونيسيف في كثير من البلدان ويعرض الشراكات للخطر. وقال أحد المتكلمين إن عتبة الدخل لأغراض التخريج منخفضة أكثر مما ينبغي بالمقارنة بمثيلتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأضاف متكلم آخر أن صيغة تخصيص الموارد لأفريقيا في البرنامج الإنمائي مرضية بدرجة أكبر. وقال متكلم آخر إنه ينبغي أن تراعى بدرجة كافية احتياجات البلدان التي تكون في مرحلة مبكرة من التنمية. وأكد أحد المتكلمين أنه يلزم أن تتفق كل من الحكومة واليونيسيف على أية تدابير تتخذ في بلد ما. وردا على ذلك، أوضح مدير شعبة البرامج أن عتبة التخريج هي عبارة عن تركيبة مؤلفة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند مستوى ٨٩٥ ٢ دولارا ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عند مستوى ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء. وهذه العتبة المؤلفة هي أكثر صرامة من عتبة البرنامج الإنمائي التي تحدد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند مستوى ٠٠٠ ٤ دولار. كما أكد أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يعد مؤشرا موجزا جيدا لمستوى التنمية وليس فقط لمستوى رفاه الأطفال.

٣٤٥ - وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي وضع نماء الأطفال في السياق الاجتماعي والاقتصادي الكلي. وأكد متكلم آخر أهمية الاستدامة وبناء القدرات الوطنية.

٣٤٦ - وقالت بضعة وفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تبدأ في تنفيذ النظام الجديد، وأن تقوم بعد ذلك بتقييم فعاليته وتنقيحه إذا لزم الأمر. واقترح متكلم آخر عدم تطبيق النظام الجديد إلا على البرامج الجديدة، لا على البرامج التي ووفق عليها في وقت سابق. وعلق وفد آخر بأن عام ٢٠٠٣ بعيد أكثر مما ينبغي فيما يتعلق بتقييم تنفيذ النظام الجديد. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم التنفيذ ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار نتيجة استعراض نهاية العقد الذي سيجرى في عام ٢٠٠١ لأهداف مؤتمر القمة العالمي.

٣٤٧ - وقبل اتخاذ المقرر، كرر أحد أعضاء المجلس التأكيد على الرأي القائل بأنه ينبغي عند توزيع الموارد العامة مراعاة الظروف التي لا يعكسها معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والناتج القومي الإجمالي في البلد. وقال إنه يفهم أن انتباه المديرة التنفيذية سيوجه إلى أية صعوبات محتملة ناجمة عن الآثار المترتبة على قرار الإنهاء التدريجي للموارد العامة في بلد ما، على النحو المحدد في الفقرة ٧ من المقرر والفقرة ٥ (ج) من مرفق المقرر. وذكر أن وفده يفهم كذلك أنه سيتم تدريجيا تطبيق الإنهاء التدريجي لوضع البلدان التي تفي بمستوى التخريج، وذلك بالتشاور مع الحكومات المعنية. وقد كان التعاون

والشراكة مع اليونيسيف عاملين فعالين في تقدم كثير من البلدان، وهو أمر ينبغي عدم المساس به. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٨/١٩٩٧).

زاي - الخطوط العامة لسياسة اليونيسيف في مجالي الإعلام والمنشورات

٣٤٨ - قامت المديرة التنفيذية بعرض التقرير عن "سياسة اليونيسيف في مجالي الإعلام والمنشورات" (E/ICEF/1997/17)، وقام مدير شعبة الاتصالات بتلخيص محتوياته. كما قدم تقريرا عن الجهود المضطلع بها لدمج منشورات اليونيسيف والتنسيق فيما بينها عن طريق الآلية الجديدة التي وضعتها لجنة استعراض المنشورات وعن آليات تنسيق المنشورات داخل إطار منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأبلغ الوفود بشأن عدد من المبادرات التي اتخذتها الشعبة فيما يتعلق بوضع اليونيسيف على الإنترنت. وقال إن الأمانة تسعى للحصول على توجيهات بشأن شكل ونطاق وتوقيت السياسة الأعم في مجالي الإعلام والمنشورات لعرضها على المجلس التنفيذي في الدورة المقبلة.

٣٤٩ - وأشاد معظم الوفود بالورقة بوصفها تقريرا مؤقتا جيدا عن أنشطة اليونيسيف للإعلام والنشر، ولكن عدة وفود أعربت عن ضرورة زيادة تفصيل إطار سياسة الاتصال في موعد لاحق. ولاحظ أحد الوفود أن التقرير الحالي يوفر معلومات أساسية بشأن منشورات اليونيسيف دون وضع أي اتجاه للسياسات ودون تحديد دور مهمة الاتصال تحديدا واضحا على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية. وأكد وفد آخر أنه ما لم يوضع إطار للسياسات، يكون هناك خطر إهدار الموارد. وأوصى أحد الوفود بأن تحدد ورقة السياسة المجالات ذات الأولوية وأن تضع استراتيجية للتنفيذ. واستجابة لاقتراح من المديرة التنفيذية، اتـُفق على إرجاء عرض ورقة أكثر تفصيلا إلى دورة المجلس السنوية لعام ١٩٩٨.

٣٥٠ - ورد المدير على الاستفسارات المتعلقة بميزانية نشر منشورات "تقدم الأمم"، وتقرير "حالة الأطفال في العالم" والتقرير السنوي لليونيسيف. ورحب أحد الوفود بالتدابير التي يجري اتخاذها لتخفيض التكاليف، وسأل وفد آخر عن المدى الذي يجري به الاستعانة بمتعاقدين خارجيين لإنجاز الأعمال. واقترحت عدة وفود زيادة تحديد النشاط الإعلامي الذي تقوم به اليونيسيف بالنسبة للجمهور المستهدف (المانحون/المستفيدون/عامة الجمهور). وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة رصد وتقييم أثر منشورات اليونيسيف واقترح أن تجري الأمانة دراسات للتكلفة - الفائدة لتمكين المنظمة من استهداف جمهورها بدرجة أكثر فعالية. وقال المدير إن أنشطة الاتصال في اليونيسيف تتسم بطابع اللامركزية لتمكين المكاتب الميدانية واللجان الوطنية من استهداف جماهيرها بصورة أكثر فعالية وتقييم أثر المواد. وفيما يتعلق بالتقييم، لاحظ أن اليونيسيف تسعى لتعزيز قدرة التقييم على الصعيد القطري بتنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن بحوث الجمهور المستهدف.

٣٥١ - واستفسر أحد الوفود عن فوائد ما جرى مؤخرا من إعادة تشكيل الشعبة وما إذا كان عملها الآن يتسم بمزيد من الكفاءة. وقال المدير إن توحيد مهمة الاتصال قد أسفر عن زيادة الاتساق في عرض

صورة اليونيسيف؛ وقضى على ازدواجية الأنشطة، محققا بذلك وفورات في كل من الوظائف والأموال؛ وعزز التماسك الداخلي بدرجة كبيرة.

٣٥٢ - ورحبت عدة وفود بمبادرات المنظمة في مجال الإنترنت. وذكر أحد الوفود أن ثمة حاجة إلى استهداف الجمهور على نحو أكثر تحديدا في هذا الصدد وشجع الأمانة على مواصلة إنتاج مواد للإنترنت بالاسبانية والفرنسية. وشدد أحد الوفود على أهمية الإنترنت كوسيلة اتصال بين اليونيسيف واللجان الوطنية، وعلى الحاجة إلى التعاون لإنتاج مواقع على الشبكة لعامة الجمهور. وردا على ذلك، قال المدير إن تلك الوسيلة ما زالت تتطور وجمهور الإنترنت حاليا محدود ولكن من الواضح أنه سينمو في المستقبل.

حاء - عملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة

٣٥٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي خطة العمل والميزانية البرنامجية لعملية بطاقات المعايدة لفترة الثمانية أشهر من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.8) والتقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (E/ICEF/1997/AB/L.9).

٣٥٤ - وقدم المدير، عملية بطاقات المعايدة عرضا لأداء عملية بطاقات المعايدة في السنة الماضية واستراتيجياتها الرئيسية لعام ١٩٩٧ فضلا عن المبادرات المتعلقة بعام ١٩٩٧ وما بعده. وأبرز العرض الخطوات الجديدة التي تم اتخاذها في إطار عملية بطاقات المعايدة تنفيذا للتوصيات التي تضمنتها دراسة كوبرز وليبراند، بما في ذلك الأخذ بخط المظهر الجديد لبطاقات المعايدة وكتيب المراسلات.

٣٥٥ - وشملت مبادرات عملية بطاقات المعايدة في عام ١٩٩٧ توسيع نطاق تسويق خط المظهر الجديد للبطاقات والكتيبات ليشمل أسواق إضافية، وتكثيف ومواءمة خط الإنتاج، وتقصير عملية تطوير واختيار المنتجات. وسوف يتم التركيز على الأسواق الرئيسية وتنفيذ توصيات فرقة عمل المكاتب الميدانية التابعة لليونيسيف. وسوف يجري تحديد أدوار عملية بطاقات المعايدة واللجان الوطنية والتأكيد على نمط الشراكة الجديد مع اللجان الوطنية. وستشمل المبادرات خلال عام ١٩٩٨ توحيد مقار عملية بطاقات المعايدة في موقع واحد في أوروبا، والإدارة المتكاملة للعلامة التجارية للبطاقات وكذلك في جمع الأموال من القطاع الخاص.

٣٥٦ - وأشيد بالمدير للعرض الواضح والشفاف الذي قدمه والوثائق الأكثر اختصارا وغنى بالمعلومات المتضمنة تحليلا للأسواق. وأثني على عملية بطاقات المعايدة لتنفيذها عمليات تجارية أكثر كفاءة ومبادرات جديدة بهدف تحقيق أقصى قدر من الدخل لليونيسيف من القطاع الخاص.

٣٥٧ - وهنأ متحدثون كثيرون عملية بطاقات المعايدة على الدخل الذي ولدته لليونيسيف في عام ١٩٩٦ فضلا عن جهود الدول الأعضاء التي أمكن بفضلها تحقيق هذه النتائج. وشدد أحد المتكلمين على إمكانية

زيادة تطوير الشراكات مع القطاع الخاص لزيادة الأموال. وأكد وفد آخر أن ١٠ مكاتب من بين ١٣ مكتبا ميدانيا من المكاتب ذات الأولوية حصلت على ترخيص من الحكومات بجمع الأموال من القطاع الخاص في بلدانها، وأعرب عن أمله في أن تحصل البلدان الثلاثة المتبقية على ترخيص بذلك في موعد قريب.

٣٥٨ - وجرى التأكيد على أهمية زيادة تخصيص الأموال للموارد العامة. ولوحظ أن الموارد العامة خصص لها في عام ١٩٩٦ نسبة من الدخل المتأتي من جمع الأموال من القطاع الخاص لا تزيد سوى زيادة هامشية على النسبة التي خصصت لها في عام ١٩٩٥.

٣٥٩ - وفيما يتعلق بالتركيز على الأسواق الرئيسية، أعرب كثير من المتحدثين عن أملهم في أن تتيح هذه المبادرة إمكانيات جيدة لزيادة الإيرادات لليونيسيف ورأوا أن هذا هو الاتجاه الصحيح الذي ينبغي اتباعه في المستقبل. بيد أن وفدا أعرب عن قلقه لأن الأسواق التي تحقق حاليا أداء جيدا يمكن أن تواجه صعوبات ما لم تستوف الشروط اللازمة لإدراجها في الأسواق الرئيسية. وقال إن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلى توليد دخل أقل فحسب بل وكذلك إلى إضعاف الدعاية لصالح اليونيسيف. وأوضح المدير أنه سوف لا يتم التنازل عن الدعم لصالح الأسواق المربحة على حساب زيادة التأكيد على الأسواق الرئيسية.

٣٦٠ - وأعرب متحدث آخر عن القلق لأن البلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان والمنخفضة الدخل الفردي والتي ينخفض فيها حجم مبيعات بطاقات اليونيسيف سوف لا تنطبق عليها معايير الأسواق الرئيسية، واقترح أن تنظر عملية بطاقات المعايدة في استراتيجيات مثل بيع تصميمات تصور الثقافة المحلية بأسعار منخفضة. وقال إن زيادة المبيعات من البطاقات سوف يحسن أيضا الدعاية في المنطقة. ورد المدير أنه إذا لم تحقق الاستراتيجيات التجارية الجديدة التي يجري تنفيذها حاليا، والتي تشمل خيار تصميمات إقليمية، النتائج الكافية خلال فترة السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة، فإنه يمكن النظر في المزيد من الاستراتيجيات الإقليمية.

٣٦١ - وفيما يتعلق بمسألة معدلات الاحتجاز، لاحظ أحد الوفود أنه ينبغي إنفاذ القواعد المتعلقة بمعدلات المبالغ المحتجزة بصرامة أكبر. وقال المدير إن المسؤولية عن التقيد بهذه القواعد تقع أيضا على كاهل شركاء المبيعات. وأوضح أن تنفيذ اقتراح تعزيز التعاون، والمساءلة وتحسين التخطيط مع شركاء المبيعات ستؤدي إلى المزيد من الشفافية في هذا المجال. ورحب العديد من الوفود بزيادة توثيق عرى التعاون مع عملية بطاقات المعايدة وتحسين عملية تخطيط العمل المشترك ورصدها عن كثب.

٣٦٢ - وردا على سؤال، قال المدير إن اسم عملية بطاقات المعايدة سيغير على نحو يعكس بدقة أكثر أنشطتها وذلك عند نقل مقر عملية بطاقات المعايدة وعندما يعلن عن الهيكل الجديد لعملية بطاقات المعايدة.

٣٦٣ - وأعربت المديرة التنفيذية عن الأمل في أن أنشطة عملية بطاقات المعايدة، وهي إحدى الشعب الهامة في اليونيسيف والتي تتصل مباشرة بمناقشات المجلس الأخيرة بشأن الموارد المالية والتنظيم، ستحظى بالاهتمام الكامل لأعضاء المجلس التنفيذي نظرا لأهمية الدخل الذي تدره من القطـــاع الخاص، لا سيما للموارد العامة. (للاطلاع على نص المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرران ١٤/١٩٩٧ و ١٥/١٩٩٧).

طاء - تقريـرا اجتماعي لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحـدة للتربيـة والعلم والثقافة واليونيسيف، واللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية

لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف

٣٦٤ - قدمت رئيسة المجلس التنفيذي تقرير الاجتماع السادس للجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعقود في بوخارست، رومانيا، يومي ٥ و ٦ أيار/ مايو (E/ICEF/1997/18). وشملت المناقشات حالات التعاون الجديدة والمسألة الهامة المتعلقة بالتنسيق والدعم على المستوى المحلي. وأكد الاجتماع أيضا أهمية ضمان التعليم والتدريب الجيدين للفتيات والنساء. كما ناقش التعاون بين المنظمتين في حالات الطوارئ. (للاطلاع عل تقرير رئيسة المجلس التنفيذي، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.17).

٣٦٥ - وقال ممثل اليونسكو في نيويورك إن التعاون بين اليونسكو واليونيسيف أدى إلى إحراز تقدم ملموس نحو هدف شمولية التعليم الابتدائي. وذكر أن اليونيسيف واليونسكو كانتا أداتين فعالتين في خلق حافز التعليم للجميع الذي يشمل المشاركة الفعالة للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٦٦ - وحث على مواصلة التعاون والتمويل المشترك للأنشطة المشتركة في مجال التعليم الأساسي. وقال إن اليونسكو من جهتها ستحافظ على مساهمتها البالغة ٠٠٠ ٤٠٠ دولار التي تقدمها سنويا إلى البرنامج التعاوني، وأعرب عن أمله في أن تواصل اليونيسيف أيضا مساهمتها خلال المرحلة الجارية لعام ١٩٩٧ على الأقل.

٣٦٧ - وقال في الوقت نفسه إن المشاورات بين الأمانتين على مستوى الرئيسين التنفيذيين تتقدم حاليا، لتحديد طرائق تجديد اتفاق التعاون، وإن نتائج هذه المشاورات سيعرضها المدير العام لليونسكو على المجلس التنفيذي لليونسكو.

٣٦٨ - وقال أحد الوفود إن التعاون غلب عليه أحيانا الطابع النظري وإنه من الضروري التقدم نحو نتائج عملية أكثر. وذكر أن الاجتماع المعقود في بوخارست أتاح الفرصة لاستعراض منجزات الماضي فضلا عن

استعراض أشكال التعاون في المستقبل. وتحقق نجاح كبير في بعض مجالات التعاون مثل استعراض منتصف العقد لحملة التعليم للجميع في عمان، وبرنامج الإحصاءات التعليمية للتعاون مع المعهد الدولي لتخطيط التعليم. بيد أنه كان هناك مجالات أخرى ينبغي إعادة النظر فيها الآن بدقة. ومن الضروري النظر إلى الشراكة بين المنظمتين ليس كمجرد شراكة مالية، ولكن شراكة تستلزم التفكير المشترك والالتزام بتحقيق الأهداف المشتركة.

٣٦٩ - وردا على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إنه تم الاتفاق على أنه ينبغي مواصلة تنفيذ برنامج تحقيق التعلم، ولكن بإدخال بعض التحسينات وجعله لامركزيا أكثر، في حين أن برنامج الابتكارات سيتوقف في شكله الحالي. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ١٦/١٩٩٧).

اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسات الصحية

٣٧٠ - قدمت رئيسة المجلس التنفيذي تقرير الدورة الحادية والثلاثين للجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسات الصحية، المعقودة في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو (E/ICEF/1997/19). وقالت إن هذا الاجتماع أتاح فرصة للتفكير مليا في ٤٩ سنة من التعاون بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وتم فيه استعراض التوصيات التي قدمتها مؤخرا منظمة الصحة العالمية فضلا عن البرامج ذات الصلة بالصحة والمتعلقة بالأمراض المعدية الآخذة في الظهور منها والعائدة (مكافحة الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، لا سيما مسألة الرضاعة الثديية وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب)، ومنع الإصابة بحالات نقص اليود ومكافحته، وتغذية الرضع والأطفال، وأعمال الطوارئ والأعمال الإنسانية، ومنع العنف وتجديد استراتيجية الصحة للجميع. وأكد الاجتماع على أنه ينبغي لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية أن تواصلا التعاون لزيادة مشاركة المجتمع المحلي، وزيادة تمكين أفقر فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات الصحية وضمان استدامة العمل الصحي. وأبلغت الوفود أن جمعية الصحة العالمية قد نظرت في اختصاصات لجنة التنسيق الجديدة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة. وذكرت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أرجأ مناقشة المسألة إلى دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، واقترحت أن تفعل اليونيسيف الشيء نفسه. (للاطلاع على تقرير رئيسة المجلس التنفيذي بشأن الاجتماع، انظر E/ICEF/1997/CRP.18).

٣٧١ - وبناء على طلب أحد الوفود، تم الاتفاق على عرض التقرير على المجلس من جديد في دورته التي سيعقدها في أيلول/سبتمبر في إطار النظر في ولاية وصلاحيات لجنة التنسيق الجديدة. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٧/١٩٩٧).

٣٧٢ - وعلقت المديرة التنفيذية بأنه كانت هناك تفاعلات أساسية جدا في كلا الاجتماعين وأنه تم استعراض البرامج لتقرير ما ينبغي مواصلة تنفيذه. وتم أيضا الاتفاق على أن تجتمع كل لجنة مرة كل سنتين وفق ما كان مقررا في الأصل.

ياء - تنفيذ التفوق الإداري في اليونيسيف

٣٧٣ - قدمت المديرة التنفيذية، عند عرض التقرير المرحلي عن "تنفيذ التفوق الإداري في اليونيسيف" (E/ICEF/1997/CRP.15)، أمثلة للتحسينات التي تشهدها هذه العملية نتيجة لتوضيح أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر. وبالرغم من أن الأرقام الصحيحة المتصلة بآثار برنامج التفوق الإداري المتوقعة على الموارد البشرية وموارد الميزانية غير متاحة، فقد أكدت للمجلس أن التغييرات في أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر لن تستتبع إنشاء هياكل جديدة أو زيادات كبيرة في عدد الوظائف في المكاتب الإقليمية. وذكرت أن أي تغيرات هامة متوقعة في ملاكات الموظفين من الأرجح أن تكون نتيجة للتخفيضات في الموارد المالية والزيادات في تكاليف الموظفين المحليين، وليس لإعادة تحديد الأدوار.

٣٧٤ - وشددت المديرة التنفيذية على أن عدم اليقين الناجم عن التغيير الجاري، وعمليات خفض الميزانية، والآثار الممكنة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة، قد أثارت كثيرا من الشواغل المبررة لدى الموظفين. وأعربت عن التزامها بأن تُطلع موظفي اليونيسيف والمجلس التنفيذي على التطورات فور حدوثها. وأكدت أن مكاتب اليونيسيف تعمل على اعتماد أدوار وأساليب عمل وممارسات إدارية ونظم تشغيل جديدة، ومع اكتساب الخبرة في هذه الأدوار والممارسات والنظم الجديدة، ستطلب أن تتضمن التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي، ابتداء من عام ١٩٩٨، أمثلة بارزة عن زيادة الكفاءة نتيجة لبرنامج التفوق الإداري. وأكدت للمجلس أنها ستواصل الرصد والإبلاغ فيما يتصل بكيفية تحقيق معايير التفوق في الطريقة التي تقدم بها اليونيسيف الخدمات للأطفال، بما يكفل أن يظلوا أول مستفيد من هذه المبادرة من خلال البرامج القطرية الفعالة.

٣٧٥ - وتحدثت المديرة التنفيذية عن الأنشطة المضطلع بها منذ إعداد التقرير بغية استحداث أساليب أكثر فعالية لتخطيط الميزانية واستعراضها. ومن تلك الأنشطة تنسيق استعراضات البرامج والميزانية في المناطق مما يجعل المناقشات أكثر مراعاة للسياقين القطري والإقليمي؛ وجعل ميزانيات المقر تستند إلى خطط إدارية، وعقد منتديات مفتوحة حول الميزانية تشجيعا لمشاركة الموظفين على نطاق أوسع في عملية إعداد الميزانية واستعراضها واسهاما في زيادة تنسيق الأدوار التي تؤديها شُعب المقر في دعم المكاتب الميدانية؛ وتحديد الوظائف التنظيمية الأساسية وأوجه المساءلة استنادا إلى الخطط الإدارية لضمان تضافر وظائف مختلف المواقع بغية الاستخدام الأمثل للموارد من أجل الأطفال على أفضل وجه. وذكرت المديرة التنفيذية أن الأمانة ستستعرض قريبا مقترحات ميزانية فترة السنتين لكفالة استخدام الموارد بأكبر

قدر من الفعالية دعما لبرامج اليونيسيف، وأضافت أنها تنوي إطلاع المجلس، في دورته العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر، على المعلومات الأولية المتصلة بالميزانية.

٣٧٦ - وتحدثت رئيسة رابطة الموظفين العالمية المنتخبة حديثا إلى المجلس، فأبلغت عن حالة معنويات الموظفين في الأمانة. وقال أحد المتحدثين إن التفوق الإداري ينبغي ألا يتم على حساب جهاز الموظفين المتفانين. وأبرز وفد آخر ضرورة أن يتفادى المجلس الإدارة التفصيلية. وشكر متحدثون آخرون رئيسة الرابطة على بيانها، وشددوا على حتمية المشاكل أثناء أي عملية تغيير وعلى ضرورة الاستمرار في تعزيز إدارة الموارد البشرية وإطلاع الموظفين على المعلومات.

٣٧٧ - وأعربت وفود عدة عن تقديرها لما اتسمت به عملية التفوق الإداري حتى ذلك التاريخ من شفافية وصراحة وحزم. وشكر كثير من المتحدثين الأمانة على الوثائق الواضحة والثرية بالمعلومات بشأن نظام اليونيسيف للمساءلة فيما يتصل بعملية البرامج القطرية. وطلب أحد الوفود إتمام نظام مساءلة الأمانة عن طريق إيضاح أوجه مساءلة المجلس التنفيذي. وردت المديرة التنفيذية قائلة إن الجهود الرامية إلى توضيح مسؤوليات المجلس/الأمانة جارية، وأضافت أنها تتطلع إلى استمرار المناقشات مع المجلس حول هذا الموضوع.

٣٧٨ - وذكر وفدان أن وصف تجارب الهيئات الإقليمية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لا يتضمن تفاصيل كافية. وأعرب متحدث آخر عن أسفه لأن هذا الوصف لا يعكس تجربة البنك الدولي في مجال الأقلمة، وأعرب عدة متحدثين عن تقييمات إيجابية لأدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر والعلاقات فيما بينها، وشجعوا التقدم المستمر. ورحب أحد الوفود بدور المكاتب الإقليمية بشكله المحدد إذ أنه يمكّن الحكومات المانحة الثنائية من التحاور مع هيئة واحدة وليس مع بلدان متعددة. وذكر متحدث آخر أن النهج الإقليمي يناسب اليونيسيف أكثر من نهج المقر. وحث أحد الوفود فريق البرامج في المقر على الاضطلاع بمبادرات لتعزيز القدرات الوطنية.

٣٧٩ - وتساءل أحد المتحدثين عن القيمة التي يضيفها المكتب الإقليمي وأعرب عن شواغل تتصل بإمكانية وجود أمور لا لزوم لها، وأضاف أنه يرحب بإحاطة شفوية حول هذا الموضوع في دورة المجلس القادمة. وتناول متحدث آخر الكلمة نيابة عن ثلاثة وفود أخرى، فتطرق إلى الفوائد والمخاطر المحتملة - تكمن الفوائد في عملية تخطيط البرامج القطرية ووضع السياسة العامة في المقر، أما المخاطر فتتصل بسير العمل الفعلي للمكتب القطري. وطلب هذا المتحدث أن تقدم وثيقة الميزانية التي ستُعرض في دورة كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ صورة واضحة أو بيانا واضحا للمسؤوليات والميزانية وملاك الموظفين الخصوص المكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المتحدث نفسه أن يتضمن التقرير المرحلي لدورة أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ رسما بيانيا يقتصر تركيزه على التقسيم الجديد للعمل بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، ويتناول، إذا أمكن ذلك، الآثار المتصلة بموارد الميزانية والموارد البشرية وكذلك المكاسب

من حيث الفعالية والكفاءة. وطلب متحدثان آخران أيضا أن تُعرض المعلومات الأولية بشأن الميزانية في دورة أيلول/سبتمبر.

٣٨٠ - وأكدت المديرة التنفيذية للمجلس أن اليونيسيف شديدة الاهتمام بمسألة الازدواجية، وذكرت أن موارد اليونيسيف لا تسمح لها بالاضطلاع بما لا لزوم لها. وأكدت من جديد الأدوار الفريدة من نوعها التي تؤديها المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر وقيمتها المتميزة بالنسبة إلى تعزيز عملية البرامج القطرية. وعقّب على ملاحظات المديرة التنفيذية متحدثان، تناول أحدهما التقدم المحرز في إدارة مكاتب اليونيسيف وما تبعه من نتائج بالنسبة إلى البرنامج على الصعيد القطري، وأبلغ الآخر عن التحسينات التي تُلمس على الصعيد القطري في مجالات عمليات المكاتب القطرية والتقييم والمتابعة.

٣٨١ - وأضافت المديرة التنفيذية أن الآثار الحاصلة حتى هذا التاريخ بالنسبة إلى موارد الميزانية والموارد البشرية تظهر في الميزانية الموحدة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر التي اعتُمدت في دورة المجلس لكانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأعلمت المجلس أنه لا يوجد مثال واحد للمكتب الإقليمي النموذجي؛ ومع ذلك ذكرت أن ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ التي ستقدم إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ستورد بيانا بالاحتياجات المحددة المتصلة بموارد الميزانية والموارد البشرية بالنسبة إلى كل مكتب إقليمي.

٣٨٢ - وأثار أحد الوفود شواغل تتصل بضرورة استجابة التدريب لاحتياجات مختلف المناطق. وأجابت المديرة التنفيذية قائلة إن التدريب، رغم أنه ليس حلا لجميع المشاكل، هام ويجب أن يراعي أوجه الاختلاف في الاحتياجات إلى التدريب من مكان إلى آخر. وأوضحت أن الأمانة اتخذت خطوات لتكون لها استراتيجية فيما يتعلق بالتدريب، بما في ذلك الموارد، لغرض التدريب على الصعيدين القطري والإقليمي، وتحديد الأولويات المشتركة في مجال التدريب لعام ١٩٩٧.

٣٨٣ - وشدد عدد من المتحدثين على الصلة بين الإصلاح الإداري الناجح في اليونيسيف وإسهامه في الإصلاح العام للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، رحب كثير من المتحدثين ببيان المديرة التنفيذية في الجلسة الافتتاحية. وأدلت عدة وفود ببيانات تجلى منها التزام المجلس التنفيذي بالقيام بدور الضامن للعمل في المستقبل لكي تظل اليونيسيف فعالة من أجل الأطفال. وبيّنت وفود أنه من الضروري جدا أن يظل لليونيسيف صوت مستقل لنُصرة الأطفال، وأن تحافظ على اعتراف الجمهور بها وعلى نزاهتها بوصف ذلك مكسبا ثمينا لمنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وأشار عدد قليل من المتحدثين، على وجه التحديد، إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها وصول اليونيسيف إلى المسؤولين الحكوميين ومساءلة ممثلي اليونيسيف القطريين عن جميع مراحل عملية البرامج القطرية.

٣٨٤ - وذكرت عدة وفود أن اليونيسيف حققت نتائج حسنة حتى هذا التاريخ. واقترح أحد المتحدثين إعداد تحليل كمي مماثل للمصفوفة التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك بغية تحليل نتائج برنامج التفوق الإداري. وتساءل متحدث آخر عما إذا كان التفوق الإداري قد ركز على المسائل التنظيمية

والإجرائية على حساب الجوانب المتصلة بالسياسة العامة وبالنوعية. وإجابة على ذلك، ذكرت المديرة التنفيذية أن عمليات التغيير تستغرق كثيرا من الوقت في مراحل التنفيذ الأولى وأكدت من جديد هدف التفوق الإداري وهو تمكين اليونيسيف من تخطي عتبة القرن الحادي والعشرين كمنظمة عالية الكفاءة بغية الدعوة إلى حماية حقوق الأطفال، والمساعدة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وزيادة فرصهم لتحقيق كامل إمكانياتهم. وشددت على التزام الأمانة بالبرمجة، مع الاهتمام باستمرار بتعزيز النوعية، مثلما يتجلى ذلك في عدد من التقارير التي نوقشت أثناء هذه الدورة.

كاف - زيارة أعضاء المجلس التنفيذي الميدانية

٣٨٥ - عرض قائد الفريق ونائب رئيس المجلس التقرير المتصل بالزيارة الميدانية التي قام بها فريق من أعضاء المجلس إلى ملاوي وزامبيا في الفترة من ٣١ آذار/ مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/CRP.16). وذكر أن الزيارة كانت ثرية ومثمرة جدا، التقى أثناءها الفريق بممثلين عن الحكومتين، وعن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية مختلفة، وكذلك بقادة المجتمعات المحلية وموظفي اليونيسيف. وأطلع أعضاء الفريق على مشاريع مدعومة من اليونيسيف تغطي مجموعة متنوعة من الأنشطة في كثير من المجالات البرنامجية. ورحبوا بفرصة التعرف مباشرة على المشاكل الحقيقية التي تواجه المرأة والطفل في البلدين وأعربوا عن تقديرهم للمكتبين القطريين في ملاوي وزامبيا لتنظيم برنامج الزيارة.

٣٨٦ - وعلق متحدث آخر على تجربة عضو بلده في الفريق، فذكر أنه يشعر بالارتياح لتمكنه من مشاهدة الأثر الإيجابي لبرامج اليونيسيف على الواقع المحلي. وشدد ذلك العضو على أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود في مجال التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وحث أيضا اليونيسيف على زيادة التعاون مع جميع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في البلدين وعدم قصر التركيز على عدد قليل من أكبر المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن تشجع اليونيسيف الحكومات على تحسين قدرتها المؤسسية على رصد البرامج القطرية وتنفيذها وتقييمها. وقد أعد العضو ورقة تقييم تتضمن تعليقات أكثر تفصيلا عن الزيارة يمكن تعميمها على أعضاء المجلس.

٣٨٧ - وشكر عضو آخر في الفريق مكتبي اليونيسيف ذوي الصلة لجهودهما وتعاونهما، وأضاف أنه تعلم الكثير عن الأنشطة التنفيذية. واقترح أن يُدعى أعضاء الحكومة كذلك لزيارة مواقع البرامج.

٣٨٨ - وشدد أحد الوفود على أهمية هذه الزيارات التي تتيح لأعضاء المجلس فرصة الاطلاع على ما تضطلع به اليونيسيف في الميدان بالفعل. ومن الأمور المساعدة أيضا توعية هؤلاء الأعضاء حول الطريقة التي يتعين بها معالجة المسائل المندرجة ضمن ولاية المجلس. وسأل عما إذا كان أعضاء الفريق قد شاهدوا أي آثار أو نتائج لإدارة التغيير في الميدان، وبخاصة في مجالات من قبيل عملية الإدارة القطرية، ومعنويات الموظفين، والمساءلة، إذ أن هذه الأمور لم ترد في التقرير.

٣٨٩ - وأجاب قائد الفريق أنه لم يكن هناك أي تركيز خاص على إدارة التغيير، ولكن استنادا إلى ما تمكن الفريق من ملاحظته، فإن هيكل اليونيسيف الحالي يعكس عموما واقع الحالة، ومكتبا اليونيسيف في هذين البلدين يعملان بفعالية. وذكر أن الغرض من الزيارة هو التعرف على الكيفية التي يجري بها تنفيذ برامج اليونيسيف.

لام - تقديم جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ الممنوحة من اليونيسيف

٣٩٠ - أدلى كل من الرئيسة والمديرة التنفيذية ببيان موجز هنأت فيه مركز المساعدة القانونية في ناميبيا على اختياره للفوز بجائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ التي تمنحها اليونيسيف. وتسلم السيد اندرو كوربات، مدير المركز، الجائزة نيابة عن المركز.

ميم - مسائل أخرى

٣٩١ - أعرب ممثل ألبانيا عن عميق تقدير بلده للعمل الذي اضطلعت به اليونيسيف في ذلك البلد أثناء المشاكل التي مر بها مؤخرا. وشكر اليونيسيف، وبخاصة ممثل اليونيسيف، على الدعم المستمر والمطرد الذي تقدمه. وأضاف أن ما برهن عليه موظفو اليونيسيف من "شجاعة وتفان" في تيرانا يمثل عمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها في ألبانيا.

نون - ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية ورئيسة المجلس التنفيذي

٣٩٢ - سلّمت الرئيسة، في ملاحظاتها الختامية، بمثابرة جميع المشاركين وحسن استعدادهم بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول بعض المسائل الصعبة. وأضافت أن الاجتماع غير الرسمي الذي عقده المجلس بشأن إصلاح الأمم المتحدة أثبت أهمية المشاركة والاكتراث. واليونيسيف مستعدة لقبول التغيير، ولكن من المهم أن تواصل نصرة الأطفال. وأشارت إلى أن الدعم الذي تقدمه اللجان الوطنية لليونيسيف في هذا الجهد ذو أهمية حاسمة، لأنها تمثل صوت الذين لا ينتمون إلى منظومة الأمم المتحدة.

٣٩٣ - وأثناء هذه الدورة ركز القدر الأكبر من المناقشات على سبل تحسين برامج اليونيسيف، ولا سيما فيما يتصل بالاستراتيجية المتعلقة بالأطفال المحتاجين إلى تدابير حماية خاصة وعلى النحو الوارد في تقرير المديرة التنفيذية. وكانت هذه الدورة مثمرة جدا، ولكن الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ستتطلب قدرا أكبر بكثير من العمل والابتكار والنزاهة في سياق إصلاح الأمم المتحدة.

٣٩٤ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المكتب وأعضاء المجلس والوفود المراقبة وممثلي اللجان الوطنية لما قدموه من مشورة وما أنجزوه من عمل شاق. وأضافت أنها واثقة من أن المناقشات أظهرت ثراء أنشطة

برنامج اليونيسيف وكذلك بواعث تشجيع على التقدم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وشددت على أن أحد التحديات الهائلة التي تواجه المنظمة هو كفالة أن يعترف للطفل والمرأة على وجه التحديد، بنفس المجموعة من حقوق الإنسان الممنوحة لغيرهما.

٣٩٥ - وذكرت المديرة التنفيذية أن المناقشات أثناء هذه الدورة شددت على نقطة أساسية هي النهج القائم على الحقوق - أي أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل تقع على عاتق الحكومات، وأن دور اليونيسيف هو دعم تلك الجهود. ومن الواضح أن الاعتماد على إطار قائم على الحقوق لن يستتبع أي تغييرات أساسية في عملية البرامج القطرية. ولكن اليونيسيف تسلم بأنها، لأن الاتفاقية تشمل احتياجات الطفل الجسدية فضلا عن احتياجاته النفسية - الاجتماعية، يجب أن تواصل توسيع نطاق تحليلها لمعالجة مسألتي التفاوت والتمييز. وبالنظر إلى أن الاتفاقية وثيقة قانونية، لا بد أن تعمّق اليونيسيف اشتراكها في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال بوصف ذلك مسألة قانونية فضلا عن أنه سياسة عامة.

٣٩٦ - وأعربت، في خاتمة بيانها، عن التقدير للفرصة التي أتيحت لتبادل الآراء والمشاغل حول عملية الإصلاح على نطاق المنظومة. وذكرت أن المناقشات أرست معيارا رفيعا للعمل البناء والمسؤولية.

جائزة موظفي اليونيسيف لعام ١٩٩٦ عن الخدمة الممتازة

٣٩٧ - أعلنت المديرة التنفيذية عن الفائزين بجوائز الموظفين لعام ١٩٩٦، التي تُمنح كل عام اعترافا بالإنجازات المثالية لأعضاء المجموعات أو الأفرقة أو المكاتب أو الأقسام. والفائزون هم مركز العمليات التابع لمكتب برامج الطوارئ، نيويورك، لدعمه الفعال للميدان خلال الأزمات الإنسانية؛ وفريق العمليات التابع لمكتب اليونيسيف في لاغوس، نيجيريا، للتحسينات الهائلة التي أدخلها على كفاءة البرامج؛ ومكتب اليونيسيف في جاكرتا، اندونيسيا، لإنجازه الممتاز للبرامج؛ ومكتب اليونيسيف في كوناكري غينيا؛ لتحسيناته المبتكرة في مجال الإدارة.

الجزء الرابع
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانان استهلاليان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

٣٩٨ - تناولت الرئيسة في بيانها الاستهلالي بعض المسائل المطروحة على المجلس في الدورة الراهنة، بما في ذلك ظروف خدمة الموظفين وغيرها من المسائل المتصلة بالموارد البشرية، والتمويل، وإصلاح الأمم المتحدة. وشددت على حاجة اليونيسيف إلى إقامة تحالفات استراتيجية ووضع رؤيا طويلة الأجل بغض النظر عن أي حالات قصيرة الأجل.

٣٩٩ - وترحيبا بالوفود المشتركة في الاجتماع الرابع لعام ١٩٩٧، قدمت المديرة التنفيذية استكمالا بشأن اليونيسيف وعملية إصلاح الأمم المتحدة. وذكرت أن اليونيسيف ملتزمة بالإصلاح، سواء في منظومة الأمم المتحدة أو داخل اليونيسيف، من خلال برنامجها للتفوق الإداري، وأوردت بعض الأمثلة المتعلقة بالأسلوب الذي تتبعه المنظمة بالفعل لتحويل رؤيا الأمين العام إلى واقع تنفيذي في الميدان. ومضت قائلة إن الحالة المالية الصعبة التي يمر بها اليونيسيف وباقي الجهاز الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، من جانب آخر، تترتب عليها آثار خطيرة على مستقبل مئات الملايين من أطفال العالم. وردا على ذلك، اضطرت اليونيسيف إلى اتخاذ تدابير حاسمة - بما في ذلك تخفيض عدد الوظائف وتجميدها، وإجراء تخفيضات في السفر وإلغاء بعض الأنشطة - اعترفت المديرة التنفيذية بأنها تسبب صعوبة لموظفيها. بيد أنها أكدت أن اليونيسيف سوف تواصل بذل كل ما يسعها لحماية مصالح جميع موظفيها.

٤٠٠ - واستطردت تقول إنه لم يطرأ في الوقت نفسه أي تراخ على التزام المنظمة المستمر بأطفال العالم وبحقهم في "البقاء، والحماية، والنمو الكامل". وتحدثت عن زيارتها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث شاهدت بصورة مباشرة ظروف الجفاف التي عرضت نحو ٨٠٠ ٠٠٠ طفل إلى الخطر والدور الحيوي الذي على اليونيسيف أن تؤديه، بالاشتراك مع برنامج الاغذية العالمي، وغيره من وكالات الأمم المتحدة، والبلدان المانحة. وذكرت أن حالات مثل هذه وغيرها من المسائل التي تواجهها اليونيسيف بصورة يومية في أنحاء العالم - مثل المياه المأمونة، والتعليم الأساسي، مع التركيز بصورة خاصة على الفتيات والنساء، والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية، وما إلى ذلك - كلها تشهد مباشرة بأهمية اتفاقية حقوق الطفل، وهي "وثيقة تمثل في ذات الوقت جوهر أعمال اليونيسيف والنبراس الذي تهتدي به".

٤٠١ - وأعربت المديرة التنفيذية عن ترحيبها بإعلان تعيين السيدة أولارا أوتونو ممثلة خاصة للأمين العام لشؤون الاطفال والنساء، وتعيين رئيسة جمهورية أيرلندا السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان.

٤٠٢ - وعقب هذين البيانين، التزمت الوفود دقيقة من الصمت حدادا على الأم تيريزا والأميرة ديانا.

باء - إقرار جدول الأعمال

٤٠٣ - تم إقرار جدول أعمال الدورة كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1997/20. وقد تضمن جدول أعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيانان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: اليونيسيف وعملية إصلاح الأمم المتحدة

البند ٤: مقترحات للتعاون البرنامجي لليونيسيف

البند ٥: تنفيذ الامتياز الإداري في اليونيسيف

البند ٦: عمليات الإمداد

البند ٧: الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠

البند ٨: استعراض تمهيدي للميزانية المتكاملة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

البند ٩: التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية المؤقتة لليونيسيف

البند ١٠: تقرير شفوي عن المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ١١: لجنة التنيسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة: الصلاحيات المقترحة

البند ١٢: برنامج العمل لعام ١٩٩٨

البند ١٣: مسائل أخرى

البند ١٤: اختتام الدورة: ملاحظات المديرة التنفيذية ورئيسة المجلس التنفيذي

٤٠٤ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٦٩ من الوفود الحاضرة بصفة مراقب قد قدمت وثائق التفويض للدورة.

٤٠٥ - وبالإضافة إلى ذلك قدمت وثائق تفويض من ٤ من هيئات الأمم المتحدة، و ٤ من الوكالات المتخصصة، و ١٣ منظمة غير حكومية، و ٤ لجان وطنية لليونيسيف، وفلسطين.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - اليونيسيف وعملية إصلاح الأمم المتحدة

٤٠٦ - قدمت المديرة التنفيذية التقرير الشفوي المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. وذكرت أن الأمين العام قد سلم بالشواغل الرئيسية المتعلقة بالإصلاح التي أثارتها اليونيسيف في الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه وتصدى لهذه الشواغل في تقريره المقدم في تموز/يوليه إلى الجمعية العامة. وأعربت عن ترحيبها باقتراحه المتعلق بالإصلاح، إذ ترى فيه فرصة حتى يتبوأ الأطفال مكانة رئيسية في أعمال الأمم المتحدة. وتوقعت أن تتوافر فرص إضافية لليونيسيف من أجل تحسين الصلات بين كل من وحدة التخطيط الاستراتيجي، وشعبة التقييم والسياسات والتخطيط، ومركز اينوسنتي في فلورنسا، وفيما بينها جميعا، وتعزيز التعاون بين مفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف في مجال حقوق الطفل.

٤٠٧ - وعلى الجانب الإداري، ذكرت أن إجراء استعراض بموجب عملية الإصلاح لمجالات مثل الخدمات والمعايير المشتركة، وكذلك المشتروات، سوف يعود على هذه المجالات بالفائدة. وذكرت أنها سوف تعمل مع الفريق الإداري الجامع التابع لليونيسيف للاضطلاع بعمليات متواضعة من إعادة التنظيم الداخلي ترمي إلى إدماج مبادرات الإصلاح في تيار النشاط الرئيسي. وباختصار، فإن اليونيسيف ما زالت تشترك بنشاط في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٤٠٨ - وأردفت تقول إن ثمة تأييدا واسع النطاق لمشاركة اليونيسيف مشاركة كاملة في مقترحات الأمين العام الخاصة بالمسار الأول والمسار الثاني، وخصوصا لرئاسة اليونيسيف لعدد من الأفرقة العاملة الرئيسية. واتفق عدد من الوفود مع تقييم المديرة التنفيذية للفرص التي تهيؤها عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز القدرة على تنفيذ الخدمات على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

٤٠٩ - وذكرت عدة وفود أن النهج الذي اتبعته اليونيسيف في الدورة السنوية وفي الدورة الحالية نهج بنّاء ومناسب. وأعرب كثير من المتكلمين عن ارتياحهم من أنه قد تم الآن التخفيف من حدة الشواغل التي جرى الإعراب عنها في دورة حزيران/يونيه فيما يتعلق باقتراح المسار الثاني للإصلاح.

٤١٠ - وأعربت كثير من الوفود عن ترحيبها بعزم اليونيسيف على السعي نحو إقامة علاقة عمل أوثق مع مفوضية حقوق الإنسان. وحثت اليونيسيف أيضا على تعزيز شراكتها مع مؤسسات بريتون وودز، وأجابت المديرة التنفيذية على هذا بأنها ترى أن ثمة فرصا لزيادة العمل في هذا المجال.

٤١١ - وأشار عدد من الوفود إلى أن العمل الداخلي الذي اضطلعت به اليونيسيف فيما يتعلق ببرنامج التفوق الإداري يهيئ لها وضعا يمكنها من أن تكون رائدة في عملية الإصلاح، وأعربت هذه الوفود عن الارتياح للمحصلة المبكرة لهذا العمل.

٤١٢ - وجرى الإعراب عن القلق إزاء الاتجاه نحو الانخفاض في الموارد المالية وأثره المحتمل على برامج اليونيسيف. وأجابت الأمانة بأنه ليس في وسع منظمة تم إصلاحها ولكنها لا تتمتع بموارد أن تضطلع بمهامها المختلفة. وفي هذا الصدد، جرى حث المديرة التنفيذية على مضاعفة الجهود المبذولة لجمع الأموال لعكس مسار هذا الاتجاه.

٤١٣ - وأيدت عدة وفود توصية الأمين العام المتعلقة بأن يتم النظر في عقد اجتماعات مشتركة للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الاجتماعات المشتركة الناجحة التي عقدت بشأن تنسيق عرض الميزانيات تشكل نوعا من السوابق المفيدة في هذا المجال.

٤١٤ - وردا على الأسئلة المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قالت المديرة التنفيذية إنه قد تم تحديد ١١ بلدا لتكون ضمن المرحلة التجريبية التي سيجري البدء فيها قبل نهاية هذا العام. وأعربت عن أملها في أن يساعد الإطار في إضفاء التماسك على البرامج القطرية، وفي أن تجد فيه النفع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة أيضا. وذكرت أن الأمانة سوف تبقي المجلس على اطلاع على عملية الإصلاح الجارية.

باء - مقترحات للتعاون البرنامجي لليونيسيف

٤١٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ما مجموعه ٢٤ توصية بشأن البرامج القطرية، تم إيجازها في الوثيقة "التلخيص" (E/ICEF/1997/P/L.18). وذكّرت الرئيسة المجلس التنفيذي بأن التوصيات المقدمة تنقسم إلى مجموعتين. المجموعة الأولى من التوصيات المتعلقة بالبرامج القطرية تم تقديمها باعتبارها إضافات للمذكرات القطرية التي ناقشها المجلس في دورته العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير. وقالت إنه وفقا للمقرر ١٩٩٥/٨ (E/ICEF/1995/9/Rev.1)، تتم الموافقة على هذه التوصيات على أساس "لا اعتراض". وقد تم إبلاغ الوفود بأنها إذا أرادت التعليق على أي من هذه التوصيات، فلابد من إخطار الأمانة كتابة مقدما، وقد أعرب عدد من الوفود عن الرغبة في التعليق. وذكرت أيضا أنه وفقا للمادة ١-٥٠ من النظام الداخلي، يحق لأي وفد أن يشارك في المناقشة عند النظر في البرنامج القطري الخاص ببلده.

٤١٦ - ومضت تقول إن التوصيات المتبقية هي إما توصيات "لسد الثغرات" في البرامج القطرية القصيرة الأجل، أو توصيات بموارد عامة إضافية لتمويل البرامج التي تمت الموافقة عليها بالفعل، أو اقتراحات

"قائمة بذاتها" تتعلق بالتمويل التكميلي. ولا يشترط أن تقدم الوفود إخطارا مسبقا إذا أرادت تناول هذه التوصيات.

٤١٧ - وأعلنت الرئيسة أنه بالنظر إلى الاهتمام الذي أعرب عنه بعض أعضاء المجلس، فقد طُلب إلى المديرين الإقليميين أن يقدموا ضمن ما يقدمونه من عروض شفوية تقريرا موجزا عن آثار التفوق الإداري على عملية البرامج القطرية من منظور إقليمي.

٤١٨ - وجرت مناقشة بشأن توضيح إجراء الموافقة على البرامج القطرية على أساس "لا اعتراض" الذي استعرض المجلس بشأنه مذكرة قطرية أثناء الدورة العادية الأولى. وقد رأت عدة وفود أن أحكام المقرر ٨/١٩٩٥ تتيح لأي وفد مناقشة أي برنامج قطري ما دام أحد الوفود قد أوضح بالفعل كتابة أنه يرغب في ذلك. ومن جانب آخر، اعتبرت الأمانة وكذلك بعض الوفود الأخرى أن هذا الحكم يقتضي من جميع الوفود التي ترغب في التحدث عن أحد البرامج القطرية تقديم طلب كتابي بذلك. واتفق على أنه فيما يتعلق بالدورة الحالية ينبغي السماح لأي وفد يرغب في الكلام عن أحد البرامج القطرية بأن يفعل ذلك حتى يمكن الاستمرار في مناقشة المجلس. وقد أشير إلى أن المكتب قد يرغب في توضيح هذا الإجراء حتى يكون واضحا بدرجة كافية لجميع الأطراف المعنية.

غرب ووسط أفريقيا

٤١٩ - كان معروضا على المجلس ثلاثة توصيات كاملة بشأن البرامج القطرية للكاميرون وغينيا - بيساو ومالي (E/ICEF/1997/P/L.1/Add.1 و E/ICEF/1997/P/L.3/Add.1، على التوالي)، واقتراحان قصيرا الأجل لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون (E/ICEF/1997/P/L.21 و E/ICEF/1997/P/L.22، على التوالي)، وتوصية واحدة لإتاحة موارد عامة إضافية (جمهورية الكونغو الديمقراطية). وقد أبرزت المديرة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا في عرضها بعض التغييرات التي تعكف اليونيسيف على إجرائها في نهجها البرنامجي في المنطقة. وتتضمن هذه التغييرات زيادة التركيز على اتفاقية حقوق الطفل كمرجع للعملية البرنامجية؛ وزيادة الدقة في اختيار الأولويات البرنامجية الرامية إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين وزيادة التكامل مع أنشطة الوكالات الأخرى؛ والإقلال من الاتجاه الرأسي للبرامج القطاعية في ميادين الصحة، والتعليم، والمياه والمرافق الصحية وجعلها أقل تركيزا على إيصال الخدمات؛ وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط البرنامجي والإدارة البرنامجية. وقدمت المديرة التنفيذية شرحا للبرنامج الإقليمي وعملية استعراض الميزانية، ملاحظة أنه نظرا للأحداث السياسية الأخيرة، فقد اتسمت عملية البرمجة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون بصعوبة خاصة.

٤٢٠ - وأشادت عدة وفود بالتوصيات المتعلقة بالبرنامج القطري لمالي والتي وصفت بأنها طموحة ولكنها مشجعة. فقد تضمنت تركيزا على اتفاقية حقوق الطفل، فضلا عن اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجعلت لليونيسيف دور دعوة جديد للحقوق في صفوف المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين. بيد أن أحد الوفود لاحظ عدم وجود

موارد مالية لمثل هذه الأنشطة. ولاحظ الوفد أيضا أنه لا توجد نصوص قانونية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وأن ارتفاع معدلات الوفيات ما زال مستمرا.

٤٢١ - وقيل إنه رغم ورود إشارات إلى التنسيق في مجال الصحة، فلم يرد شيء يذكر عن نفس الموضوع في مجال إمدادات المياه والمرافق الصحية. ونظرا إلى أن مالي هي إحدى البلدان التجريبية الـ ١١ المشتركة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فمن المحتمل أن يجري تعزيز التنسيق، وقد طُلب من الأمانة أن تقدم مزيدا من المعلومات حول هذا الموضوع. وردا على ذلك، أكدت المديرة الإقليمية أن اليونيسيف تتمتع بعلاقة عمل وثيقة مع البنك الدولي في قطاعي الصحة والتعليم في مالي، حيث كانت عملية إعداد البرامج حافزة للغاية. بيد أنه من الممكن ألا يكون التعاون في قطاع المياه قد اتسم بنفس الدرجة من القوة. ووصفت علاقة العمل الوثيقة بين اليونيسيف وغيره من شركاء التنمية في جميع القطاعات في مالي، وأضافت أن اليونيسيف تتعاون أيضا على نحو وثيق جدا مع الحكومة، مما يمكنها من المساهمة بصورة فعالة في تنسيق الإصلاحات في القطاع الاجتماعي وأداء دور حافز فيها. وذكرت أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية متقدم للغاية في ذلك البلد وأن اليونيسيف تشارك في الأمر مشاركة كاملة. وأضافت أن المذكرة القطرية التي قدمت للمجلس في كانون الثاني/يناير هي في الواقع نتاج التعاون ضمن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٢٢ - وأعرب عن القلق بشأن ما إذا كان تخفيض الموظفين في المكتب القطري سيؤدي إلى تقليص معدلات تنفيذ البرامج. وأوضحت المديرة الإقليمية أن الأمر يميل أكثر إلى أن يكون نوعا من الترشيد وأن العمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين هو القضية الهامة. وكرر نفس المتكلم الإعراب عن الطلب الذي قدمه في كانون الثاني/يناير بأن تتضمن توصيات البرامج القطرية خرائط تمكن القارئ من رؤية المكان الذي تعمل فيه اليونيسيف، وجدولا زمنيا للتنفيذ.

٤٢٣ - وأثيرت بعض الأسئلة حول طريقة حساب الموارد المتاحة لمالي، وأكد أحد المتكلمين، أنه نظرا لأن مالي واحدة من أفقر بلدان المنطقة، فلا ينبغي إجراء أي تخفيض في هذه الأموال. وقالت المديرة الإقليمية إنها تعتقد أنه ليس هناك أي تخفيض غير عادي في الموارد العامة التي تخصصها اليونيسيف لمالي؛ بيد أن التمويل التكميلي يعتمد على الكرم الذي يبديه المانحون. وأكدت للوفود أنه إذا لم تتوافر الموارد المقررة، سيتأثر بذلك عدد الأنشطة ونطاق انتشارها، إلا أن النوعية لن تتأثر.

٤٢٤ - وأعربت عدة وفود عن الشك فيما إذا كان في وسع اليونيسيف أن تنفذ برنامجا قطريا مدته عامين في سيراليون، نظرا لغياب الحد الأدنى من الظروف المواتية للتخطيط الواقعي بسبب ضعف البيئة القطرية والحالة الأمنية. وعلاوة على ذلك، فقد أوقفت معظم وكالات الأمم المتحدة أنشطتها. بل أن المتكلم أعرب عن الشك فيما إذا كان التنفيذ ممكنا في المستقبل المنظور. غير أن أحد المتكلمين الآخرين حث اليونيسيف على مواصلة مساعدتها البرنامجية، ولا سيما بالنظر إلى انسحاب الوكالات الأخرى.

٤٢٥ - وفي معرض الرد على القلق الذي تم الإعراب عنه إزاء عملية إعداد البرنامج، أوضحت المديرة الإقليمية أنه تم الاتفاق مع الحكومة السابقة على الخطوط العريضة للبرنامج القطري قبل أيار/ مايو دون قدر كبير من التفصيل. ولم تجر إعادة التفاوض على هذه الاتفاقات لأسباب لا تخفى. وأكدت أنه يتعين على اليونيسيف أن تقدم المساعدة في مجالات الصحة وإمدادات المياه وحماية النساء والأطفال في سيراليون. واعترفت بأن كثيرا من وكالات الأمم المتحدة قد أوقفت عملياتها هناك، إلا أنه ينبغي التمييز بين المنظمات الإنمائية والإنسانية. ولليونيسيف ولاية إنسانية كذلك. وبالرغم من هذه الحالة، فإن اليونيسيف تحتاج إلى أن يكون لها برنامج يوفر لها الأساس القانوني لتعيين الموظفين ودفع مرتباتهم، ووجود برنامج انتقالي لمدة عام واحد يعتبر محدودا جدا ويعوق توظيف الموظفين. وبعد أن أكدت الأمانة الحاجة إلى المرونة في هذا النوع من البرامج، وافقت على تقديم تقارير مرحلية عن آخر التطورات في حالة البلد، وعن التقدم في تنفيذ البرامج وتوفر الموظفين والموارد المالية.

٤٢٦ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للبرنامج القطري المقدم من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتفق الأولويات المبينة في البرنامج القطري مع الأولويات الوطنية، وخاصة بالنسبة للصحة والتعليم الأساسي. وأعرب أحد المتكلمين عن تقديره للفرصة المتاحة للاشتراك في المناقشات المبكرة بشأن البرنامج وشجع المكاتب القطرية الأخرى على أن تفعل ذلك. وأعرب الوفد نفسه عن ارتياحه لمراعاة التعليقات التي أبديت على المذكرة القطرية. ومع ذلك، فقد تم تشجيع اليونيسيف على تحديد مؤشرات لقياس نتائج الأنشطة.

٤٢٧ - واقترحت بعض الوفود أن تقوم الأمانة بإعادة التفكير في العروض التي تقدمها في المستقبل إلى المجلس بشأن البلدان التي تعاني من حالات طارئة أو غير ذلك من الحالات الصعبة مثل سيراليون وليبريا. وسيكون تقديم نوع مختلف من العروض بالنسبة لهذه البلدان، التي تتغير فيها الأحداث بسرعة أكثر واقعية ويعرض آخر التطورات.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٤٢٨ - وصفت المديرة الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بعض التطورات والاتجاهات الإيجابية في المنطقة، مضيفة أن هذه الاتجاهات الإيجابية قد قابلها استمرار حالات طوارئ معقدة في العديد من البلدان. ولدى قيامها بعرض البرنامجين القطريين القصيري الأمد لبوروندي ورواندا (E/ICEF/1997/P/L.19 و E/ICEF/1997/P/L.20، على التوالي)، ذكرت أن عملية إعداد البرامج القطرية قد استفادت إلى حد كبير من عملية الاجتماعات دون الإقليمية بشأن الاستراتيجية التي لم تقتصر على اشتراك موظفي اليونيسيف فحسب، وإنما اشترك فيها أيضا شركاء الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية ذات الصلة ولجنة الصليب الأحمر الدولية. كما كان هناك عملية لا مركزية لاستعراض البرامج.

٤٢٩ - وألمح أحد الوفود إلى أن أهداف البرنامج القطري لرواندا غير واضحة ومفرطة في العمومية. فلم تذكر أنشطة تقديم المشورة للمصابين بالصدمات التي كانت ناجحة جدا في البرنامج السابق. كما أثيرت أسئلة عن أنشطة "التعليم من أجل السلام". وطلب توضيح مصادر المعلومات المتعلقة بعدد الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية والذين تقدم لهم اليونيسيف المساعدة وما إذا كانت هذه الأرقام نتيجة لتقييم قطري مشترك. وأعرب المتكلم نفسه عن رغبته في أن يعلم المعايير المستخدمة في اختيار الكوميونات الـ ٦٦ لتنفيذ أنشطة الإمداد بالمياه والمرافق العامة. وشكر وفد آخر الأمانة على تحليلها الصريح للحالة في منطقة البحيرات الكبرى، إلا أنه طلب توضيحا لآليات التنسيق القائمة والدور الذي تضطلع به اليونيسيف فيها. وشكر وفد البلد المجلس التنفيذي لما يقدمه من دعم، ملاحظا أن التعاون بين الحكومة واليونيسيف سيستمر.

٤٣٠ - وأوضحت المديرة الإقليمية أن الإحصاءات المتعلقة بالأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية في رواندا تستند إلى تقييمات برنامجية أجرتها اليونيسيف بشأن عدد الأطفال وأنها مجرد تقديرات. أما المعايير المستخدمة لاختيار الكوميونات التي ستستفيد من أنشطة الإمداد بالمياه والمرافق العامة فقد تم إدماجها في تقييم للضعف أجرته اليونيسيف وشركاؤها. أما فيما يتعلق بأهداف البرنامج في رواندا، فقد أشارت المديرة الإقليمية إلى أنه يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في خطة العمليات الرئيسية. ويجري تقييم جهود إعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي في رواندا بحيث تتمكن اليونيسيف من تقرير ما تم نجاحه وما لم يتم. كما سيسمح التقييم بتفهم أكبر للاحتياجات. ولا تزال احتياجات الإغاثة في الشمال الشرقي من رواندا كبيرة، إلا أنه سيجري التحول تدريجيا من الإغاثة إلى الإنعاش مع بعض التركيز على التأهب.

٤٣١ - وأعرب أحد المتكلمين عن ارتياحه للبرنامج القطري لبوروندي، وذكر أنه موجز ومختصر ومحدد تحديدا جيدا. وتم التأكيد على ضرورة اتباع نهج مرن، والإعراب عن التأييد القوي للسعي لإجراء حوار وطني، وخاصة على صعيد المجتمعات المحلية. وتم الإعراب عن التقدير للقرار القاضي بإضفاء اللامركزية على العمليات والموظفين بحيث يتسنى تقديم دعم أفضل للأنشطة التي يضطلع بها على صعيد المجتمعات المحلية. وينبغي أن تظل هذه الأنشطة إلى جانب زيادة تعزيز السياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني، من أولويات اليونيسيف. وطرحت أسئلة عن الأثر الحقيقي للبرنامج القطري، نظرا للموارد المحدودة وضخامة الاحتياجات، واقترح أن تقوم الأمانة بتزويد المجلس بتقرير عن آخر التطورات بشأن حالة البرنامج القطري في عام ١٩٩٨.

٤٣٢ - ووصفت المديرة الإقليمية الحالة في بوروندي بأنها متقلبة وتتطلب قدرا من المرونة، فهناك الكثير من المناطق غير الآمنة حيث لا تتمكن اليونيسيف من العمل إلا عن طريق المنظمات غير الحكومية وتعزيز التدخلات المتعلقة بإنقاذ الأرواح. وهذا هو السبب الذي حدا باليونيسيف إلى وضع نظام للدعم اللامركزي.

٤٣٣ - وفي حين أعرب وفد البلد عن تقديره لدعم اليونيسيف، فقد أبدى موافقته على الاقتراح القاضي بأن يقوم المجلس باستعراض الحالة في بوروندي في العام القادم. وذكر أن الحكومة ملتزمة بتحسين الحالة وتوافق على النهج الذي تتبعه اليونيسيف إزاء التخطيط على أساس ثلاث سنوات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٣٤ - كان معروضا على المجلس ثلاثة برامج قطرية مفصلة من أجل بوليفيا وفنزويلا والبرنامج المتعدد الأقطار لشرق البحر الكاريبي، يتضمن الأخير منها أيضا توصية بموارد عامة إضافية (E/ICEF/1997/P/L.4/Add.1 و E/ICEF/1997/P/L.5/Add.1 و E/ICEF/1997/P/L.6/Add.1 و Corr.1، على التوالي)، واقتراح قصير الأجل لهايتي (E/ICEF/1997/P/L.23) واقتراح مستقل بإتاحة تمويل تكميلي للبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الإنديز (PROANDES) (E/ICEF/1997/P/L.24). وأوجزت المديرة الإقليمية، لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في لمحة عامة موجزة التنوع الذي تمثله هذه الحالات القطرية المختلفة ووصفت تركيز هذه البرامج القطرية والبرامج القطرية للسنوات السابقة على تحويل حقوق الطفل والمرأة إلى ملامح برنامجية محددة. كما وصفت التعديلات التي تم إدخالها على عملية البرنامج القطري وإعداد الميزانية واستعراضها.

٤٣٥ - وأعرب كثير من الوفود عن شكرها لليونيسيف لما تقوم به من عمل جيد في المنطقة وتشجيعها لزيادة التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة في الميدان. كما أعربت وفود عدة عن ارتياحها للبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الإنديز، الذي يشمل عددا من البلدان ذات السياسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. بيد أنها حذرت من أن استخدام نهج برنامجي متعدد الأقطار ينبغي ألا يعني المعاملة المتجانسة لجميع البلدان المشتركة في البرنامج. وذكر أحد الوفود أن هذه المبادرة هي بمثابة عنصر رئيسي في الإجراءات المشتركة الرامية إلى تحسين الهياكل المحلية. وأعرب كثير من الوفود عن ارتياحه لمساهمات التمويل التكميلي المقدمة إلى البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الإنديز، وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بوجه خاص بالفرصة المتاحة للإشتراك في عملية تقييم وإعداد البرنامج. وأكد الوفد نفسه مواصلة واحتمال التأييد التام للمرحلة الثالثة.

٤٣٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الإنديز، علقت المديرة الإقليمية بأن كل عنصر من العناصر القطرية يعنى بوجه خاص بحقائق البلد وهو مكمل للبرنامج القطري العادي. وتتمثل ميزة وجود نهج متعدد الأقطار في زيادة القدرة على تشاطر الخبرات، وتحقيق وفورات الحجم وربط الشبكات. كما ساعد عنصر صغير من العناصر دون الإقليمية التي يديرها المكتب الإقليمي على الارتباط مع المانحين. وأخيرا، أعربت المديرة الإقليمية عن شكرها للحكومة الجديدة لإحدى البلدان التي قدمت برنامجا قطريا لاستعدادها لاستقبال اليونيسيف واعتماد برنامج قطري جديد.

٤٣٧ - وأشار وفدان إلى أن البرنامج القطري لهايتي يمثل تحولا من منظور يعنى بالطوارئ إلى منظور إنمائي وأن من المهم مراعاة الدروس المستفادة من التعاون البرنامجي في الماضي لدى معالجة المجالات ذات الأولوية. وأشار أحد الوفود إلى الحالة في البلد وأعرب عن القلق إزاء نسبة الموارد العامة إلى التمويل

التكميلي. وذكر الوفد نفسه أن التغييرات الأخيرة التي جرت في موظفي البرنامج التابعين لليونيسيف قد تؤدي إلى إضعاف البرنامج القطري. وطلبت معلومات إضافية عن المبادرات في مجالي الصحة التناسلية وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) نظرا إلى أنها غير مذكورة في البرنامج القطري. وطلب وفد آخر التحقق من الدعم المقدم إلى المنظمات غير الحكومية القائمة في المجتمعات المحلية على نحو مناسب وأن يكون ملائما ضمن السياق الوطني.

٤٣٨ - وأعربت المديرة الإقليمية عن شكرها للوفود لما أبدته من تعليقات، وأوضحت أن البرنامج الانتقالي ومدته سنتان مصمم لتحسين الاستجابة للانتقال من فترة كان التعاون فيها يجري عن طريق المنظمات غير الحكومية إلى التحول التدريجي إلى بناء القدرات المؤسسية، بالاستناد إلى زيادة قدرات الحكومة وكذلك إلى الشبكة القوية من المبادرات القائمة في المجتمعات المحلية ومجتمع مدني متماسك بصورة متزايدة. وقد حظي هذا البرنامج، باعتباره يحظى بأقصى درجات الأولوية في المنطقة، بمقدار كبير من التمويل التكميلي من مختلف المانحين في السنوات الأخيرة، ولدى اليونيسيف تأكيدات باستمرار المساهمات؛ ومع ذلك فإنه ستتم ممارسة العناية اللازمة لكفالة ألا يكون البرنامج الأساسي معرضا للخطر. وفيما يتعلق بالصحة التناسلية، أوضحت أن تخفيض معدل وفيات الأمومة هو محل التركيز الرئيسي للبرنامج وأنه تجري معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (اليونيدز) في مجالي التثقيف الصحي والإمداد بالحقن التي تستعمل لمرة واحدة. وأضافت أنه يجري إكمال هذا الجهد بمبادرة إقليمية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في مجال الاتصال.

وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٤٣٩ - أشار المدير الإقليمي لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق في عرضه، إلى أن البرنامج المتعدد الأقطار للمنطقة (E/ICEF/1997/P/L.30)، قد أعد في سياق ورقة النهج الإقليمي التي استعرضها المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ وتم وضعه لمعالجة أكثر المشاكل إلحاحا التي تؤثر في البلدان الـ ١١. وأوجز بعض الأنشطة الرئيسية والملامح البارزة التي اتسم بها عمل اليونيسيف في المنطقة، بما في ذلك استجابتها لحالات الطوارئ الحادة وإضفاء الطابع الإقليمي على أنشطة اليونيسيف ضمن إطار عملية الامتياز الإداري.

٤٤٠ - وأعربت الوفود بوجه عام عن تأييدها للبرنامج المتعدد الأقطار لـ ١١ بلدا في المنطقة. وقالت إن البرنامج جيد التركيز ويمثل مساهمة هامة في رفاه الأطفال في المنطقة.

٤٤١ - ووافقت الأمانة على أن تتشاور مع المتكلم الذي علق على أهمية الاتساق الإحصائي في منشورات منظمة الأمم المتحدة للطفولة مثل تقدم الأمم، وحالة الأطفال في العالم والتقارير الصادرة عن المركز الدولي لنماء الطفل في فلورنسا.

٤٤٢ - ولاحظ أحد المتحدثين أن رغم أن البرنامج الجديد ككل يعكس تفسيرا صحيحا للحالة الاجتماعية في بلدان المنطقة، فإن هناك مجالات تستطيع اليونيسيف أن تقوم فيها بدور إيجابي من أجل دعم الأهداف الاستراتيجية للبرنامج بغية استدامة الإنجازات الاجتماعية للسنوات الماضية فحسب، بل وكذلك من أجل المساعدة على إصلاح تلك المعاهد العاملة في مجالات حماية الأمومة والطفولة وفقا للظروف الجديدة والوقائع الجديدة في بلدان المنطقة. وأيدت الأمانة ذلك واستشهدت بالعمل الذي يضطلع به حاليا فريق متعدد الوكالات تابع للأمم المتحدة في أوكرانيا يتصدى للمشكلة الخطيرة المتمثلة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب هناك كمثال للجمع بين الحاجة إلى الحفاظ على إنجازات الماضي وضمان الحماية للأمهات والأطفال ضد المشاكل الناشئة الجديدة. وذكرت عدة وفود الحالة المتدهورة للأطفال، التي سلط عليها الضوء مؤخرا تقرير اليونيسيف المعنون "الأطفال المعرضون للخطر في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية"، وضرورة وصول أنشطة المنظمة إلى الأطفال المحتاجين لتدابير الحماية الخاصة. وأكد المدير الإقليمي أن ذلك يُشكل مجال انشغال رئيسي وأن تقارير بشأن هذا الموضوع ستناقش مع أعضاء المجلس مع إحراز تقدم في الأعمال.

٤٤٣ - وردا على الوفد الذي أكد الحاجة إلى إيجاد سبل جديدة لتعبئة أموال إضافية، بما في ذلك الأموال الواردة من البلدان المستفيدة، عبَّرت الأمانة عن اهتمامها بإجراء المزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع.

٤٤٤ - وفيما يتعلق بالقلق الذي جرى الإعراب عنه إزاء تزايد الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والطريقة التي تتعاون بها الوكالات التابعة للأمم المتحدة جميعا في مواجهة هذه المشاكل، أشار المدير الإقليمي إلى النهج الذي تتبعه اليونيسيف في أوكرانيا حيث يوجد تعاون مشترك مع منظمة الصحة العالمية، وشبكة بشأن إساءة استعمال المخدرات، وعمل مع منظمة الصحة العالمية بشأن صحة المراهقين، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز في أوكرانيا ومناطق وبلدان أخرى. ووصف هذه الجهود بأنها جزء من عملية أوسع تجري حاليا بدعم من برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، الذي يستعرض باهتمام الحالة المتغيرة للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان.

٤٤٥ - وبالإضافة إلى المشاكل العادية التي تشترك فيها البلدان الأخرى في المنطقة، تُعد الحالة في بلغاريا صعبة بشكل خاص نظرا إلى محدودية الموارد المالية المخصصة، على سبيل المثال، لأطفال جماعات غجر روما العرقية المتنقلة وكذلك للأطفال البلغاريين الذين لم يجر تحصينهم ضد داء التهاب الكبد باء نظرا لنقص حاد في اللقاح. وأكد المدير الإقليمي من جديد أن اليونيسيف تهتم اهتماما كبيرا بحماية حقوق جميع الجماعات العرقية في المنطقة، وأن تقديم الدعم لتحصين الأطفال الصغار يؤخذ دائما في الاعتبار عند تحليل تعاونها في البلدان. وأشار أيضا إلى بيانه الافتتاحي الذي وصف الدعم الطارئ الذي قدمته اليونيسيف إلى بلغاريا؛ إذ قامت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية دولية،

بتقديم مساعدة طارئة إلى بلغاريا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، وهي عاكفة حاليا على إجراء إعادة تقييم من أجل متابعة هذا النشاط.

٤٤٦ - وقال عدة متكلمين إن تحليل حالة المرأة والطفل في الوثيقة كان شاملا ولكنه مفرد في العمومية، وأشاروا إلى أنه بدون تحليل على الصعيد الوطني يصعب فهم الطريقة التي تنوي بها المنظمة مساعدة فرادى البلدان. وقال المدير الإقليمي إنه خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة، أعدت تحليلات مفصلة للحالة القطرية لكل البلدان تقريبا. ولاحظ أن تقارير "موني" (المشروع الإقليمي لرصد فترة الانتقال في وسط وشرق أوروبا) توفر على الأرجح أفضل قاعدة بيانات منفردة بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ١٨ بلدا.

٤٤٧ - ونظرا إلى تنوع الأعمال المخطط لها في البلدان الـ ١١ وإلى محدودية الموارد، تم الإعراب عن القلق من احتمال تشتيت اليونيسيف لجهودها. وذكر المدير الإقليمي أن الوثيقة تحاول تحديد الطرق التي ستوزع بها الموارد، وأن الموارد المخصصة للدعوة، والاتصال، والرصد، والتقييم، والبحث التطبيقي، هي جزء لا يتجزأ من المساعدة البرنامجية التي تقدمها اليونيسيف ومما له أهميته، من أجل تحقيق نهج برنامجي متوازن، استعمال الموارد للشروع في الأنشطة الهامة بتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والبحث عن سبل لتضمينها عنصري الدعوة والتعبئة الاجتماعية بالقدر الملائم.

٤٤٨ - وطُلبت معلومات عن الآليات الموجودة التي تمكن اللجان الوطنية من إدارة أموال اليونيسيف وعما إذا كانت الميزانية المخصصة لها هي أكبر من مساهماتها في المنظمة. وأوضح المدير الإقليمي أن أموال البرنامج سيديرها المكتب الإقليمي مع الشركاء في كل بلد. وأضاف أنه بينما لا تخصص موارد البرنامج عادة للجان الوطنية، كانت هناك حالات قليلة قدمت فيها اليونيسيف بعض الموارد لدعم عملية معالجة الملح باليود ومبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال. وردا على تساؤل، أكد المدير الإقليمي اهتمام المنظمة وكل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية في هذه البلدان وجميع أنحاء المنطقة. وأكد أيضا أنه يمكن إعداد تقارير أكثر تفصيلا عن التعاون مع جميع الشركاء في المستقبل.

٤٤٩ - ورحبت المديرة التنفيذية بتعليقات الوفود على البرامج المتعددة الأقطار بصفة عامة. وقالت إنه نظرا إلى أن هذا النوع من البرامج يستعمل موارد محدودة، ستنظر اليونيسيف في هذا النوع البديل لإدارة البرامج بالنسبة للأنشطة التي سيُضطلع بها في أماكن أخرى في المستقبل. وذكرت أنه نظرا إلى الفوارق الهامة بين البلدان في المنطقة، وإلى المزيج من البرامج المضطلع بها في مختلف البلدان، ومستوى التنمية وقدرات الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فليس من الدقيق وصف برامج مثل "الصحة" أو "التعليم" أو "الحماية" وفقا للمفاهيم التقليدية. وتبعا للقدرات الخاصة للبلد، يعتبر العمل الذي تقوم به اليونيسيف من حيث تقديم المشورة التقنية، والدعوة، والاتصال، أيضا جزءا لا يتجزأ من البرامج بشرط أن يكون له تأثير وأن يتسنى تقييمه.

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٤٥٠ - قدمت المديرة الإقليمية لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ البرنامجين القطريين الواردين من المنطقة - من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبابوا غينيا الجديدة (E/ICEF/1997/P/L.7/Add.1 و Corr.1 و E/ICEF/1997/P/L.8/Add.1، على التوالي). وسلطت الضوء على أنه بينما تشتهر المنطقة بإنجازاتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، يمثل هذان البلدان نقيضا صارخا لمعظم المنطقة فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية لبقاء الطفل ونمائه. وقالت إن البلدين يشتركان في بعض الخصائص التي تترتب عليها آثار بالنسبة إلى تعاون اليونيسيف، مثل النسب الكبيرة من المجتمعات المحلية المعزولة؛ والتنوع اللغوي والثقافي الشاسع، والهياكل الأساسية المادية المحدودة؛ والقدرات الوطنية المحدودة في مجال تنمية القطاع الاجتماعي وتخطيط سياساته وتنفيذ برامجه، مما يسفر عن ضعف في تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والنسبة المتزايدة من الأطفال المحتاجين إلى حماية خاصة؛ وبوادر انتشار داء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضافت أن كلا من البلدين ينتقل أيضا من نهج قائم على الاحتياجات إلى نهج قائم على الحقوق. وعبَّرت أيضا عن تقديرها للدعم المقدم من مجتمع المانحين وأكدت أهمية التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة. ولاحظت أن الأعمال التي يضطلع بها فريق الإدارة الإقليمية التابع لليونيسيف زاد من قيمة البرامج القطرية وحسن جودة إعداد البرامج القطرية ونوعية المساءلة.

٤٥١ - وعلَّقت بعض الوفود بإيجابية على نوعية كلا البرنامجين القطريين وعبَّرت عن دعمها لاستراتيجيات البرنامج المقترحة ولمجالات التدخل في المستقبل. وقيل إن الشواغل التي أثيرت إزاء المذكرات القطرية خلال دورة المجلس في كانون الثاني/يناير قد أخذت في الاعتبار في البرنامجين القطريين ويبدو أن الاستراتيجيات المقترحة تقوم على الدروس المستخلصة من استعراضي منتصف المدة لكل بلد. وعبَّر وفدا البلدين عن تقديرهما للجهود التي تبذلها اليونيسيف في مجال مساعدة حكومتيهما على مواجهة تحديات بقاء الطفل، نمائه وحمايته ولاحظا أن النتائج كانت ملموسة وهامة.

٤٥٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حثَّت اليونيسيف على المساعدة في الحفاظ على زخم التغطية المتزايدة لبرنامج التحصين الموسع وعلى مواصلة دعمها له من أجل ترجمة الأهداف المتعلقة بالأطفال إلى واقع. على أن أحد المتكلمين شكك في الادعاء الوارد في الوثيقة بأن معدلات التحصين قد تحسنت في السنوات الأخيرة لأنه يتناقض مع الأرقام الواردة في الخطة الوطنية للصحة. وأوضحت المديرة الإقليمية أن أزمة الميزانية والاضطراب الداخلي قد أثَّرا على عمل دوريات برنامج التحصين الموسع، مما أسفر عن تفاوتات في مستويات تغطية البرنامج في بعض الأقاليم. غير أنها أضافت أن التغطية قد بدأت تتحسن في بعض الأقاليم من خلال تدخلات البرنامج، رغم أنها سلَّمت بأنه لن يكون صحيحا القول إن التدخلات قد حققت ذلك على أساس شامل للبلد.

٤٥٣ - وكانت مكافحة الملاريا من المواضيع الهامة التي تم التركيز عليها. وقد أعرب أحد الوفود عن تأييده لاستراتيجية التزويد بناموسيات مشبعة بمواد مطهرة، بعد أن شدد على أن الملاريا ليست سببا رئيسيا لوفاة الأطفال دون سن الخامسة من العمر فحسب بل تشكل سببا للوفاة بين الشباب أيضا. وأضاف

الوفد أنه سيكون من المهم أيضا معالجة المشكلة من خلال الوقاية عبر معالجة تكاثر البعوض. وطلب الوفد المزيد من المعلومات بشأن الموضوع واقترح الاضطلاع ببرنامج مشترك مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمسألة مكافحة الملاريا، قالت المديرة الإقليمية إن مشكلة تكاثر البعوض هي إلى حد بعيد قضية بيئية وإن معالجتها ستتطلب المزيد من المناقشة مع الحكومة. وذكرت أن زيارة قام بها ممثل حكومة مانحة للبلد مؤخرا ساعدت على توضيح عدد من المسائل المتعلقة بالتعاون في مجال التحصين الموسع وتساعد على تحسين التعاون في المستقبل. وأضافت أن التعاون مع المانحين الآخرين وفيما بين وكالات الأمم المتحدة، أمر فعال جدا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأن الحكومة قامت بدور طلائعي في هذه المبادرة.

٤٥٤ - وبالإشارة إلى برنامج بابوا غينيا الجديدة، قال أحد المتكلمين إن البرنامج أُعد على أساس متين وسلط الضوء على مركز المرأة المتدني. وأضاف أن الدروس المستخلصة من استعراض منتصف المدة قد جرت الإحاطة بها، وأن هذه الدروس سلطت الضوء على أهمية بناء القدرات والدور الذي تقوم به الكنائس ومنظمات غير حكومية أخرى معنية بتقديم الخدمات. وقال المتكلم نفسه أيضا إن البرنامج الجاري في منطقة خليج ميلني قد يشكل نموذجا يتبع في أماكن أخرى إذ يعد مثالا جيدا لإشراك هؤلاء الشركاء. وحث وفد آخر اليونيسيف على تعزيز تعاونها مع جميع الشركاء.

٤٥٥ - ولاحظ أحد المتكلمين أن منطقة آسيا - المحيط الهادئ ككل تواجه أمراضا ناشئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن الانتقال عبر الحدود يساهم في انتشار الوباء. وتناول المتكلم ذاته من الطريقة التي يمكن بها مواجهة المشكلة بإدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع برنامج صحة الأم والطفل. ولاحظت المديرة الإقليمية أن القضايا العابرة للحدود معترف بها جيدا في برنامج مكافحة الإيحدز في حوض نهر الميكونغ، وهو البرنامج الذي تدعمه حكومة هولندا في ستة بلدان، حيث جرى ربطه بمشكلة استغلال الأطفال. وأضافت أن البرنامج مكن اليونيسيف من اكتساب خبرة في البرامج المتعددة الأقطار وعزز الروابط المتعددة القطاعات. وأضاف أنه جرى الاتصال بالحكومات المعنية أيضا فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود وأن مناقشات ثنائية تجري حاليا. وقالت إن الردود كانت إيجابية بالرغم من أن الموضوع يكتسي طابعا حساسا.

جنوب آسيا

٤٥٦ - عند تقديم الاقتراح المتعلق ببرنامج قطري قصير الأجل للهند (E/ICEF/1997/P/L.25)، ذكر المدير الإقليمي لجنوب آسيا أن تمديد البرنامج القطري القائم لمدة سنة واحدة جرى إعداده في إطار المذكرة القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير. وأوجز الأسباب التي دعت الى عرض تمديد لمدة سنة واحدة بدلا من برنامج قطري كامل المدة، وأبرز بعض الإنجازات الأخيرة في الهند كما لفت الانتباه الى العناصر الرئيسية في البرنامج الجديد. وعلق أيضا على الترابط الشديد القائم بين عملية إصلاح الإدارة والجهود المبذولة من أجل التحول الى البرمجة القائمة على الحقوق.

٤٥٧ - وذكرت ممثلة وفد البلد أن التعاون مع اليونيسيف كان ذا أهمية حاسمة لا من حيث الجوانب المادية فحسب بل وكذلك من حيث تطوير أفكار واستراتيجيات جديدة لتحسين حالة الأطفال. واعترفت أيضا بما قدمته اليونيسيف من مساهمات في مختلف مجالات البرنامج. وقالت إن التمديد لسنة واحدة سيتيح الإمعان في تطوير نهج جديدة، بينما يدعم النهج القديمة ضمن إطار قائم على الحقوق. وأعربت عن الأمل في أن يتعزز التنسيق بين الوكالات عبر مشاركة الهند في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٥٨ - وعبرت عدة وفود عن سرورها لملاحظة أن الهند ستضطلع بإعداد إطار المساعدة الإنمائية وكما أعربت عن تأييدها التام، في ضوء ذلك وفي ضوء الآثار الأوسع المترتبة على إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة، لتمديد فترة البرنامج الانتقالي الحالي على أن بعض المتكلمين الآخرين شككوا في سلامة قرار تقديم البرنامج الانتقالي لمدة سنة واحدة بدلا من برنامج كامل المدة كما كان متوقعا، بسبب تقديم مذكرة قطرية في دورة المجلس في كانون الثاني/يناير، ورد المدير الإقليمي بأنه لم تكن هناك أية مشاكل. ورغم أنه كان من الممكن إعداد برنامج جيد، إلا أنه تقرر أنه يمكن إعداد برنامج أفضل كثيرا لو تم تأجيله لمدة سنة. وعلاوة على ذلك، تقرر أن التقييم الجاري للبرنامج القائم ووضع خطة لإدارة برنامج قطري كامل يتطلبان كلاهما المزيد من الوقت.

٤٥٩ - والتمس المزيد من الايضاح للطريقة التي تنوي اليونيسيف أن تدافع بها عن حقوق الطفل وأن تحميها وللسبل التي سيسعى البرنامج من خلالها الى العمل في مجالات دعارة الأطفال وعمالة الأطفال، ولاحظ أحد الوفود أن استراتيجيات اليونيسيف الرامية الى القضاء على مشكلة عمالة الأطفال الواسعة الانتشار ليست واضحة باستثناء العمل على نشر التعليم الابتدائي للجميع. وأضاف أن هناك حاجة الى تحديد الأهداف بشكل أوضح لمعالجة المشكلة. وينبغي أن ينصب التركيز على فئات محددة، وعلى نهج غير رسمية، وبخاصة الى الفتيات. ولاحظ المدير الإقليمي أن اليونيسيف لا تزال في مرحلة التعلم بشأن مشكلة دعارة الأطفال وأن الخطوات الأولى اتخذت لمجرد تمكينها من مناقشة المشكلة والحصول على اعتراف بوجودها فعلا حتى يمكن إعداد خطة عمل. وأضاف أن البرنامج المقبل سيتضمن خططا أكثر تحديدا. وفيما يتعلق بعمالة الأطفال، لاحظ أنه رغم أن المشكلة منتشرة وسائدة في كل أنحاء المنطقة الإقليمية، فما من بلد آخر في جنوب آسيا قد اتخذ خطوات عملية وواضحة بالشكل الذي اتخذته الهند لمحاربة المشكلة. ومع أن اليونيسيف وحكومة الهند تسلمان بأن التعليم الابتدائي للجميع أمر ضروري للقضاء على عمالة الأطفال، فإن عمليات تدخل أخرى ضرورية أيضا، وهذه ينبغي أن تحدد لكل سياق. ولاحظ أيضا أن بلدان جنوب آسيا تشترك في مشكلة ضعف نوعية البيانات عن التعليم الابتدائي ولذلك شرعت اليونيسيف في دعم جمع البيانات الى مستوى الحي لمحاولة فهم المشاكل وصياغة حلول محددة. وأضاف أن التعامل بالمعدلات المتوسطة، حتى على صعيد المقاطعة في الهند، ليس كافيا لتقرير الحلول.

٤٦٠ - وردا على تعليقات بشأن مشاكل وفيات الأمومة والافتقار الى التركيز على المراهقين، وبخاصة فيما يتعلق بالصفة الإنجابية، حيث ينبغي أن تستهدف الاستراتيجيات الذكور أيضا، قال المدير الإقليمي إنه تجري حاليا إعداد استراتيجيات في هذه المجالات وإن اليونيسيف تود أن تصبح معنية أكثر بصحة

المراهقين، غير أنها لم تتأكد بعد من أفضل الطرق لتحقيق ذلك. وأضاف أن وفيات الأمومة وصحة المراهقين هي أيضا نتيجة لمدى تمتع الأمهات والمراهقين بصحة جيدة في مرحلة الطفولة، ولذلك تركز اليونيسيف على تغذية الأطفال حيث توجد لديها ولاية واضحة في هذا المجال.

٤٦١ - وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على اضفاء اللامركزية على البرنامج بالنسبة الى اليونيسيف، قال المدير الإقليمي إن لدى اليونيسيف بالفعل هيكلا لا مركزي في الهند يتكون من ١٠ مكاتب ميدانية. وقال إن محاولة إيجاد توازن ملائم بين احتياجات الأعمال المركزية أو الجارية على الصعيد الوطني والعناصر اللامركزية ستكون أحد الأهداف الرئيسية لخطة إدارة البرنامج القطري التي يعدها المكتب حاليا.

٤٦٢ - وبينما رحب أحد الوفود المانحة بالدعم المقترح لتمكين المرأة، وبخاصة عبر المنظمات غير الحكومية، قال إنه ينبغي أن توسع اليونيسيف نطاق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية، وخاصة على الصعد اللامركزية. ولاحظ المدير الإقليمي أن اليونيسيف قد منح الأولوية لتدريب النساء الأعضاء في السلطات المحلية (بانشايات) لأن السبب الرئيسي للعديد من المشاكل في مجالات مثل الصحة والتعليم وعمالة الأطفال يكمن في تبعية المرأة وإضفاء الشرعية على الممارسات والاتجاهات التقليدية. وقال إن تدريب المرأة وإعدادها للاضطلاع بدورها في سلطات البانشايات سيؤدي الى عملية تمكين المرأة، وحتى الآن جاءت النتائج مشجعة. وأضاف أن اليونيسيف تريد أيضا أن ترفع التعاون مع جماعات المجتمع المدني وكذا مع الهياكل المجتمعية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٦٣ - وكان معروضا على المجلس البرنامج القطري الكامل المدة للأردن (E/ICEF/1997/P/L.10/Add.10)، وست توصيات ببرامج قطرية قصيرة المدة للجزائر؛ وجمهورية إيران الإسلامية، التي تضمنت اقتراحا بتخصيص موارد عامة إضافية؛ وبرامج الأطفال الفلسطينيين والنساء في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة (E/ICEF/1997/P/L.26 و Corr.1، و E/ICEF/1997/P/L.27 و E/ICEF/1997/P/L.29، على التوالي) وطلب لموارد عامة إضافية للعراق (E/ICEF/1997/P/L.28). وقال المدير الإقليمي إنه بما أن جميع البلدان قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، فإن مكاتب اليونيسيف في المنطقة تدعم عملية إعداد التقارير وتقديمها إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل. وأفاد بشأن بعض الانجازات الهامة التي تحققت في المنطقة. على أن هناك عدة مجالات تثير القلق، بما في ذلك قضايا نوع الجنس وآثار الجزاءات على الأطفال والنساء. وقال إن برنامج الامتياز الإداري قد نتج عنه زيادة في قيمة وفعالية العمل الذي يجري الاضطلاع به في المنطقة من خلال تزايد تقاسم الموارد فيما بين المكاتب القطرية لاستعراض البرامج، ومراجعة حسابات البرامج وتقديم الخبرة التقنية.

٤٦٤ - وبعد العرض، أعربت عدة وفود عن موافقتها على العمل الذي يجري الاضطلاع به في المنطقة. وفيما يتعلق بالعراق، ذكر أحد الوفود أنه ينبغي تخصيص أموال كافية بطريقة واقعية تستجيب للاحتياجات الملحة للأطفال والنساء في العراق. واتفق المدير الإقليمي مع الملاحظة التي أبداها وفدان بشأن

ضرورة مواصلة تقديم الإرشاد في حالة الصدمات النفسية للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ولبنان.

٤٦٥ - وذكر أحد الوفود أن التعاون بين اليونيسيف ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أمر هام وينبغي مواصلته. وردا على القلق إزاء خفض تمويل الوكالة وآثار ذلك على اليونيسيف، قال المدير الإقليمي إن الأنشطة التي يدعمها اليونيسيف لن تتأثر بشكل كبير.

٤٦٦ - وطلب وفدان إلى اليونيسيف أن تعتمد التسمية ذاتها لـ "الأراضي المحتلة" كما تستعملها الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وطلب أيضا أن يخصص المزيد من الاهتمام لاحتياجات الأطفال في القدس ولإعداد عنصر برنامج شامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورد المدير الإقليمي أن الأمانة ستحتاج إلى الاستشارة بشأن التسمية، وأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أدمج فعلا في البرامج القطرية.

٤٦٧ - واتفق المدير الإقليمي مع وفد آخر بشأن الحاجة إلى التركيز أكثر على خفض وفيات الأمومة في المنطقة.

٤٦٨ - وفيما يتعلق بمساعدة اليونيسيف للاجئين في جمهورية إيران الإسلامية، أفاد المدير الإقليمي أن مساعدة اليونيسيف للبلد هي لجميع الأطفال والنساء.

٤٦٩ - وذكر أحد الوفود أن الحالة الغذائية للأطفال في العراق قد تدهورت بشكل خطير وأن الحاجة تدعو إلى إتاحة موارد لذلك. وأكد المدير الإقليمي الدعم المتواصل الذي تقدمه اليونيسيف.

٤٧٠ - وبالاضافة إلى ذلك، أيد وفدان البرنامجين القطريين الخاصين بتغطية بلديهما وعبرا عن تقديرهما للتعاون القائم بين اليونيسيف وبين حكومتي بلديهما.

٤٧١ - وللاطلاع على التوصيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٢٢.

جيم - تنفيذ الامتياز الإداري في اليونيسيف

تقرير مرحلي عن المراقبة الداخلية

٤٧٢ - قدمت مديرة إدارة التغيير التقرير (E/ICEF/1997/AB/L.12) ووصفت الكيفية التي يكفل بها نظام المراقبة الداخلية لليونيسيف برامج ذات قيمة عالية من خلال الاستخدام المسؤول للموارد لضمان أكبر فائدة ممكنة للأطفال. وأشارت إلى أن أحد أهداف برنامج الامتياز الإداري تمثلت في إيجاد بيئة إدارية تمكينية وتفاعلية تقوم على المساءلة الواضحة. ونتج عن هذه الجهود تزايد الاهتمام بفعالية التكاليف، وأساليب العمل الكفؤة ورصد الأداء عن كثب في كل أنحاء المنظمة.

٤٧٣ - وأوجزت بعض التدابير التي يجري اتخاذها لضمان تطبيق نظام المراقبة الداخلية، مثل قيام فرق الإدارة الإقليمية بإنشاء لجان المراقبة الداخلية من أجل دعم مسؤوليات المراقبة الداخلية الإقليمية. وتحدثت أيضا عن الكيفية التي يجري بها تعزيز القدرات التقنية للرصد والتقييم من خلال التدريب على تصميم التقييم، ومنهجيات وإدارة وظيفة التقييم.

٤٧٤ - وأضافت أنه يجري تخصيص موارد إضافية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لإتاحة زيادة في تغطية أنشطة مراجعة الحسابات. كما أكملت في ٦٢ مكتبا دورات تدريبية بشأن التقييم الذاتي للمراقبة لمساعدة المدراء على تحديد مواقع الخطر المحتملة وتحديد الإجراء التصحيحي.

٤٧٥ - كما يجري، بهدف تمكين المدراء في جميع المواقع من الوصول إلى المعلومات المناسبة والدقيقة المتعلقة بالإدارة الملائمة لموارد اليونيسيف المخصصة للأطفال، تطوير نظام الإدارة برامج الحاسوب وبرنامج النظم والتطبيقات والمنتجات في مجال معالجة البيانات.

٤٧٦ - وسلطت الضوء على بعض التحديات التي لا زالت قائمة في مجال تعزيز بيئة المساءلة الشاملة ووظيفة المراقبة الداخلية في اليونيسيف. وختاما، لفتت الانتباه إلى التقرير السنوي الموصى به بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات الذي سيزود المجلس، بالإضافة إلى التقارير الإقليمية السنوية بشأن نتائج عمليات التقييم واستعراضات منتصف المدة، بنظرة أكمل على التقدم المحرز والنتائج التي تحققت نتيجة أنشطة المراقبة الداخلية.

٤٧٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للوصف الشامل لعمليات المراقبة الداخلية في اليونيسيف، ملاحظة أن توازنا ملائما قد أجري بين أدوار المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر كما جرى وصف ذلك في التقرير. وطلب متكلمان المزيد من المعلومات عن الكيفية التي يعمل بها النظام حاليا وعن القيمة التي أضافتها المكاتب الإقليمية.

٤٧٨ - وطلب أحد الوفود، بدعم من وفود أخرى، أن تقدم الأمانة معلومات عن الآثار المترتبة في موارد الميزانية والموارد البشرية، والمكاسب التي تحققت من هذه الموارد من حيث الكفاءة والفعالية حتى الآن وذلك في شكل رسم بياني في الاجتماع الذي سيعقد في الخريف بين الدورات بشأن مسائل الميزانية، وفق ما دعا إليه المقرر ٣٢/١٩٩٦. وأشارت مديرة إدارة التغيير إلى أن موجز استراتيجية لميزانية ١٩٩٨ ١٩٩٩ (E/ICEF/1997/CRP.28) تتضمن وصفا كاملا للمبادئ المتبعة لتوجيه قرارات الميزانية وتوجز العمليات الأساسية لإعادة التساوق إلى المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب المقر.

٤٧٩ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه، نظرا لكون مسؤولية الامتياز الإداري قد أصبحت من الأنشطة الرئيسية في اليونيسيف ولم تعد برنامجا منفصلا، ينبغي أن تكون التقارير عن الامتياز الإداري جزءا من الأعمال العامة التي تضطلع بها المنظمة واقترحت أن يصبح إعداد تقارير عن الامتياز الإداري كبند منفصل

بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨ أمرا لا لزوم له. على أن وفودا قليلة رأت أن هناك حاجة إلى مواصلة إعداد تقارير تغطي فترات أطول. وقالت هذه الوفود إنه رغم أن ثروة من المعلومات قد قدمت عن برنامج الامتياز الإداري وأن إعداد التقارير بشأن التقدم المحرز في هذا الشأن أصبح من الأنشطة الرئيسية، فما زالت هناك حاجة إلى صورة كاملة لما حققه برنامج الامتياز الإداري وما ينبغي تحقيقه.

٤٨٠ - واقترح عدد من الوفود أن يبذل جهد من أجل قياس أثر برنامج الامتياز الإداري ومساهمته في جعل اليونيسيف أكثر كفاءة وفعالية في تنفيذ البرامج. وفي هذا الصدد، اقترح أن يقدم تقرير عن نتائج هذا التقييم إلى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨. وطلب متكلمان أن يتضمن التقرير أيضا تأثير برنامج الامتياز الإداري في إطار منظومة جديدة للأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود أن يدرج التقدم المحرز بشأن تنفيذ نظام المراقبة الداخلية في تقرير برنامج الامتياز الإداري. وأحاطت مديرة إدارة التغيير علما بالاقتراحات، بما في ذلك الحاجة إلى سرد أمثلة لمواطن التحسين والطرق التي تمت بها.

٤٨١ - وتساءل أحد المتكلمين عن النظم الموجودة لجمع ونشر المعلومات الموجهة للمجلس بشأن أداء اليونيسيف. وأفادت مديرة إدارة التغيير أن وسائل إبلاغ النتائج إلى المجلس تتضمن تقارير عن استعراضات منتصف المدة وعمليات التقييم الرئيسية الواردة من المناطق، ومتابعة أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل والتقرير السنوي المقترح لمراجعة الحسابات. واقترح أحد المتكلمين أن تتاح المؤشرات الاجتماعية الأساسية التي تجمعها اليونيسيف على شبكة الانترنت، وردت الأمانة على ذلك بأن صفحة في الشبكة قد أعدت حيث تتضمن جميع المنشورات والمؤشرات الاجتماعية الرئيسية لليونيسيف.

٤٨٢ - وأكد أحد الوفود أهمية تقييم أثر الأهداف والمؤشرات التنظيمية للإنجاز. وأشار متكلمان إلى الحاجة إلى تعزيز عمليات التقييم في نهاية الدورة والتقييم بالأثر الرجعي. ولاحظت مديرة شعبة التقييم والسياسات والتخطيط أن الأمانة، تقيس بالفعل الأثر والعملية، وساقت أمثلة حديثة عن عمليات تقييم أثر التقوية بفيتامين A ووفيات الرضع. وردا على تساؤل، أقر مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بالتحدي المتمثل في قياس إنجاز البرامج في إطار قائم على الحقوق، ولكنه قال إن المكتب يعد حاليا منهجية لمراجعة حسابات البرامج ويختبر هذه المنهجية من أجل تقييم المنجزات على ضوء أهداف البرنامج المرسومة.

٤٨٣ - وأراد أحد المتكلمين أن يرى المزيد من التركيز في التقرير ينصب على نتائج التنمية التي تحققت بواسطة برامج اليونيسيف والتنسيق على المستوى القطري والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. واقترح هذا المتكلم أن يكون التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى معيارا في قياس أداء المكتب القطري. وأبلغت مديرة شعبة التقييم والسياسات والتخطيط أعضاء المجلس بالأهمية التي تعلق على أنشطة التقييم المشتركة مع الوكالات الأخرى وأشارت إلى التقييم المشترك للأنشطة في منطقة البحيرات الكبرى المقرر إجراؤه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال. كما

سلطت الضوء أيضا على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقترح بوصفه يوفر إمكانيات جديدة لتحسين التنسيق.

٤٨٤ - وتساءل عدة متكلمين عن دور التقييم في عملية التخطيط. وذكرت مديرة شعبة التقييم والسياسات والتخطيط أن التخطيط الاستراتيجي عملية دورية تتضمن تحليلا خارجيا وداخليا للجهود الرامية إلى تحسين حالة الأطفال والنساء. ومن خلال هذه العملية، تستفيد اليونيسيف من أحسن الدروس والممارسات، وتحدد الأولويات وتترجم إلى برامج قطرية. وأشارت أيضا إلى أهمية أن تكون أولويات البرامج هي التي توجه الميزانية بدلا من العكس.

٤٨٥ - وعبرت عدة وفود عن دعمها لتعزيز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وشجعت النهج الوقائي المتبع. وتأييدا لتعزيز وظيفتي كل من مراجعة الحسابات والتقييم، ذكر أحد المتكلمين المجلس بالحاجة إلى مواصلة إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج. ورحب عدد من الوفود بتعاون اليونيسيف مع مكتب المراقبة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين.

٤٨٦ - وعبر العديد من المتكلمين عن ارتياحهم لتوصية المديرة التنفيذية بأن يعرض تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات على المجلس كل سنة. واقترح أن يتضمن التقرير أيضا المشاكل التي تتم مصادفتها والتدابير التصحيحية المتخذة.

٤٨٧ - ورحب أحد المتكلمين بقاعدة البيانات المركزية بشأن توصيات مراجعة الحسابات، بينما روى متكلم آخر كيف اكتشف من خلال التجربة أن الجهود الرامية الى تحديث تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات تتم بشكل أفضل عبر الإدارة التنفيذية. ورد مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بأن قاعدة البيانات أداة لرصد تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وأن تنفيذ التوصيات تجري متابعتها أيضا من أجل التحقق. ولاحظ أنه رأى أن تقدما ملموسا قد أحرز في متابعة توصيات مراجعة الحسابات وأشار إلى أن التقرير السنوي لمراجعة الحسابات سيورد إشارة إلى التحسينات التي تمت (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٢٨).

الشراكة بين المجلس التنفيذي والأمانة

٤٨٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير يتضمن المبادئ التوجيهية المقترحة لإقامة شراكة فعالة بين المجلس التنفيذي والأمانة (E/ICEF/1997/AB/L.13) أعده ما يسمى "بفريق المتطوعين". وعرض اثنان من أعضاء الفريق التقرير قائلين إن الفريق المكون من خمسة أفراد قد بدأ اجتماعاته في عام ١٩٩٦ وعقد مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين ومع الأمانة وأعد تقريرا يقترح مبادئ توجيهية متعلقة باختصاصات كل من المجلس والأمانة. وقسمت المبادئ التوجيهية المقترحة المسائل التي يتناولها المجلس والأمانة، إلى ثلاث فئات هي: مسائل يتخذ المجلس التنفيذي قرارا بشأنها؛ ومسائل يستشار بشأنها المجلس

التنفيذي؛ ومسائل تعرض على المجلس التنفيذي للعلم فقط. واقترح أيضا أن يتولى المكتب مسؤولية قرارات أو مشاورات معينة.

٤٨٩ - وقالت المديرة التنفيذية إن عمل الفريق هو بمثابة محاولة لتحقيق الوضوح بشأن السياسة العامة للمجلس واستراتيجيته ودوره الإشرافي الذي أكد في الدراسة التي أعدها بوز - آلن وهاميلتون وفي قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وأولت المديرة التنفيذية أولوية عليا لضمان قيام علاقة عمل مبنية على الانسجام مع المجلس التنفيذي، وخلصت إلى أن دوراته الرسمية واجتماعاته المعقودة فيما بين الدورات مفيدة للغاية في توضيح تفكير الأمانة بشأن السياسات. وتعد فئات التفاعل المقترحة مفيدة جدا، خاصة الفئة التي تتيح إجراء مشاورات.

٤٩٠ - وأشارت إلى أنها تختلف مع أجزاء من التقرير، هي بالتحديد تلك التي تشير إلى أن المكتب سيشارك في بعض جوانب عملية التعيين وأن أمين المجلس التنفيذي سيخضع للمساءلة أمام المجلس. وبينت أن المديرة التنفيذية خاضعة هي ذاتها للمساءلة أمام المجلس، وهي مسؤولة عن ضمان الأداء المطلوب من أمين المجلس والأداء المطلوب من مكتبها.

٤٩١ - وقال عدد من الوفود إنه وإن كانت العلاقة بين المجلس والأمانة قد تحسنت في السنوات الأخيرة، فيمكن للمبادئ التوجيهية أن توفر توجيها مفيدا وتحسن الكفاءة، ولكن يتعين أن تطبق بمرونة. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي أن يظل من حق المجلس أن يعين مسائل هامة بوصفها مسائل يتخذ قرارا بشأنها أو يستشار بشأنها، حتى لو كانت الأمانة قد عينتها بوصفها مسائل يحاط المجلس علما بها، أو أن يظل من حقه أن يضيف مسائل لا يشملها التقرير. وأشارت بعض الوفود إلى أنه ينبغي النظر في العلاقة من حيث الأعمال والنتائج وخاصة على الصعيد القطري.

٤٩٢ - وأبديت تعليقات أيضا بشأن بعض المقترحات المحددة التي قدمها "فريق المتطوعين". فقد أعرب متكلمان عن معارضتهما التامة للمقترحات المتعلقة بانفراد المكتب بأداء أي دور، فالمكتب هو مجرد قناة لنقل المعلومات، وقالا إن اضطلاع المكتب بدور أكبر، يمكن أن يؤدي إلى عدم التكافؤ في إمكانية تناول المسائل وإلى الافتقار إلى الشفافية. وأثار وفد آخر تساؤلات بشأن بعض المسائل التي عينت بوصفها مسائل يستشار المجلس بشأنها بدلا من أن تكون مسائل يتخذ المجلس قرارات بشأنها وخاصة الخطة المتوسطة الأجل والخطة المالية. واقترح أيضا أن تكون مسألة موقع المكاتب الإقليمية موضع تشاور مع الأعضاء من المناطق المعنية على أن يجري بعد ذلك إبلاغ المجلس بها.

٤٩٣ - وردا على تعليقات المديرة التنفيذية، وافق كثير من الوفود على أنه ينبغي للمجلس أن يركز على السياسة العامة، وأن يتحاشى الإدارة التفصيلية وأن يسلم بأن المديرة التنفيذية مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالموظفين. لكن أحد المتكلمين أشار إلى أن آراء المديرة التنفيذية فيما يتعلق بتعيين أمين المجلس تناقض الإجراءات المتبعة في المنظمات الدولية الأخرى.

٤٩٤ - وأثار عدد من المتكلمين مسألة وضع نظام داخلي يحكم العلاقة بين المجلس والأمانة، وقال أحدهم إنه ينبغي إيلاء أولوية أولى للنظام الداخلي عند إعداد المبادئ التوجيهية للعلاقة. وأضاف متكلم آخر أنه ينبغي أيضا أن تتوافر للمبادئ التوجيهية للعلاقة بين المجلس والأمانة آلية تؤدي إلى إشراك الهيئات الوطنية على الصعيد القطري. وساد اعتقاد بأنه ينبغي أن يستند العمل في المستقبل إلى المبادئ والأساس المنطقي الذي يحكم العلاقة بين المجلس والأمانة. وسيتيح استخدام مجموعة من المبادئ قدرا أكبر من المرونة في ظل الظروف المختلفة ومنها على سبيل المثال أي تغييرات ناشئة عن إصلاحات "المسار الثاني" المقترحة من الأمين العام.

٤٩٥ - وطرحت عدة اقتراحات فيما يتعلق بكيفية مباشرة العمل. وقيل إن المبادئ التوجيهية المقترحة قد عفى عليها الزمن بالفعل، نتيجة لإصلاح الأمم المتحدة والمقترحات المتعلقة بالتنسيق بين الصناديق والبرامج. وأشارت وفود أخرى إلى أنه يلزم إجراء مشاورات أكثر وأوسع نطاقا قبل أن يمكن اعتماد المبادئ التوجيهية وإن كان متكلمون عديدون قد قالوا إنه ينبغي ألا يتأخر بقدر كبير اتخاذ قرار في هذا الصدد. واقترح أيضا أن يتم اعتماد المبادئ التوجيهية على أساس مؤقت، لفترة اختبار.

٤٩٦ - وقال أعضاء "فريق المتطوعين" إنهم وجدوا أن كثيرا من التعليقات إيجابية، وأنه ينبغي النظر إلى الممارسة في سياق تحسن العلاقة بين المجلس والأمانة في السنوات الأخيرة. وبالنسبة للنظام الداخلي للمجلس التنفيذي، فإنه وإن كان قد نقح في عام ١٩٩٤ في ضوء قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ فيمكن تغييره تمشيا مع الحالات الجديدة. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٢٩/١٩٩٧).

دال - عمليات الإمداد

٤٩٧ - قالت مديرة شعبة الإمداد عند عرض التقرير المتعلق بعمليات الإمداد (E/ICEF/1997/AB/L.14) إن الشعبة بدأت في أعقاب دراسة إدارية بشأن وظيفة الإمداد، وتمشيا مع برنامج الامتياز الإداري، في عملية تغيير تتعلق بوظيفة الإمداد بهدف تحديد أفضل وسيلة يمكن بها للإمدادات أن تدعم التنمية. وأشارت إلى أن الأهداف الاستراتيجية لشعبة الإمداد هي: تدعيم برامج حقوق الطفل المنفذة في الميدان بالاستعانة بالتطورات التقنية التي تركز على الطفل؛ وتحقيق أقصى قيمة لأموال اليونيسيف عن طريق إبرام أفضل عقود مع الصناع ومقدمي الخدمات. وتناولت الإنجازات الرئيسية المتحققة على مدى السنة الماضية والخطط والأنشطة المتعلقة بعمليات الإمداد في الأجل المتوسط وفي حالات الطوارئ أيضا. وفي إطار إصلاح الأمم المتحدة، مثلت شعبة الإمداد اليونيسيف في فريق الأمم المتحدة العامل للخدمات المشتركة المعني بالمشتريات. ووصفت بعض الأنشطة التي بدأت فيها الشعبة بوحي من عملية الإصلاح.

٤٩٨ - وثمة إقرار قوي للأهداف والإجراءات ذات الأولوية التي تقوم بها وظيفة الإمداد على النحو الوارد في التقرير. فقد وافقت وفود عديدة على النهج المستند إلى حقوق الطفل. وقوبل أيضا إنشاء مركز

للمعرفة بالموافقة. وأثيرت تساؤلات بشأن وجود خطة عمل والأهداف المحددة للسنة القادمة. وأبلغت مديرة شعبة الإمداد المجلس التنفيذي بأن هناك خطة عمل متعددة السنوات تتضمن الأهداف المتعلقة بوظيفة الإمداد على مستوى المقر أساسا، وتمتد إلى المستوى الإقليمي والمستوى المحلي في السنة الثانية والسنة الثالثة.

٤٩٩ - وثمة تأييد إجماعي للتركيز على بناء القدرات على الأصعدة المحلية على أن تشترى السلع الرئيسية على مستوى المقر. وسألت بعض الوفود عن مدى كفاية الموارد المتاحة داخل اليونيسيف لهذه الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات، في حين ربط آخرون هذا بضرورة بذل جهود متزايدة للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لضمان الاستفادة القصوى من أوجه قوة الوكالات وتفادي الازدواجية في المشتريات. وأشارت المديرة إلى أنه لا يمكن التصدي لبناء القدرات إلا تدريجيا وقالت إنه جرى في هذا الصدد اعتماد نهج المشروع الرائد.

٥٠٠ - وحظي التعاون الحالي مع الأمم المتحدة في عملية الإصلاح بتأييد إجماعي. وفي هذا الصدد، أشارت المديرة إلى أنه تولى أولوية إلى المشاركة في الاجتماعات الأسبوعية التي يعقدها فريق الأمم المتحدة العامل للخدمات المشتركة المعني بالمشتريات. وشملت الأنشطة الحالية إنشاء قاعدة بيانات عن مشتريات وكالات الأمم المتحدة على مستوى المقر ستيسر التخطيط الاستراتيجي في مجال المشتريات. وسيوسع نطاق قاعدة البيانات بعد ذلك لتشمل المشتريات على المستوى المحلي.

٥٠١ - وفي رد المديرة على سؤال عن الإجراء المتعلق بطرح عطاءات تنافسية أُبلغ المجلس التنفيذي بأن جميع الموردين المحتملين يجب أن يخضعوا لعملية مسبقة تبين أنهم مؤهلين من عدة جوانب مثل الاستقرار المالي والقدرة على الإنتاج وجودة الأداء. وتوجه إليهم بعد ذلك الدعوة إلى الدخول في المنافسة وبوضع، إذا أمكن، ترتيب طويل الآجل مع مقدم العطاء الناجح.

٥٠٢ - وحثت وفود عديدة على بذل مزيد من الجهود من أجل زيادة المشتريات المحلية، بينما أُعرب عن قدر من القلق بشأن مسألة الشراء من المانحين المستعان بهم استعانة ناقصة. ورأت وفود أخرى أن الفعالية من حيث التكلفة ينبغي أن تكون محور التركيز الرئيسي لقرارات المشتريات. وردت مديرة شعبة الإمداد بأن المبادئ التوجيهية للشراء المحلي في أرجاء العالم تخضع حاليا للاستعراض بالاقتران باستعراض للقدرات.

٥٠٣ - ومثلت مسألة ضمان الجودة وجه آخر من أوجه القلق التي أثارتها بعض الوفود، إلى جانب ضرورة الحصول على تقييم للسلع الموردة من جانب المستعملين النهائيين. وتشارك شعبة الإمداد هذه الوفود في قلقها، وتقوم حاليا لذلك بإنشاء مركز جديد لضمان الجودة في مكتب اليونيسيف بكوبنهاغن مستعينة بموارد إضافية من الموظفين. وتتعاون الشعبة أيضا مع المكاتب القطرية من أجل توسيع نطاق التدريب في مجال ضمان الجودة. ويشكل الحصول على تقييم من جانب المستعملين النهائيين جهدا مستمرا من الجهود

التي تبذلها الشعبة. وثمة خطط لتوسيع نطاق هذه الجهود بوصفها جزءا من بناء القدرات وجزءا من خطط تحسين السوقيات في البلدان.

٥٠٤ - ورحبت المديرة بالاقتراح الذي تقدم به أحد الوفود بإجراء استعراض للتقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة تنظيم الإمداد في غضون سنتين أو ثلاث سنوات (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٢٣).

هاء - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠

٥٠٥ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية الخطة المالية المتوسطة الأجل (E/ICEF/1997/AB/L.10) وقدمت موجزا مختصرا للتنبؤات بالإيرادات والمصروفات للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ في سياق بيئة تمويلية صعبة وغير مؤكدة للغاية.

٥٠٦ - وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن الإيرادات آخذة في الانخفاض نتيجة لنقص المساهمات والأثر الضار الناتج عن دولار الولايات المتحدة القوي. وقال أحد الوفود إن استمرار الأعمال الجيدة التي تقوم بها المنظمة على الرغم من انخفاض الموارد هو بمثابة شهادة على جودة برامجها. وأشار وفد آخر إلى أن التصديق العالمي النطاق على اتفاقية حقوق الطفل قد أسفر عن تزايد الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالأطفال مما يتطلب موارد أكثر من ذي قبل. وأشار الوفد ذاته أيضا إلى أن معظم البلدان النامية قد حشدت بالفعل إرادتها السياسية ووجهت مواردها الضئيلة لهذا الجهد، وأعرب عن أمله في أن تشجع البلدان المتقدمة النمو هذا الجهد عن طريق تخصيص مزيد من الموارد.

٥٠٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأنه لم يجر الوفاء بجميع العهود التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالموارد في مؤتمرات دولية مثل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، وذكّر الأعضاء بأن مسؤولية توفير الموارد ملقاة على عاتق الجميع. وأعلن وفد آخر أنه ينبغي أن تستمر حقوق الأطفال في الحصول على "الأولوية" في الموارد دون انتقاص وناشد جميع المانحين على الاستجابة بقدر أكبر بكثير لاحتياجات الأطفال. وصرح الوفد ذاته بأنه ينبغي للمانحين أن يأخذوا في الحسبان ظهور مناطق جديدة من مناطق الاحتياج (أوروبا الوسطى والشرقية/ رابطة الدول المستقلة) والنزاع عند التعهد بتقديم تبرعات. وحث على التركيز بقدر أكبر على زيادة الموارد بدلا من إعادة توزيع الموارد القائمة.

٥٠٨ - وصرح أحد الوفود بأنه وإن كانت اسقاطات الإيرادات للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ تنطوي على سبب للقلق، فينبغي ألا ينظر إليها كحقائق لأن هناك مؤشرات تشير إلى أن بعض المانحين قد يعيدون النظر في قرارهم بتقليل التبرعات. وقال وفد آخر إن اليونيسيف تناولت مشكلة التمويل بطريقة منطقية وإن الحالة ليس ميئوسا منها.

٥٠٩ - وطالبت عدة وفود باتباع استراتيجية أنشط لجمع الأموال. وسأل وفدان بالتحديد عن ماهية الاستراتيجية البديلة لتعبئة الموارد التي نظرت فيها الأمانة العامة لمكافحة انخفاض الإيرادات. وأوضحت

الأمانة أن لديها سجلا فائقا للتتبع في مجال حشد الموارد، ناتج عن جهازها المتطور للغاية لجمع الأموال من القطاع الخاص والدعوى المستمرة في هذا المجال مع الحكومات. وبينت الأمانة أيضا أن أنشطة بطاقات المعايدة وأنشطة القطاع الخاص الأخرى تبحث بشكل متزايد عن خيارات/سبل لزيادة الإيرادات. وذكرت كأمثلة للجهود الجديدة المبذولة في هذا الاتجاه عمليات جمع الأموال في البلدان النامية مثل البرازيل وتايلند، وتوسيع نطاق أسواق عمليات بطاقات المعايدة.

٥١٠ - وصرح وفدان بأن اسقاطات الإيرادات الواردة في الخطة المالية المتوسطة الأجل هي اسقاطات متفاءلة للغاية بينما وصف وفد آخر التنبؤات ذاتها بأنها تنبؤات حذرة ومعتدلة وأشار أحد الوفود إلى أن الزيادات الطفيفة في اسقاطات الإيرادات تتركز أساسا في الأموال التكميلية وليس في الموارد العامة وأضاف أنه كان ينبغي التركيز على الموارد العامة بدلا من الأموال التكميلية. وطلب أحد الوفود على وجه التحديد تقديم تبريرات للزيادة البالغة ٣ في المائة في الإيرادات المتنبأ بها للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ رغم أن الأرقام المتعلقة بعام ١٩٩٧ كانت أقل بالفعل من عام ١٩٩٦. وردت الأمانة بأنها تعتبر الزيادة البالغة ٣ في المائة في التنبؤات بالإيرادات زيادة معتدلة لأنها لا تُظهر إلا نموا متوسطا.

٥١١ - وأشارت بعض الوفود إلى أن ميزانية الدعم تُظهر زيادة حدية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. وسأل أحد الوفود عن السبب في وجود زيادة قدرها ١٤ في المائة في ميزانية الدعم في عام ١٩٩٦، في الوقت الذي انخفض فيه الإيراد بنسبة ٧ في المائة في الفترة ذاتها. وردت الأمانة بأن الزيادة في ميزانية الدعم لعام ١٩٩٦ ترجع أساسا إلى نقل الصناديق العالمية السابقة في المقر والمكاتب الإقليمية من الميزانية البرنامجية إلى ميزانية الدعم تمشيا مع الميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الإقليمية التي اعتمدها المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وأضافت الأمانة أن الزيادة في ميزانية الدعم ابتداء من عام ١٩٩٨ وما بعدها ترجع إلى تنفيذ مقرر المجلس بشأن تخصيص الموارد العامة، الذي استحدث ميزانيات الدعم في ٢٥ بلدا كانت ممولة من قبل من الميزانية البرنامجية.

٥١٢ - وصرح أحد الوفود بأن رصيد النقدية القابلة للتحويل في نهاية السنة كان مرتفعا إلى حد كبير وأعرب عن رغبته في أن يعرف إذا ما كان ذلك يُعتبر وضعا شاذا أو حالة دورية. وصرح أيضا وفد آخر بأنه وجد أن رصيد النقدية في نهاية السنة، وخاصة رصيد الأموال التكميلية مرتفعا إلى حد كبير في هذا الوقت الذي يشهد انخفاضا في الموارد وأعرب عن قلقه من أن هذا قد يُخلف انطباعا بأن اليونيسيف لا تحول الأموال إلى الأنشطة التي تفيد الأطفال. وردا على ذلك، أشارت الأمانة إلى أنه نظرا لأنه يتعين أن تمول بالكامل البرامج الممولة من أموال تكميلية، لذلك فإنه ترد مقدما نقدية أكثر مما يرد من أجل الموارد العادية، لكن هذا يحدث في المعتاد خلال الربع الأخير من السنة. ويتطلب ذلك تخصيص الجزء الأكبر من هذه المساهمات من أجل التنفيذ في السنة التالية. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٢٤).

واو - نظرة عامة على الميزانية المتكاملة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

٥١٣ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقتين التاليتين:

(أ) "مخطط استراتيجي لميزانية الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٨ " (E/ICEF/1997/CRP.28)؛

(ب) "اعتماد مخصص مؤقت في الميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨" (E/ICEF/1997/CRP.29)

٥١٤ - وعرضت المديرة التنفيذية على المجلس لمحة عامة عن المسائل المالية والمتعلقة بالموظفين على النحو القائم حاليا. وأكمل العرض بتقديم رسوم بيانية عن النمو خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ في الإيرادات (+٢٣ في المائة) وفي مجموع الوظائف (+ ٢٨ في المائة). وفي عام ١٩٩٥، تم الوصول إلى الذروة حيث تحققت إيرادات سنوية قدرها ١,٠١١ بليون دولار وبلغ عدد الوظائف ٦ ٢٢٣ وظيفة على نطاق العالم. ومنذ ذلك الحين، وبالنسبة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، انخفضت الإيرادات (- ١٠ في المائة) وتبعها تخفيضات في الموظفين (- ٢ في المائة). وقالت إن الاسقاطات الجديدة والمنقحة في الإيرادات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ليست متفائلة إلى حد كبير، وسوف يُقترح مزيد من التخفيضات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لكي تصبح تكاليف الموظفين وتكاليف ميزانية الدعم الأخرى متمشية مع الموارد المتاحة. ونفذ بالفعل مزيد من تدابير الاقتصاد في التكاليف على النحو المعتمد في "الميزانية المتكاملة للمقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧" (E/ICEF/1996/AB/L.5).

٥١٥ - وتابعت نائبة المديرة التنفيذية العرض فقدمت وصفا للإطار التشريعي الذي سيطبق في عملية إلغاء الوظائف. وقالت إنه ستجري تلبية المتطلبات الدنيا التي حددتها الأمم المتحدة، وسيجرى تجاوزها في كثير من النقاط. وسيقترن ذلك بتحقيق الهدف المتعلق بتقليل الأثر على الموظفين الأفراد. وقدمت المديرة التنفيذية عرضا موجزا للدعم المحدد المقدم للموظفين المتأثرين. وقالت إن صفقة الدعم تشمل تقديم إشعار مسبق وتطبيق مخططات لانتهاء الخدمة بشكل طوعي وتقديم دعم ومشورة في المرحلة الانتقالية وإجراء استعراضات خاصة متعلقة بالتنسيب. ومخطط انتهاء الخدمة بشكل طوعي مصمم أساسا من أجل موظفي فئة الخدمة العامة في المقر والموظفين الآخرين المعينين محليا في بعض مراكز الخدمة خارج نيويورك نظرا إلى أن فرصهم أقل في الحصول على وظيفة جديدة داخل اليونيسيف. وأخيرا عُرض تنبؤ مبدئي للتوزيع الإقليمي والوظيفي للوظائف في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥١٦ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء حالة الموظفين في المناخ الحالي المتسم بانخفاض الموارد والوظائف. فالعدد الفعلي للوظائف التي ستلغى غير واضح بالنسبة للكثيرين. وطلب متكلمون متعددون إيضاحات بشأن المبادئ المطبقة عند إلغاء الوظائف وطلبوا إيضاحا بشأن السبب الفعلي - وتساءلوا عما اذا كان يرجع إلى عملية برنامج الامتياز الإداري أو إلى الموارد المتناقصة. وطالبت بعض الوفود اليونيسيف بأن تراعي التمثيل الجغرافي المنصف والتمثيل المنصف للجنسين. وطلب أحد الوفود معلومات إحصائية

بشأن الموظفين الذين يتلقون إخطارات بإنهاء الخدمة. وأخيرا طـُلب إلى الأمانة أن تقدم تقريرا عن مجموع الآثار المترتبة من حيث التكلفة على إنهاء الخدمة والانتهاء الطوعي للخدمة ومدفوعات انتهاء الخدمة.

٥١٧ - وردت المديرة التنفيذية بأن المعلومات المطلوبة ستتاح في اجتماع يعقد بين دورات المجلس التنفيذي قبل مناقشة المجلس للميزانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقالت إن الأمانة ملتزمة بتحسين الاتصالات بشأن هذه المسائل، وستواصل التعاون الوثيق مع رابطات الموظفين.

٥١٨ - وأعربت عدة وفود عن ضرورة تقديم تقارير محددة بقدر أكبر بشأن عملية إضفاء الطابع الإقليمي. ويتصل أحد أوجه القلق الرئيسية بتقسيم المسؤوليات بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وطلبت الوفود إلى الأمانة أن تقدم لمحة شاملة عن الوفورات في التكاليف الفعلية والتحسينات في الكفاءة. فقد أثار الانخفاض المسقط في الموارد والموظفين قلقا شديدا إزاء أثر ذلك على جودة تنفيذ البرامج وبالتالي على قدرة اليونيسيف على الاحتفاظ بثقة المانحين في الحكومات والقطاع الخاص.

٥١٩ - وقالت المديرة التنفيذية إن إضفاء الطابع الإقليمي لا يعني أنه سيكون هناك عدد أكبر من الأفراد في كل مكان وأن الأنشطة قد نقلت من المقر إلى الميدان. وقد جرى عند شرح عملية خطة إدرارة البرنامج القطري والصلة بين الاحتياجات من الموظفين والبرامج إبراز المسائل الرئيسية الواردة في التقرير المتعلق "بالميزنة المتكاملة في اليونيسيف" (E/ICEF/1997/AB/L.4) الذي وافق عليه المجلس في دورته العادية الأولى لعـــام ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/12/Rev.1، المقرر ٣/١٩٩٧). ونفذت المبادئ الأربعة الموجهة لميزانية الفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩ في أرجاء المنظمة. وانصب التركيز على مركزية البرامج القطرية ولا مركزية العملية على نحو يربط بين أهداف الميزانية والاستثمارات في النظم. وعرضت خطة الادارة المتعلقة بالشـُعب الموجودة في المقر في "منتدى مفتوح" عقد في نيويورك. وفوضت مهمة إجراء استعراضات لبرامج وميزانية المكاتب القطرية إلى المناطق. وتتمثل العملية الاستشارية الجديدة في عملية لا مركزية "لوضع البلدان في وضع الصدارة" في تحديد أولويات جميع الأنشطة، مما يحول دون تخفيض الموارد ويؤدي إلى مواصلة الالتزام بتنفيذ برامج ذات جودة في الميدان.

٥٢٠ - وقوبل المخطط الاستراتيجي لميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بالترحيب ووافقت عليه وفود متعددة أيدت إعادة التنظيم الجارية لبرنامج الامتياز الاداري وأعربت عن ثقتها في قدرة الأمانة على معالجة القرارات الصعبة التي ستتخذ في البيئة الحالية المتدهورة. وحثت الوفود أعضاء المجلس على التركيز على ضمان الحصول على أموال حكومية وعدم الانهماك بشكل مفرط في الادارة التفصيلية.

٥٢١ - وقدمت الأمانة اقتراحا من أجل اعتماد مخصص مؤقت في الميزانية قدره ٢٢ مليونا من الدولارات لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (E/ICEF/1997/CRP.29) انتظارا لاعتماد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٢٥/١٩٩٧.)

زاي - التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية لليونيسيف

٥٢٢ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية (E/ICEF/1997/AB/L.11) وقالت إن اليونيسيف تعد تقريرا ماليا لفترة السنتين منذ عام ١٩٨٨، وإن هذه السنة هي السنة الأولى من فترة السنتين. ويتضمن التقرير المقدم إلى المجلس للعلم تفاصيل عن الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الأموال في نهاية عام ١٩٩٦. وسوف يتلقى المجلس التقرير النهائي بشأن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ مع تقرير عن مراجعة الحسابات في دورة أيلول/سبتمبر لعام ١٩٩٨، أو على حسب توافر تقرير من مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من المحتمل أن يتلقاه في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي انظر المرفق، المقرر ١٩٩٧/٢٦).

حاء - تقرير شفوي عن القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٢٣ - قدم مدير شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية تقريرا عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ التي لها تأثير مباشر على أمانة اليونيسيف وعلى مجلسه التنفيذي.

٥٢٤ - وتكلم عن القرار ١٩٩٧/٥٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسة العامة"، الذي يسلم بالتزام المجلس بإصدار توصيات بشأن مسائل التمويل. وقد استند هذا القرار إلى القلق المبدي إزاء عدم كفاية الموارد وضرورة تعزيز كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية عن طريق زيادة كبيرة في التمويل الموفر على أساس قابل للتنبؤ، ومستمر، ومضمون. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بأن تقوم المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة باستعراض ورصد ترتيباتها التمويلية بغية جعل التمويل مضمونا إلى حد أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ، وطلب إلى المجالس التنفيذية اتخاذ مقررات بشأن ترتيباتها التمويلية وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المجلس في عام ١٩٩٨. ودعا القرار أيضا إلى زيادة التركيز على عدد من المجالات البرنامجية الرئيسية ومن بينها بناء القدرات المستدامة وتعزيز التنفيذ الوطني وزيادة التنسيق على نطاق المنظومة لأنشطة الرصد والتقييم. وقال إن تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ هذا القرار سيتضمن إسهاما من اليونيسيف.

٥٢٥ - وفي تقرير المجلس بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) دعا المجلس جميع المنظمات المشاركة في رعاية البرنامج، واليونيسيف باعتبارها واحدة منها، إلى ما يلي: (أ) تعزيز التزامها بالتصدي للإيدز عن طريق برامجها وعن طريق متابعة المؤتمرات الدولية؛ (ب) إصدار إرشادات واضحة للموظفين العاملين على

الصعيد القطـــري بشأن دور ومهام أفرقة الأمم المتحدة المعنيـــة بالمواضيع المتصلـــة بالفيـــروس/الإيدز؛ (ج) وتقديم تقارير إلى مجالس إدارتها عن التدابير المتخذة في هذا الشأن. وطلب أيضا إلى المنظمات المشتركة في رعاية البرنامج تقاسم التكاليف المتصلة بالدعم الإداري لعمل الأفرقة المعنية بهذه المواضيع في إطار نظام المنسقين المقيمين.

٥٢٦ - وأشار إلى أربعة قرارات اتخذها المجلس تتناول متابعة المؤتمرات والقمم التي عقدتها الأمم المتحدة:

(أ) المقرر ٣٠٢/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي يدعو إلى عقد دورة للمجلس لمدة يومين أو ثلاثة في أوائل عام ١٩٩٨ للنظر في تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة المؤتمرات والقمم الدولية مما يؤدي إلى مناقشة أوسع نطاقا للموضوع في الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨؛

(ب) القرار ٦٠/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي يدعو إلى العمل على القضاء على الفقر ويبرز المساهمات التي سيجرى الإسهام بها في اجتماع الجمعية العامة الذي يعقد في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض شامل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي الاستعراض الخمسي لمنهاج عمل بيجين؛

(ج) القرار ٦١/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي استخدم لإدماج نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ومؤتمر القمة العالمي للأغذية في سياق عملية المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات (شاركت اليونيسيف في الأفرقة العاملة المنشأة لهذا الغرض).

(د) القرار ٤٢/١٩٩٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي دعا فيه المجلس الجمعية العامة إلى النظر في إمكانية انعقاد دورة استثنائية في عام ١٩٩٩ (وقد شاركت اليونيسيف بالفعل في الاجتماع الأول المشترك بين الوكالات بشأن هذه المسألة وستعد ورقة من أجل الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ بشأن أنشطة اليونيسيف لدعم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية).

٥٢٧ - وأضاف أنه أشير إلى عدد آخر من القرارات التي تتناول المواضيع التالية: (أ) السنة الدولية للمتطوعين (عام ٢٠٠١)، وقد أبلغت اليونيسيف متطوعي الأمم المتحدة بتأييدها لهذه المناسبة وبأنها ستشارك فيها بالشكل المناسب؛ (ب) والمؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن شؤون الشباب ومتابعة برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، ومن المتوقع أن تشارك جميع منظمات الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر وأن تنفذ خطة العمل المتعلقة بالبرنامج العالمي، كل حسب خبراتها وحالتها وأولوياتها، وهو ما تقوم به اليونيسيف؛ (ج) ومشاركة المنظمات غير الحكومية في الجمعية العامة، الأمر الذي تأجل إلى حين أن تتمكن الجمعية العامة من مناقشة هذه المسألة.

٥٢٨ - وذكر أن موضوع الجزء الرفيع المستوى تركز على "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة" وتمكن المجلس من التوصل إلى استنتاجات تحظى بالموافقة شملت مجالات من مجالات اهتمام اليونيسيف مثل الحق في التنمية والمشاركة من جانب المجتمع المدني والتركيز على المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا أساسيا للتمويل الخارجي وضرورة عكس اتجاهها النزولي عموما، وما غير ذلك. ووردت إشارة أيضا إلى حالة الدين الخارجي والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء في هذا المجال والتوصل إلى حل دائم لمشكلة الدين ومشكلة خدمة الدين.

٥٢٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير الشفوي الواضح والموجز وأثنى بعضهم على المديرة التنفيذية وفريقها لمشاركتهم الفعالة والبناءة في الدورة الموضوعية للمجلس، بما في ذلك الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية. واقترحت الوفود تناول بعض المواضيع في التقرير القادم المتعلق بمتابعة مقررات المجلس ومن بينها برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والمياه، ومسائل الجنسين.

٥٣٠ - وأكد عدد من الوفود ضرورة تقديم ورقة استراتيجية بشأن تعبئة الموارد بسبب الاتجاه النزولي في التمويل واستجابة أيضا للمقرر الذي اتخذه المجلس بشأن ترتيبات التمويل في دورته الموضوعية.

٥٣١ - وفيما يتعلق بمسألة توقيت المناقشة بشأن تعبئة الموارد واحتياجات الترجمة، أوضحت الأمانة أن إعداد ورقة غرفة اجتماع غير رسمية لن يستغرق سوى وقت ضئيل ويمكن أن تتضمن هذه الورقة أحدث المعلومات. ومن ناحية أخرى، فإنه سيتعين ترجمة أي وثيقة رسمية مكتوبة، وسيلزم بالتالي وقت أطول لإعدادها. وذكر أحد الوفود المجلس بأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي يستلزم إعدادتقرير رسمي مكتوب. ويمكن أن يكون موعد تقديمه هو الدورة السنوية اذا وفر ذلك وقت الإعداد المناسب اللازم لتقديم الوثائق إلى الأمم المتحدة. ووافقت الأمانة على إعداد تقرير شفوي من أجل الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ يعقبه تقرير تفصيلي مكتوب يقدم في دورة لاحقة.

طاء - لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة: الاختصاصات المقترحة

٥٣٢ - استعرض المجلس التنفيذي، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الاختصاصات المقترحة للجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة (E/ICEF/1997/21) التي قدمها نائب المديرة التنفيذية. وقال إن الاختصاصات المقترحة التي وافق عليها المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في أيار/ مايو ١٩٩٧ ستقدم إلى المجلس للموافقة عليها أو تعديلها وسوف تقدم في الأسبوع التالي إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأوضح أنه ينبغي عرض كل التعديلات على المجالس التنفيذية الأخرى لتمكينها من الموافقة على نفس الاختصاصات، وأضاف أن تقرير الدورة الختامية للجنة المشتركة المعنية بالسياسات الصحية، التي أنهت أعمالها في أيار/ مايو، معروض أيضا على المجلس ليقدم ما لديه من تعليقات عليه.

٥٣٣ - وقد تناول العديد من المتكلمين هذا البند من جدول الأعمال. وقال أحد الوفود إن الاختصاصات لا تتضمن أي إشارة إلى أهم وظائف لجنة التنسيق المعنية بالصحة، وهي تنسق السياسات والبرامج الصحية للوكالات الثلاث. وقال متكلم آخر، وأيده في ذلك العديد من المتكلمين غيره، إن لجنة التنسيق المعنية بالصحة سوف توفر آلية للتنسيق وتحدد إمكانيات تعزيز التعاون بين الوكالات الثلاث في مجال صحة الأم والطفل والمرأة. وقال، في سياق التعليق على الاختصاصات، إنها غير واضحة ولا تشير إلى الوكالات الأخرى المعنية بالسياسات الصحية، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز والبنك الدولي. كما كان هناك شعور بأن التركيز الضمني على الصحة الإنجابية، أو عدم ذكر أن الصحة الإنجابية والجنسية جزء من صحة المرأة أو المراهقة، أمر مضلل. كما اقترحت وفود أخرى تعديل الاختصاصات بحيث تتضمن إشارة إلى معدل وفيات الأطفال والأمهات.

٥٣٤ - وقال متكلم آخر إن المقرر ٨/١٩٩٧ الذي اتخذ في الدورة العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير، ينص على أن يستعرض أعضاء لجنة التنسيق المعنية بالصحة، مستعينين بخبرة الأمانات الثلاث وبالتعليقات التي أبديت خلال تلك الدورة، دور وولاية اللجنة وأن يقدموا مقترحات باختصاصات وأساليب عمل منقحة. إلا أن الأمانات الثلاث هي التي وضعت فعلا مشروع الاختصاصات، الذي وافق عليه فيما بعد المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وقال إنه غير متأكد مما إذا كانت لجنة التنسيق المعنية بالصحة قد اجتمعت فعلا لمناقشة اختصاصاتها، حسبما طلب منها في المقرر.

٥٣٥ - وقالت بعض الوفود إنه ينبغي أن يوافق المجلس على الاختصاصات إذ أنها نتيجة عملية تشاور دقيقة بين الوكالات الثلاث وأن عدم الموافقة عليها من شأنه أن يؤخر بدء اللجنة لعملها. وينبغي أن يكتفي المجلس بإطلاع اللجنة على شواغله، وترك مسألة تحديد أساليب العمل إلى اللجنة نفسها. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٢٧/١٩٩٧.

ياء - برنامج العمل لعام ١٩٩٨

٥٣٦ - قدمت أمينة المجلس التنفيذي هذا البند من جدول الأعمال. وقدمت خلاصة موجزة للمبادئ الأساسية المعمول بها خلال السنتين الماضيتين والتي تم استلهامها في صياغة برنامج العمل. وتقدمت الوفود بتعليقات شاملة عما تم اقتراحه من بنود بالنسبة لجدول الأعمال ومن وثائق لدورات المجلس لعام ١٩٩٨. واستجابة لطلب إدراج مناقشة أوسع بشأن تعاون اليونيسيف مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، اتفق على إدراج هذا الموضوع في التقرير الشفوي عن تنفيذ السياسة العامة المتعلقة باللجان الوطنية.

٥٣٧ - وانطوى برنامج العمل المقدم من الأمانة (E/ICEF/1997/CRP.27) على تخفيض عدد الدورات المقرر عقدها في عام ١٩٩٨ من أربع إلى ثلاث دورات على أساس ترشيد بنود جدول الأعمال، وقد أقر المجلس هذا التخفيض. وقد تمت الموافقة على ذلك بشرط أن يراعى عبء العمل في تحديد عدد الدورات، أي أن يحدد عدد الدورات في كل سنة على حدة على أساس برنامج العمل. للاطلاع على مواعيد دورات المجلس وبرنامج العمل لعام ١٩٩٨ حسبما اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق الثالث، المقرر ١٩٩٧/٣٠).

كاف - مسائل أخرى

٥٣٨ - أعلنت الرئيسة أن المكتب قرر، بالتشاور مع الأمانة، إن الزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ ستكون إلى بنغلاديش وإلى غينيا ومالي. وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، سوف توزع الأمانة على الأعضاء ورقة معلومات تتضمن وصفا للبرامج والمواعيد المقترحة للزيارتين. وسوف يتعين على المجموعات الإقليمية أن تخطر الأمانة في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بأسماء أعضائها الذين سيشاركون في هذه الزيارات.

لام - ملاحظات ختامية

٥٣٩ - قالت المديرة التنفيذية إنه تبين لها مرة أخرى أن دورة المجلس التنفيذي تمثل منتدى مفيدا للحوار. وأعربت عن تقديرها لما قدمته الوفود خلال الدورة من دعم للعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في المقر والميدان على حد سواء. وفي الوقت نفسه، فإن الأمانة قد استمعت باهتمام إلى شواغل الوفود بالنسبة إلى مستوى الموارد المالية والمسائل المتعلقة بملاك الموظفين والمسائل المتصلة بالميزانية، التي ستكون موضوع اجتماعات تعقد بين الدورات. وقالت إن هذه ليست مسائل يسهل حلها، إلا أن الأمانة ستواصل العمل مع المجلس للتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وأعلنت أن الأمانة مستعدة لمساعدة "فريق المتطوعين" في عمله الرامي إلى تحسين علاقة الشراكة بين المجلس والأمانة. وفي الختام، شكرت الرئيسة لما أبدته من روح قيادية وخفة ظل وفراسة خلال السنة. كما شكرت أعضاء المجلس الذين انتهت مدتهم على ما قدموه من مساهمة وذكرتهم بأنه سيتم الترحيب بهم كمراقبين نشطين في السنة المقبلة.

٥٤٠ - وتحدثت الرئيسة عن التجربة التي مرت بها خلال السنة الماضية، فقالت إن المجلس يمر بطور من التغيير. إذ عندما كانت عضوا في المجلس، لعشر سنوات خلت، كان المجلس يناقش مسائل الفقر وعدم المساواة في جو من التوقعات غني بالخيارات والبدائل. وقال كثيرون إن عقد الثمانينات كان عقدا ضائعا إلا أنه كان أيضا عقدا أدرك فيه العالم حقائق عديدة. أما في الوقت الراهن، فإن الظروف مختلفة جدا. فشواغل موظفي اليونيسيف مثلا هي نفس الشواغل المعرب عنها في جميع البلدان بالنسبة للأمن الوظيفي.

٥٤١ - وثمة تغير آخر هو الأهمية المتزايدة التي يتسم بها المجتمع المدني. وقالت إنها عملت لما يزيد على ٣٠ عاما في الإدارة العامة والجامعة وترى أن هناك حاجة متزايدة الآن إلى شركاء جدد، وهذا ما يفسر ظهور المجتمع المدني. ففي أوروبا، كان المجتمع المدني ينهض مع قيام الدولة. إلا أن المجتمع المدني ينشأ حاليا في العديد من البلدان بسبب عجز المؤسسات والإدارات عن الاستجابة لاحتياجات السكان وبغية التصدي للمشاكل المتزايدة، كان من الضروري قيام تحالفات استراتيجية بين الحكومات والمجتمع لايجاد حل لهذه المشاكل.

٥٤٢ - وقالت إن ثمة حاجة إلى إيجاد إحساس بالثقة والبحث عن بدائل. ففي الاقتصاد السوقي، يبدو من الواضح أن الطبقة المتوسطة لا تشغل حيزا محددا وأن الفجوة بين الأثرياء والفقراء آخذة في الاتساع. وفي الوقت نفسه، لعلها المرة الأولى التي تتمكن فيها البشرية من التغلب على مشكلة الرفاه في البلدان المتقدمة النمو. وعلى المجتمع الآن أن يعيد توزيع الفوائد وأن يتوخى الإنصاف مع أن مستوى التضامن القائم حاليا هو أدنى مستوى شهده المجتمع حتى الآن. فمستوى الأموال المكرسة للتعاون آخذ في الانخفاض في حين أن المشاكل المصادفة في تعبئة الموارد آخذة في الازدياد. وبات اهتمام المجتمع بالتنمية يزداد تضاؤلا. وفي هذا الجو، من الضروري أن يظل أعضاء المجلس على اتصال وثيق، حتى فيما بين الدورات. وفي الختام، ينبغي، في إطار عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ألا يغيب عن أنظار البلدان أن المنظمة تظل المكان الوحيد الذي يمكن أن تلتقي فيه وتحمل إليه اختلافاتها وتنوعها ومجابهاتها. وهي الطريقة الوحيدة الممكنة لتتعلم من بعضها بعضا.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٧

الرقم	العنوان
	الدورة العادية الأولى
١٩٩٧/١ -	التقرير المرحلي عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦ و ١٩٩٦/٣٣
١٩٩٧/٢ -	تقرير عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري
١٩٩٧/٣ -	الميزنة المتكاملة في اليونيسيف
١٩٩٧/٤ -	ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
١٩٩٧/٥ -	تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٩٩٧/٦ -	المسائل المالية
١٩٩٧/٧ -	الأطفال والنساء في حالات الطوارئ: أولويات استراتيجية وشواغل تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٩٩٧/٨ -	التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية
١٩٩٧/٩ -	تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف
١٩٩٧/١٠ -	تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات
	الدورة العادية الثانية
١٩٩٧/١١ -	التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٩٩٧/١٢ -	جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ المقدمة من اليونيسيف
١٩٩٧/١٣ -	انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجان المشتركة عن فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨
	الدورة السنوية
١٩٩٧/١٤ -	خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لفترة الأشهر الثمانية من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
١٩٩٧/١٥ -	التقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦
١٩٩٧/١٦ -	تقرير عن اجتماع لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

الرقـــم	العنـــوان
١٧/١٩٩٧ -	تقرير عن اجتماع اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية
١٨/١٩٩٧ -	النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة على البرامج
١٩/١٩٩٧ -	ضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في أفريقيا
٢٠/١٩٩٧ -	متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل
٢١/١٩٩٧ -	تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن الأطفال المحتاجين إلى تدابير حماية خاصة

الدورة العادية الثالثة

٢٢/١٩٩٧ -	مقترحات للتعاون البرنامجي لليونيسيف
٢٣/١٩٩٧ -	عمليات الإمداد
٢٤/١٩٩٧ -	الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠
٢٥/١٩٩٧ -	اعتماد مؤقت في الميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
٢٦/١٩٩٧ -	التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية المؤقتة
٢٧/١٩٩٧ -	الاختصاصات المقترحة للجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة
٢٨/١٩٩٧ -	تنفيذ برنامج الامتياز الإداري في منظمة الأمم المتحدة للطفولة
٢٩/١٩٩٧ -	شراكة فعالة بين المجلس التنفيذي وأمانة اليونيسيف
٣٠/١٩٩٧ -	برنامج العمل لعام ١٩٩٨

الدورة العادية الأولى

١٩٩٧/١ - التقرير المرحلي عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦ و ١٩٩٦/٣٣

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقرير المرحلي عن متابعة قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦ و ١٩٩٦/٣٣: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (E/ICEF/1997/5) ويقرر أن يحيله، مع التعليقات التي أبدتها الوفود في هذه الدورة، إلى الأمين العام ليدرجه في التقرير الذي سيقدمه عن هذا الموضوع إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٢ - تقرير عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ "التقرير عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات" (E/ICEF/1997/AB/L.2)، على أساس أن الأمانة ستصدر تقريرا نهائيا عن هذا الموضوع في الوقت المناسب.

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٣ - الميزنة المتكاملة في اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المعنون "الميزنة المتكاملة في اليونيسيف" (E/ICEF/1997/AB/L.4) والتعليقات التي أبدتها الوفود عليه؛

٢ - ويأخذ بعين الاعتبار أن الحاجة إلى تقديم "ميزانية الدعم لفترة السنتين" إلى دورة المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفقا للمقرر ١٩٩٥/٣١ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) تقتضي أن يكون موعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هو أيار/مايو ١٩٩٧، وأن هذا الموعد يسبق استكمال عملية توصية البرنامج القطري في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

٣ - يوافق على ألا يجري إعداد "ميزانية الدعم" قبل الانتهاء من إعداد البرنامج بشكل واف من خلال وضع الخطة الرئيسية للعمليات ومشروع توصية البرنامج القطري؛

٤ - يقرر أن يجري بصفة استثنائية، من أجل الحفاظ على تكامل عمليتي توصية البرنامج القطري وعملية الميزانية المتكاملة، استعراض "ميزانية الدعم لفترة السنتين" للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

٥ - يطلب من الأمانة مواصلة التشاور مع المجلس التنفيذي حول تنسيق المواعيد، حتى يمكن عرض ميزانيات فترات السنتين في المستقبل قبل بداية فترة السنتين.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٤ - ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

(أ) نقل مبلغ ٠٠٠ ٤٧٠ دولار من الميزانيات المعتمدة لعملية بطاقات المعايدة للفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ مع إضافة مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٩٤٥ دولار إلى ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويغطي المبلغ الإجمالي وقدره ٠٠٠ ٤١٥ ١ دولار تكاليف الوظائف وتكاليف التشغيل العامة للأنشطة المنقولة من عملية بطاقات المعايدة؛

(ب) وبتنفيذ ما ذكر أعلاه، اعتمدت ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجزء الأول: المساعدة البرنامجية	٧٠٧ ٥
الجزء الثاني: الدعم البرنامجي	٩٤٦ ١٦٨
الجزء الثالث: التنظيم والإدارة	٧٦٢ ١٧٢
مجموع النفقات	٤١٥ ٣٤٧

(ج) الموافقة على الارتباط بمبلغ ٠٠٠ ٤١٥ ٣٤٧ دولار لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

(د) أن يؤذن للمديرة التنفيذية بأن تدير، بأكثر الطرق كفاءة، الاعتمادات المقررة لكل جزء من الأجزاء الأول والثاني والثالث. ويجوز للمديرة التنفيذية، دون إذن جديد من المجلس التنفيذي، أن تنقل، عند

اللزوم، إلى أي جزء من الأجزاء الأول والثاني والثالث، مبلغا لا يتجاوز ٥ في المائة من هذه الأجزاء نفسها، أو تنقل إلى الجزء الأول أي مبالغ من الجزئين الثاني أو الثالث. ويمكن تنقيح المبلغ في الجزء الثاني، صعودا أو نزولا، تمشيا مع المبالغ المستردة من أنشطة الرزم والتجميع (E/ICEF/1996/12/Rev.1، **المقرر ١٩٩٦/١١). وفي حالات استثنائية، يمكن استشارة المجلس التنفيذي باستطلاع رأيه بالمراسلات.**

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٥ - تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الشكل المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.3 **و** DP/1997/2.

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٦ - المسائل المالية

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقارير التالية:

(أ) **"التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات" (الملحق رقم ٥ باء** (A/51/5/Add.2))؛

(ب) **"التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية"** (E/ICEF/1996/AB/L.14).

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٧/١٩٩٧ - الأطفال والنساء في حالات الطوارئ: أولويات استراتيجية وشواغل تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض التقرير عن "الأطفال والنساء في حالات الطوارئ: أولويات استراتيجية وشواغل تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة" (E/ICEF/1997/7)، وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق بحقوق الطفل، ولا سيما الفقرات التي تشدد على الدور المحدد لليونيسيف،

١ - يؤيد النهج المبين في التقرير، ويطلب إلى المديرة التنفيذية، أن تأخذ بعين الاعتبار، لدى تنفيذ النهج، ولدى وضع مبادئ توجيهية تنفيذية، ما أعربت عنه الوفود في الدورة الحالية من آراء ومن شواغل؛

٢ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن الخبرات المكتسبة من خلال النهج والمبادئ التوجيهية.

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٨/١٩٩٧ - التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالمقرر EB99.R23 المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في دورته التاسعة والتسعين، وبالمقرر ١/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الذي اعتمده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الأولى بشأن لجنة التنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة؛

٢ - يحيط علما بالوثيقة E/ICEF/1997/6 المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بشأن "مشاركة المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية"؛

٣ - يوصي بأن يصبح المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية التي ستسمى لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة؛

٤ - يطلب أن يستعرض أعضاء هذه الهيئة المعاد تشكيلها، كبند في جدول أعمال اجتماعها المقبل، وبالاعتماد على الخبرات والتجارب الجماعية لأمانات المنظمات الثلاث المعنية، وكذلك على مناقشات المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في الدورة الحالية، دور وولاية اللجنة وأن يقدموا مقترحات باختصاصات وأساليب عمل منقحة تدرج في التقرير عن الاجتماع وتقدم إلى المجالس التنفيذية للمنظمات الثلاث للموافقة عليها.

الدورة العادية الأولى
٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٩٩٧/٩ - تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض التقرير عن "خطة تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف" (E/ICEF/1997/3)،

١ - يؤيد بقوة اليونيسيف في التزامها بتحسين صحة الأطفال، وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتنفيذ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل؛

٢ - يؤيد النهج العام المتبع لتنفيذ الاستراتيجية الصحية على النحو الوارد في الوثيقة، ويطلب إلى المديرة التنفيذية، لدى تطبيق النهج ووضع المبادئ التوجيهية التنفيذية، أن تأخذ في الاعتبار الآراء والاهتمامات التي أعربت عنها الوفود في هذه الدورة؛

٣ - يؤكد على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن وضع وتنفيذ استراتيجياتها الصحية الوطنية، وعن تنسيق المساعدة الخارجية وفقا لأولوياتها الصحية الوطنية؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تشجع الحكومات، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني على تعبئة مزيد من الموارد لتنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي تقارير، شفويا في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وخطيا في عام ٢٠٠٠، عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الصحية.

الدورة العادية الأولى
٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

١٠/١٩٩٧ - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتعليقات منظمة الأمم المتحدة للطفولة الواردة في الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.14 ردا على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥ (الملحق رقم ٥ باء (A/51/5/Add.2))؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٨ تقريرا شفويا مستكملا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير إلى التواريخ التي ستكون فيها إجراءات المتابعة قد أكملت في المجالات التي يتعين طرقها؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريرا شفويا مستكملا عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في كل دورة عادية أولى للمجلس التنفيذي في السنة التي لا يقدم فيها تقرير خطي.

الدورة العادية الأولى
٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

الدورة العادية الثانية

١١/١٩٩٧ - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بـ "تقرير المديرة التنفيذية: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (E/ICEF/1997/10 (Part I)) وبالوثيقة E/ICEF/1997/4 عن "متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦"، التي تتعلق بموضوع ذي صلة وكانت موضع نظر من قبل المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧؛

٢ - يقرر أن يحيل التقريرين، إلى جانب التعليقات المقدمة في كلا الدورتين، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيما ينظر فيهما في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

الدورة العادية الثانية
١٨ آذار/مارس ١٩٩٧

١٢/١٩٩٧ - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ المقدمة من اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر منح جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ المقدمة من اليونيسيف لمركز المساعدة القانونية بناميبيا؛

٢ - يوافق على تخصيص ٠٠٠ ٢٥ دولار من الموارد العامة لهذا الغرض.

الدورة العادية الثانية
١٨ آذار/مارس ١٩٩٧

١٣/١٩٩٧ - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجان المشتركة عن فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين التالين في اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية (التي سيعاد تشكيلها باعتبارها لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة) عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٧:

(أ) من مجموعة الدول الأفريقية، الدكتور باتريك يواسي كاداما كعضو، والسيدة هاريت موغروا كعضو مناوب (أوغندا)؛

(ب) من مجموعة الدول الآسيوية، الدكتور علي ج. بن محمد سليمان كعضو، والدكتور صالح م. سالم الخصيبي كعضو مناوب (عمان)؛

(ج) من مجموعة دول أوروبا الشرقية، الدكتور بيتر ستروك كعضو، والدكتور جان جاندا كعضو مناوب (الجمهورية التشيكية)؛

(د) من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، الدكتور دافيد نابارو كعضو، والدكتور بينيلوب كي كعضو مناوب (المملكة المتحدة)؛

٢ - يقرر انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين التالين في لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف، عن فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨:

(أ) من مجموعة دول أوروبا الشرقية، البروفيسور الكساندر س. كوندراتيف كعضو، والدكتور غالينا س. كوفاليفا كعضو مناوب (الاتحاد الروسي)؛

(ب) من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، الدكتور فرانسوا ريمي كعضو، والدكتور جان بيير رينيه كعضو مناوب (فرنسا)؛

٣ - يوافق على اعتبار المرشحين المقترحين من جانب المجموعات الإقليمية، التي لم تقدم بعد ترشيحات للجان المشتركة، منتخبين بمجرد تلقي الأمانة لرسالة من رئيس كل مجموعة إقليمية تتضمن التصديق على هذه الترشيحات.

الدورة العادية الثانية
١٩ آذار/مارس ١٩٩٧

الدورة السنوية

١٤/١٩٩٧ - خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لفترة الأشهر الثمانية من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

ألف - النفقات المدرجة في ميزانية عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لموسم ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق، بالنسبة للفترة المالية الممتدة من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، على النفقات المدرجة في الميزانية البالغة ٨٥,٣ مليون دولار بالصيغة المفصلة أدناه والموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8:

	بملايين دولارات الولايات المتحدة
مكتب المدير	٠,٣
خط الإنتاج والتسويق	٥٥,٢
جمع الأموال من القطاع الخاص	٧,٩
العمليات والمالية	٩,٨
المجموع الفرعي	٧٣,٢
المصروفات غير التشغيلية:	
برنامج تنمية الأسواق	٣,٠
برنامج تنمية جمع الأموال	٧,٨
نصيب عملية بطاقات المعايدة من تكاليف اليونيسيف الإدارية	٠,٦
برنامج تنمية اللجان الوطنية في وسط وشرق أوروبا	٠,٧
المجموع الفرعي	١٢,١
مجموع النفقات، موحّدة[أ]	٨٥,٣

٢ - يأذن للمديرة التنفيذية بما يلي:

(أ) تكبد النفقات الموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8 وزيادة النفقات حتى المستوى المشار إليه في العمود الثالث من المرفق الأول من نفس الوثيقة، إذا ما ارتفعت العائدات الصافية الظاهرة من مبيعات المنتجات و/ أو من جمع الأموال من القطاع الخاص إلى المستويات المشار إليها في العمود الثالث من المرفق الأول، وبالتالي تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المشار إليه في العمود الثاني إلى الحد الذي تتطلبه الظروف في حالة انخفاض العائدات؛

(ب) تحويل الأموال عند الضرورة بين مختلف الميزانيات، كما هو مفصل أعلاه؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي بين دورات المجلس التنفيذي، إذا ما اقتضت ذلك تقلبات أسعار الصرف، لضمان استمرار عملية بطاقات المعايدة.

(أ) للاطلاع على التفاصيل، انظر E/ICEF/1997/AB/L.8، الجدول ٢.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن العائدات الصافية لعملية بطاقات المعايدة، فيما يتعلق بالفترة المالية الممتدة من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، مدرجة في الميزانية بمبلغ ٢٥٩,٩ مليون دولار حسبما يرد في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8.

جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التغييرات في الوظائف بنقصان صاف قدره تسع وظائف حسب المبين في المرفقين الرابع والسادس من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8.

٢ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٣,٠ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٧؛

٣ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٧,٨ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٧؛

٤ - يُجدد برنامج تنمية اللجان الوطنية في وسط وشرق أوروبا الذي يضم ١٠ بلدان، بميزانية قدرها ٠,٧ مليون دولار مقررة لعام ١٩٩٧؛

٥ - يأذن للمديرة التنفيذية بأن تتكبد في الفترة المالية ١٩٩٧ نفقات تتصل بتكاليف السلع المسلمة (إنتاج/ شراء مواد أولية وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ١٩٩٨ بمبلغ يصل إلى ٤٢,٣ مليون دولار كما هو مبين في الخطة المتوسطة الأجل لعملية بطاقات المعايدة (انظر الجدول ٨ من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8).

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٥/١٩٩٧ - التقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ (E/ICEF/1997/AB/L.9).

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٦/١٩٩٧ - تقرير عن اجتماع لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بتقرير لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن اجتماعها السادس المعقود في بوخارست، رومانيا، في يومي ٥ و ٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/18) **وبالتوصيات الواردة فيه.**

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٧/١٩٩٧ - تقرير عن اجتماع اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بتقرير اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسات الصحية عن دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف، في يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/19) **وبالتوصيات الواردة فيه.**

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٨/١٩٩٧ - النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة على البرامج

إن المجلس التنفيذي

١ - يثني على الأمانة لتنفيذها المقرر ٣٤/١٩٩٦ (E/ICEF/1996/12/Rev.1) بشأن توزيع الموارد العامة، وللعمل الذي جرى الاضطلاع به بالتشاور الوثيق مع المجلس التنفيذي لدى مراجعة النظام الحالي لتوزيع الموارد العامة؛

٢ - يؤكد عزمه على إعطاء أولوية عليا لاحتياجات الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بشأن التقدم المحرز في منتصف العقد في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ الخاص بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ووفقا لمقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة وبيان مهمة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ويذكّر بوجه خاص في هذا السياق بالفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ من منطوق القرار ١٨٦/٥١ بشأن الحاجة إلى زيادة الموارد زيادة كبيرة، مع التشديد مجددا على أهمية زيادة الموارد العامة لليونيسيف، وعلى الحاجة الملحة إلى ذلك.

٣ - يؤكد مجددا مبادئ استحقاق جميع البلدان المتلقية على أساس السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية لنظام الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

٤ - يحيط علما بالنظام المعدل لتوزيع الموارد العامة المتاحة للبرامج، حسبما ورد بيانه في الوثيقة E/ICEF/1997/P/L.17؛

٥ - يقر النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة، بالصيغة الواردة في مرفق هذا المقرر، ويطلب إلى المديرة التنفيذية تنفيذ هذا النظام وفقا لذلك؛

٦ - يؤكد الحاجة إلى الرصد الشامل لأثر النظام المعدل على مراكز الأطفال في البلدان القريبة من مستويات التخرج أو تجاوزتها؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ هذا المقرر، وخاصة عن استخدام نسبة الـ ٧ في المائة المجنبة للمرونة، وذلك بشكل منتظم في تقريرها السنوي، وكذلك في أي منعطف حاسم أثناء التنفيذ؛

٨ - يقرر أن يقوم، في عام ٢٠٠٣، آخذا في الاعتبار محصلة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ المحددة في الفقرة ٢٧ من القرار ١٨٦/٥١ المذكور أعلاه، باستعراض النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة، بغية تحسين عناصره المختلفة من أجل استمراره، في جملة أمور، بهدف إضفاء زيادة كبيرة على توزيع الموارد العامة لأقل البلدان نموا ولأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويطلب إلى المديرة التنفيذية تزويد المجلس التنفيذي بتقرير شامل عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

المرفق

توزيع الموارد العامة مع تنفيذ النظام المعدل بدءا من ١٩٩٩

أولا - الموارد العامة من أجل البرامج

١ - تعرف الموارد العامة من أجل البرامج بأنها الاسهام المباشر لتحقيق أهداف برنامج بعينه أو مشروع بعينه للتعاون الإنمائي يكون متاحا في نطاق "الموارد العادية" (قارن: تنسيق الميزانيات) لليونيسيف. ولا ينطبق النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة إلا على هذا الجزء من "الموارد العادية"، ومن ثم فهو لا ينطبق على الأجزاء الخاصة بميزانية الدعم أو على الأموال التكميلية ("الموارد الأخرى"). ومثال ذلك أن الموارد العامة المتاحة من أجل البرامج في عام ١٩٩٦ بلغت ٣١٧ مليون دولار، بالمقارنة بموارد ميزانية الدعم البالغة ٢٤٦ مليون دولار أو بالأموال التكميلية البالغة ٥٤٥ مليون دولار.

ثانيا - أهداف النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة

٢ - لا يزال النظام المعدل يستند إلى المعايير الأساسية الثلاثة القائمة، وهي: معدل الوفيات دون سن الخامسة، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وتعداد الأطفال. ويستهدف:

(أ) إعطاء أولوية متزايدة تدريجيا لأطفال البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى؛

(ب) ضمان استمرار استخدام السلطة الأدبية لليونيسيف من أجل مناصرة حقوق الأطفال واحتياجاتهم، وضمان ارتفاع مستوى جودة السياسات والمشورة؛

(ج) توزيع موارد عامة تكفي لتعزيز التنفيذ الفعال للبرامج في البلدان المعنية؛

(د) مراعاة الاحتياجات المتطورة والظروف الخاصة للأطفال من خلال توفير القدر الملائم من المرونة.

ثالثا - تنفيذ توزيع الموارد العامة

ألف - السمات الرئيسية للتوزيع

٣ - تتمثل السمات الرئيسية للتوزيع فيما يلي:

(أ) سيوزع ثلثا الموارد العامة للبرامج على الأقل استنادا إلى المعايير الأساسية الثلاثة (معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة؛ ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي؛ وعدد الأطفال)؛

(ب) يتلقى كل بلد مشمول ببرنامج قطري لليونيسيف حصة استنادا إلى المعايير الأساسية الثلاثة، باستخدام الصيغة القائمة ونظام الترجيح المحسَّن الوارد في المرفق الأول للوثيقة E/ICEF/1997/P/L.17؛

(ج) يتلقى كل بلد مشمول ببرنامج قطري لليونيسيف حصة دنيا قدرها ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لغرض البرمجة الأساسية. وسيجري الإبقاء على هذا المبلغ عندما تزيد مستويات الموارد العامة أو تظل ثابتة. أما إذا انخفضت مستويات الموارد العامة، فتخفض الحصة الدنيا بنفس النسبة؛

(د) ستستخدم الحصة الدنيا على وجه الحصر للمساعدة البرنامجية، وتُغطى تكاليف ميزانية الدعم بواسطة موارد أخرى خارجة عن الحصة الدنيا؛

(هـ) لا يتلقى أي بلد من أقل البلدان نموا حصة دون مستواه المحسوب في إطار النظام الحالي؛

(و) يجري تفادي التغيرات المفاجئة في المخصصات القطرية بوضع حد أقصى لها هو ١٠ في المائة بالمقارنة مع مستوى السنة السابقة؛

(ز) البلدان التي بلغت عتبة مركبة يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على ٨٩٥ ٢ دولارا وتقل فيها وفيات الأطفال دون الخامسة عن ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حيا تستبعد تدريجيا من توزيع الموارد العامة للمساعدة البرنامجية وفقا لأحكام الفقرة ٥ (ب) أدناه؛

(ح) تستمر البلدان المشمولة بالبرامج الثلاثة المتعددة الأقطار في تلقي مبلغ إجمالي مركب يكفي لأنشطة برنامجية لها مقومات البقاء وفعالة؛

(ط) يستمر تمويل البرامج الخاصة من الموارد العامة حسب موافقة المجلس التنفيذي؛

(ي) تجنب نسبة ٧ في المائة من الموارد العامة للبرامج بغية الاستجابة المرنة للتنوع الكبير في حالات البلدان وللاحتياجات المتغيرة والظروف الاستثنائية؛

(ك) يستمر تخصيص معظم صافي الدخل من مبيعات بطاقات المعايدة وغيرها من المنتجات في البلدان النامية لبلد المنشأ بغية تمويل البرامج التي لم تمول من برامج التمويل بالأموال التكميلية التي أقرها المجلس التنفيذي؛

(ل) يوزع رصيد نهاية السنة المقدر غير المسدد لصندوق الطوارئ البرنامجي على فرادى البلدان على أساس كل حالة على حدة، ويحمل على الموارد العامة المحتفظ بها لهذا الغرض.

باء - استخدام نسبة الـ ٧ في المائة المخصصة لأغراض المرونة

٤ - تبت المديرة التنفيذية في المخصصات الموزعة من هذه الحصة من الموارد العامة للبرامج، تحقيقا للأهداف التالية:

(أ) تشجيع الامتياز في الأداء؛

(ب) الاستجابة للفرص الناشئة لصالح الأطفال؛

(ج) تخفيف أثر أوجه العجز في الموارد العامة المقدرة المتاحة للبرامج على المخصصات القطرية؛

(د) تقليل حالات اختلال التوازن بين الموارد العامة والأموال التكميلية للبرامج القطرية التي أقرها المجلس التنفيذي. وفي حالات التنافس بين أوضاع متشابهة في بلدان مختلفة على الموارد المحتفظ بها المتاحة، تعطى الأولوية لاحتياجات البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

(هـ) تفادي التغيرات المفاجئة في مستوى الموارد العامة المخصصة لفرادى البلدان نتيجة لتنفيذ النظام المعدل.

جيم - طرائق تنفيذ النظام المعدل

٥ - تتمثل طرائق التنفيذ فيما يلي:

(أ) يبدأ التنفيذ التدريجي للنظام المعدل في عام ١٩٩٩؛

(ب) ترصد المديرة التنفيذية عن كثب وتقيم تنفيذ النظام المعدل وأثره على حياة الأطفال في جميع البلدان المشمولة بالبرامج، ولا سيما حالة الأطفال في البلدان التي لها عتبة مركبة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قدرها ٨٩٥ ٢ دولارا ومعدل لوفيات الأطفال دون الخامسة يبلغ ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وتدخل المديرة التنفيذية في حوار مفتوح مع البلدان التي تقارب أو تتخطى مستوى الخروج بهدف دراسة إمكانات الاستعاضة عن الموارد العامة الآتية من اليونيسيف بموارد آتية من الحكومة (على سبيل المثال، تقاسم تكاليف أنشطة اليونيسيف المستمرة) أو من مصادر أخرى (مثل التمويل التكميلي)؛

(ج) تقدم المديرة التنفيذية تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ النظام المعدل، ولا سيما عن استخدام نسبة الـ ٧ في المائة المجنبة لأغراض المرونة، وذلك بشكل منتظم في تقريرها السنوي، وكذلك في أي منعطف حاسم ترى فيه أنه من المناسب توجيه انتباه المجلس التنفيذي في وقت مبكر إلى الصعوبات المواجهة أو المرتآة أثناء التنفيذ. وفي أي حال، ينبغي أن يتضمن كل تقرير سنوي مرفقا محددا (على سبيل المثال، رسوما بيانية تقارن النسب المئوية للحصص المدفوعة بالفعل حسب المناطق وفئات البلدان بالحصص المستهدفة) يقيّم تطور النظام المعدل والخبرة المكتسبة خلاله أثناء فترة التنفيذ الماضية؛

(د) سوف يستعرض المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ النظام المعدل لتخصيص الموارد العامة إما لتقييم دقته وإما لتكييفه مع الاحتياجات غير المتوقعة الناشئة أثناء السنوات الأولى من تنفيذه، وفي جميع الحالات لتحسينه بغية مواصلته. ولهذا الغرض، ستقدم المديرة التنفيذية تقريرا شاملا عن التقدم المحرز والخبرة المكتسبة خلال تنفيذ النظام المعدل وعن المقترحات التي ترمي إلى إدخال تحسينات بما في ذلك، في جملة أمور، سبل ووسائل تخصيص ٦٠ في المائة من الموارد العامة لأقل البلدان نموا و ٥٠ في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

١٩/١٩٩٧ - ضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في أفريقيا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ١٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1)، ويضع في اعتباره التزام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تجاه أفريقيا باعتبارها أمس المناطق حاجة وأعلاها أولوية؛

٢ - يقر بأن حالة الأطفال في عدد من بلدان أفريقيا لا تزال خطيرة بسبب العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، والكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، والعنف، والاستغلال، فضلا عن النمو الديمغرافي وآفة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣ - يحيط علما بالتقرير المرحلي الذي قدمته المديرة التنفيذية عن ضمان حقوق الطفل في البقاء والحماية والنماء في أفريقيا (E/ICEF/1997/15)، وبتقرير المديرة التنفيذية عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1997/14)، اللذين يبينان أنه رغم نجاح عدة بلدان أفريقية في تحقيق تقدم ملموس نحو أهداف مؤتمر القمة العالمي، فإن الإنجاز في مجموعه أبطأ كثيرا من نظيره في مناطق أخرى، ولا سيما في مجالات معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وسوء التغذية، والتعليم الأساسي، والإصحاح؛

٤ - يقر بأن تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي في السياق الأفريقي الحالي مازال يشكل تحديا ضخما أمام معظم البلدان، ويحث المديرة التنفيذية على الدعوة إلى تقديم موارد إضافية، من المصادر الخاصة والعامة على السواء، لتمويل برامج في أفريقيا من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق هذه الأهداف بوصفها خطوات ضرورية على طريق التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة العمل مع الحكومات الأفريقية، والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظمات غير الحكومية، من أجل زيادة طاقات الخدمات الصحية المتكاملة التي تستخدم نهج مبادرة باماكو؛ وتوسيع نطاق جهود مكافحة الملاريا والقضاء عليها؛ وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتحسين نوعيته، وخاصة للبنات؛ والنهوض بمستوى التغذية، والتعجيل بإحراز تقدم في توفير امدادات المياه ومرافق الإصحاح؛

٦ - يحث المديرة التنفيذية على ما يلي:

(أ) التوسع في الدعم الذي توفره اليونيسيف للأطفال الأفريقيين المحتاجين إلى حماية خاصة، بمن فيهم أولئك الموجودين في حالات نزاع مسلح؛

(ب) العمل في جميع القطاعات ومع جميع شركاء اليونيسيف، وخاصة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لبناء القدرات الأفريقية في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومكافحة انتشاره؛

٧ - يسلم بأهمية دور اليونيسيف في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة، والتي ستعزز تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا، ويطلب إلى المديرة التنفيذية كفالة استمرار اليونيسيف في أداء دور فعلي في العمل المشترك بين الوكالات من أجل تنفيذ هذه المبادرة؛

٨ - يطلب إلى اليونيسيف مواصلة العمل مع الحكومات والأطراف المانحة للتشجيع على إعادة توزيع الموارد الوطنية لصالح القطاعات الاجتماعية على غرار ما يرد في مبادرة ٢٠/٢٠؛

٩ - يحث المديرة التنفيذية على مواصلة الدعوة إلى اتخاذ تدابير تكفل تخفيض عبء الديون الرسمية على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاء الديون وتحويلها إلى الاستثمار الاجتماعي؛

١٠ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر الحالي بشأن ضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في أفريقيا، وذلك في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩.

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

١٩٩٧/٢٠ - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مع التقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف منتصف العقد التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

٢ - يسلم بأن اتفاقية حقوق الطفل توفر إطارا يكفل أن تكون جميع حقوق الأطفال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية مضمونة وبأن تحقيق أهداف مؤتمر القمة سيكون خطوة رئيسية نحو كفالة جميع حقوق الأطفال الأساسية؛

٣ - يعترف بالتحديات الهائلة في المستقبل التي يمثلها تحقيق أهداف نهاية العقد، وخاصة في مجالات الصحة، مع التركيز على معدلي وفيات الأطفال دون الخامسة والأمهات، وسوء التغذية، والتعليم الأساسي والمياه والمرافق الصحية، ويطلب من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إيلاء الاعتبار الواجب للأطفال الذين يتطلبون اتخاذ تدابير خاصة لحمايتهم، من قبيل الأطفال الذين يعانون من عمل الأطفال والاستغلال الجنسي وحالات العجز؛

٤ - يحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني ووسائط الإعلام والمجتمعات المحلية على إعادة تأكيد التزامها تجاه الأطفال وعلى تخصيص موارد بشرية ومالية إضافية إلى الحد الأقصى لدعم تحقيق أهداف مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٠؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعمل مع الحكومات من أجل زيادة تعزيز القدرات الوطنية على جمع واستخدام البيانات، بما فيها البيانات الموزعة حسب نوع الجنس والعمر، وتحديد المؤشرات المناسبة ذات الصلة، القابلة للمقارنة والملائمة زمنيا لرصد التقدم المحرز صوب إعمال حقوق الأطفال وبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي، ووضع مؤشرات أساسية تمكن من المقارنة بين البلدان ومؤشرات إضافية تعكس واقع البلد؛

٦ - يحث كذلك جميع الحكومات على اعتماد استراتيجيات مناسبة تكفل أن تكون حقوق جميع الأطفال مضمونة، وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، بتعزيز برامج عملها الوطنية ودون الوطنية حيثما اقتضت الضرورة ذلك، وفي هذا الصدد يدعو اليونيسيف إلى مواصلة تعاونها مع لجنة حقوق الطفل في تيسير التنفيذ الوطني للاتفاقية وعملية رصده، فضلا عن نظام تقديم التقارير الخاص بها؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدعم الأمين العام في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦؛

٨ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تتخذ التدابير اللازمة، كجزء من عملية البرامج القطرية، وبالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى والمانحين الثنائيين لتقوم بالدعوة إلى بذل جهود من قبل الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى في المجتمع المدني لتحقيق أهداف مؤتمر القمة ضمن إطار برامج العمل الوطنية ودون الوطنية، وبدعم تلك الجهود؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ تقريرا عن الخطوات المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بتحسين تغذية الطفل والمرأة في البلدان النامية، مع مراعاة الموجز المستكمل للتقدم المحرز في منتصف العقد والتحديات الرئيسية التي ما زالت ماثلة في هذا المجال للوفاء بالأهداف في عام ٢٠٠٠ والحاجة إلى وضع نهج أكثر تكاملا وشمولا للقطاعات؛

١٠ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر.

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

١٩٩٧/٢١ - تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن الأطفال المحتاجين إلى تدابير حماية خاصة

إن المجلس التنفيذي،

وقد درس التقرير عن "تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن الأطفال المحتاجين إلى تدابير حماية خاصة" (E/ICEF/1997/16)،

١ - يقر النهج الشامل لتنفيذ السياسة المتصلة بالأطفال المحتاجين إلى تدابير حماية خاصة على النحو الوارد في التقرير، مع مراعاة التعليقات التي أبدتها الوفود في الدورة الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد الأولويات، وتعيين ومواءمة آليات التنفيذ، والآثار المالية المترتبة عليها، فضلا عن معايير وآليات الرصد والتقييم المتواصلين؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ تقريرا شفويا مشفوعا بورقة قاعة اجتماع توجز التقدم المحرز بشأن البنود المذكورة أعلاه، بما في ذلك إطار زمني للإجراءات المقبلة؛

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

الدورة العادية الثالثة

١٩٩٧/٢٢ - مقترحات التعاون البرنامجي لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

١ - يوافق على التوصيات التالية للمديرة التنفيذية بشأن التعاون البرنامجي على النحو الذي تم إيجازه في الوثيقة E/ICEF/1997/P/L.18:

(أ) اعتماد مبلغ ٨٠٠ ٥٢٤ ٥٤ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٦٤٠ ٨٦ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في أفريقيا، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	التمويل التكميلي	الوثيقة E/ICEF/1997/...
بوروندي	١٩٩٨-١٩٩٩	٠٠٠ ٦٤٠ ٢	٠٠٠ ٦٠٠ ٦	P/L.19
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٩٩٨-١٩٩٩	٠٠٠ ١٤٤ ١٦	٠٠٠ ٠٠٠ ١٢	P/L.21
	١٩٩٧	٨٠٠ ٣٥٩		
رواندا	١٩٩٨-٢٠٠٠	٠٠٠ ٨٦٠ ٤	٠٠٠ ١٤٠ ٣١	P/L.20
سيراليون	١٩٩٨-١٩٩٩	٠٠٠ ٩١٦ ٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٤	P/L.22
غينيا - بيساو	١٩٩٨-٢٠٠٢	٠٠٠ ٥٠٠ ٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٧	P/L.2/Add.1
الكاميرون	١٩٩٨-٢٠٠٢	٠٠٠ ٥٠٠ ٦	٠٠٠ ٩٠٠ ٥	P/L.1/Add.1
مالي	١٩٩٨-٢٠٠٢	٠٠٠ ٦٠٥ ١٦	٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠	P/L.3/Add.1

(ب) اعتماد مبلغ ٤٦٠ ٥١١ ١٧ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٦٢٥ ١١٥ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	التمويل التكميلي	الوثيقة E/ICEF/1997/...
بوليفيا	١٩٩٨-٢٠٠٢	٤ ٤٨٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.4/Add.1
شرق الكاريبي	١٩٩٨-٢٠٠٢	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.6/Add.1
	١٩٩٧	٢٧ ٤٦٠		
فنزويلا	١٩٩٨-٢٠٠٢	٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٦٢٥ ٠٠٠	P/L.5/Add.1
هايتي	١٩٩٨-١٩٩٩	٢ ٧٥٤ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.23
البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الاندين (PROANDES)	١٩٩٨-٢٠٠٢		٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.24

(ج) اعتماد مبلغ ٠٠٠ ٣٩٣ ٤٤ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٧٠ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في آسيا، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	التمويل التكميلي	الوثيقة E/ICEF/1997/...
بابوا غينيا الجديدة	١٩٩٨-٢٠٠٢	٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.8/Add.1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٩٨-٢٠٠٢	٥ ٢٦٥ ٠٠٠	١٩ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.7/Add.1
	١٩٩٧	١٣ ٠٠٠		
الهند	١٩٩٨	٣٤ ٨٦٥ ٠٠٠	٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25

(د) اعتماد مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٦ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	التمويل التكميلي	الوثيقة E/ICEF/1997/...
وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق	١٩٩٨-١٩٩٩	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.30

(هـ) اعتماد مبلغ ٢٥٠ ٣٦١ ١٥ دولار للتمويل من الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٥٠ ١٨ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	التمويل التكميلي	الوثيقة E/ICEF/1997/...
الأردن	٢٠٠٢-١٩٩٨	٤ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٣٥٠ ٠٠٠	P/L.10/Add.1
الجزائر	٢٠٠٠-١٩٩٨	٢ ٧٤٨ ٠٠٠	١ ٦٠٠ ٠٠٠	P/L.26
جمهورية إيران الإسلامية	١٩٩٩-١٩٩٨	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.27
	١٩٩٧	٣٢١ ٢٥٠		
العراق	١٩٩٨	٥٤٢ ٠٠٠		P/L.28
أطفال ونساء فلسطين في:				
الأردن	٢٠٠٠-١٩٩٨	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	P/L.29
الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٠-١٩٩٨	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	P/L.29
الضفة الغربية وغزة	٢٠٠٠-١٩٩٨	٢ ٥٥٠ ٠٠٠	١١ ٤٠٠ ٠٠٠	P/L.29
لبنان	٢٠٠٠-١٩٩٨	١ ٠٥٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.29

٢ - يوافق على مبلغ ٤٦٥ ٣٣٨ ٢ دولار من الموارد العامة لتغطية نفقات الشطب وتجاوز النفقات نتيجة لإعادة التقييم على النحو المبين في الجدول ٤ من الوثيقة E/ICEF/1997/P/L.18.

الدورة العادية الثالثة
١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٩٩٧/٢٣ - عمليات الإمداد

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقرير عن عمليات الإمداد الوارد في الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.14.

الدورة العادية الثالثة
١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٩٩٧/٢٤ - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الخطة المتوسطة الأجل كإطار لإسقاطات الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ (الموجزة في الجدول ٤ من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.10)، بما في ذلك الإعداد لتقديم مبلغ لا يتجاوز ٣٧٩ مليون دولار للنفقات البرنامجية من الموارد العامة في عام ١٩٩٨ (المبينة في البند ٣ من الجدول ٣ من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.10). وهذا المبلغ مرهون بتوفر الموارد وبشرط أن تظل تقديرات الإيرادات والنفقات التي أجريت في هذه الخطة صحيحة.

الدورة العادية الثالثة
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٩٩٧/٢٥ - اعتماد مؤقت في الميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالمقرر ١٩٩٧/٣ (E/ICEF/1997/12 (Part I)) الذي يقضي بأن يقوم المجلس التنفيذي، على أساس استثنائي، حفاظا على التكامل بين توصية البرنامج القطري وعمليات الميزانية المتكاملة، باستعراض ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في دورته العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

٢ - يقرر:

(أ) الموافقة على اعتماد مؤقت في الميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قدره ٢٢ مليون دولار إلى حين الموافقة على ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

(ب) ألا يشمل الاعتماد اقتراح أي تغييرات قد ترد في مشروع ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

٣ - يوافق على إدراج الاعتماد المؤقت في مشروع ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

الدورة العادية الثالثة
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٦/١٩٩٧ - التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية المؤقتة

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ "التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية المؤقتة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧" (E/ICEF/1997/AB/L.11).

الدورة العادية الثالثة
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٧/١٩٩٧ - الاختصاصات المقترحة للجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعيد تأكيد الحاجة الى التنسيق الوثيق على كل المستويات بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال السياسة والبرمجة الصحيتين؛

٢ - يحيط علما بالاختصاصات المقترحة للجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة التي وافق عليها المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في أيار/ مايو ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/21)؛

٣ - يلاحظ ضرورة إدخال تعديلات على الاختصاصات، ويقترح المجلس على وجه الخصوص إدخال التعديلات التالية:

(أ) تضاف الى الفقرة ٢ من الاختصاصات التي وافق عليها المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية فقرة فرعية أولى جديدة فيما يلي نصها: "تيسير تنسيق السياسات والبرامج الصحية للوكالات الثلاث"؛

(ب) تعاد صياغة الفقرتين الفرعيتين الأولى والثالثة الأصليتين من الفقرة ٢ على النحو التالي (وضع خط تحت العبارة الجديدة):

"استعراض الاحتياجات العامة من أجل التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي والتقني في ميادين صحة الأم والطفل وصحة المراهقين وصحة المرأة، مع التركيز على سبيل الأولوية على المضاعفات المرضية والصحية استنادا إلى الإحصاءات التي تعدها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالوفيات

والأمراض، والصحة التناسلية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، وضمان تبادل المعلومات بانتظام في هذه المجالات والتقدم بتوصيات إلى كل من المجالس التنفيذية من أجل قيام الأمانات باتخاذ إجراءات المتابعة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولايات كل من الوكالات ذات العلاقة".

(ج) تلقي واستعراض التقارير المرحلية والتقييمية التي يقدمها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير التنفيذي لليونيسيف والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن الأنشطة المتعلقة بصحة الأطفال والنساء، مع التركيز على سبيل الأولوية على المضاعفات المرضية والصحية استنادا إلى الإحصاءات التي تعدها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالوفيات والأمراض، بما في ذلك الصحة التناسلية، واستعراض أي إعادة توجيه للاستراتيجية قد تكون ضرورية لبلوغ الغايات المتفق عليها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولايات كل من الوكالات ذات العلاقة؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي نقل موقف المجلس إلى المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قبل انعقاد اجتماعه في منتصف أيلول/سبتمبر، وإلى المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية؛

٥ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تناقش مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان إمكانية انضمام البنك الدولي إلى لجنة التنسيق المعنية بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان،

(ب) أن يناقش مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ما يلي:

'١' التقييم المناسب للمهام والمسؤوليات (تطوير السياسات والاستراتيجيات، وتطوير أفضل الممارسات والتنفيذ في المقر وعلى المستوى القطري) بين الوكالات ذات العلاقة؛

'٢' تواتر الاجتماعات التي تعقدها لجنة التنسيق المعنية بالصحة: يقترح المجلس التنفيذي لليونيسيف أن تعقد لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة أن تعقد اجتماعا في كل سنة؛

'٣' مكان انعقاد الاجتماعات: يقترح المجلس التنفيذي أن تعقد لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة، اجتماعاتها بالتناوب في جنيف ونيويورك.

الدورة العادية الثالثة
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٩٩٧/٢٨ - تنفيذ الامتياز الإداري في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض المعلومات المقدمة عن نظام المراقبة في اليونيسيف وعن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التقييم والسياسات والتخطيط (E/ICEF/1997/AB/L.12)،

١ - يوافق على إطار الأدوار والمسؤوليات والمساءلات الخاصة برصد التقييم والإشراف المبينة في التقرير؛

٢ - يرحب باقتراح المديرة التنفيذية تقديم تقرير سنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات إلى المجلس التنفيذي اعتبارا من عام ١٩٩٨؛

٣ - يطلب إلى الأمانة، بغية التنفيذ الكامل للفقرة ٥ من المقرر ١٩٩٦/٣٢ (E/ICEF/1996/12/Rev.1)، **أن تقدم، قبل إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن ميزانية اليونيسيف للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في الربع الأخير من عام ١٩٩٧، كشفا بالمعلومات المتاحة عما يترتب على الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، من آثار في الميزانية والموارد البشرية وعن المكاسب الحاصلة على مستوي الكفاءة والفعالية؛**

٤ - يطلب أن يقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ تقييم لما حققته عملية الامتياز الإداري من نتائج حتى الآن على مستوى المقر والأقاليم وبخاصة على المستوى الميداني، مع التشديد على وجه التحديد على الأثر المترتب في البرامج.

الدورة العادية الثالثة
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٩٩٧/٢٩ - شراكة فعالة بين المجلس التنفيذي وأمانة اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يثني على "فريق المتطوعين" للعمل الذي قام به منذ عام ١٩٩٦ بشأن مسألة تحسين التعاون بين المجلس التنفيذي وأمانة اليونيسيف (E/ICEF/1997/AB/L.13)؛

٢ - يشجع البلدان المهتمة بالأمر على الانضمام إلى "فريق المتطوعين" في متابعة العمل بشأن المبادئ التوجيهية، في فريق مفتوح باب العضوية، بالتعاون الوثيق مع المجلس والأمانة (مشاورات رسمية وغير رسمية)؛

٣ - يقرر أن يتناول هذه المسألة في موعد لا يتجاوز دورته السنوية لعام ١٩٩٨، بالاستناد إلى اقتراح منقح من "فريق المتطوعين".

الدورة العادية الثالثة
١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٩٩٧/٣٠ - برنامج العمل لعام ١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يعتمد المواعيد التالية وبرنامج العمل التالي لعام ١٩٩٨:

الدورة العادية الأولى
(٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير)

- مذكرات قطرية (١٩٩٥/٨)
- ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (١٩٩٧/٣)، بما في ذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
- خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة
- تقرير شفوي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (١٩٩٧/١٠)
- استعراضات منتصف المدة وتقارير التقييم الرئيسية (١٩٩٥/٨)
- تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٥/٥)
- جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٨
- تقرير شفوي عن استراتيجية تعبئة الموارد

الدورة السنوية
١-٥ حزيران/يونيه

- تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني) (١٩٩٥/٥)
- متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٢/٥ و ١٩٩٧/٢٠)
- تقرير عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيسيف كمتابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٥/٢٩)
- تقرير عن أنشطة اليونيسيف في مجالات الاعلام والمنشورات والاتصال (E/ICEF/1997/12 (Part III)، الفقرة ٧٣)
- تقرير شفوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف (١٩٩٧/٩)
- تقرير شفوي عن تنفيذ السياسة فيما يتعلق باللجان الوطنية (١٩٩٦/٣٣)
- تقرير شفوي عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة (مصحوبا بورقة غرفة اجتماع) (١٩٩٧/٢١)
- تقييم برنامج الامتياز الإداري (١٩٩٧/٢٨)
- تقرير عن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس (١٩٩٢/٣٢)

الدورة العادية الثانية
٨-١١ أيلول/سبتمبر

- التوصيات المتعلقة بالبرامج القطرية (١٩٩٥/٨)
- استعراض عملية النظر في التوصيات المتعلقة بالبرامج القطرية والموافقة عليها (١٩٩٥/٨)
- تقرير شفوي عن المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٥/٣٨ و E/ICEF/1995/9/Rev.1، الفقرة ٤٧٠)
- الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (١٩٩٠/١)

- المسائل المالية:

(أ) التقريـــــر المالي/البيانات المالية لليونيسيف

(ب) التقرير المالي/البيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة

(ج) التقاريـــــر المقدمة إلى مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(د) تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات (٢٨/١٩٩٧)

- برنامج العمل لعام ١٩٩٩

ـ ـ ـ ـ ـ